

ما لا ينصرف في ديوان  
شعر الحادرة

الدكتورة

حميدة عبد الحميد حستن القاضي  
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية  
والعربية للبنات بسوهاج

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين .  
وبعد،،،

فَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ أَشْرَفُ لُغَاتِ الْعَالَمِينَ فَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلِسَانُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ص،  
وَالْحَقُّ أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا خِدْمَةً لِكِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا  
مِنْ خَلْفِهِ، وَهَذَا بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

ومع انتشار الإسلام في بقاع الأرض، ودخول النَّاسِ في دين الله أفواجاً اختلط العرب  
بالأعاجم وغيرهم ونتيجة لهذا الاختلاط شاع اللحن في الكلام، وتطرق الفساد إلى اللُّغَةِ؛ وكاد أن  
يدخل في ذلك القرآن الكريم . وهال المسلمين في صدر الإسلام الأمر، وأحسوا بالخطب، فقام أبو  
الأسود الدؤلي بوضع مبادئ النحو وعرضها على الإمام عليّ كرم الله وجهه فأقره بقوله: (ما  
أحسن هذا النحو الذي قد نحت) فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاءً لكلمة  
الإمام<sup>(١)</sup> .

وجاء من بعده تلاميذ له أخذوا عنه وزادوا فيه، وتلقاه عنه غيرهم؛ ولم يلبث هذا العلم  
بعد خطوته الأولى أن استقام على الطريق، وتوافر العلماء على الاشتغال به، وتتابعت جهودهم  
فيه طبقة بعد طبقة، إلى أن استوى عوده وبلغ أشده، وتنوعت فروعه، وتشعبت طرقه ومسالكه،  
وأصبح علماء له كل ما للعلوم<sup>(٢)</sup> من أصول ومقومات. وبلغ غايته على يد الخليل بن أحمد  
الفراهيدي شيخ العربية، وتلميذه سيبويه إمام النحاة.  
وقد أردت أن أريدَ موردَهم وأن أنهلَ من منهلهم، ونسير على الدرب، ومن هنا كان  
اختياري لموضوع هذا البحث وهو :

### ما لا ينصرف في ديوان شعر الحادرة

وقد جرّت عادة النحاة أن يذكروا موانع الأسماء من الصرف في باب من أبواب كتب  
النَّحْوِ، ويقصرون كلامهم فيه على بعض القضايا والأحكام، دون استقصاء لمسائل هذا الباب،

(١) نشأة النحو ص ٢٣ : ٢٥

(٢) تمّ وضعه في العصر الأموي دون سائر العلوم اللسانية. ينظر: نشأة النحو ص ٢٥.

اكتفاءً بورودها في بعض الأبواب الأخرى، ثم جاء العلامة إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج أحد أعيان القرن الرابع الهجري فخالف من قبله، وجرّد همته لتأليف كتاب في "الصرف" قصره على باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وأضاف إليه باباً جديداً في أحكام التسمية بحروف الهجاء وبعض مركبات الأسماء، وطريقة النطق بهما . وهو باب يتصل اتصالاً وثيقاً بما يحدث في تطور الأسماء في اللغة على مر الأزمان<sup>(١)</sup> وقد أردت أن أطبق القواعد النحوية على نصوص اللغة، وهذا يحتاج إلى دقة شديدة وصبر ومصابرة على ذلك.

عرفت العربية الشعر قبل الإسلام في قصائد مطولة، وكانت للشعر قبل الإسلام مكانة عظيمة، وبلغت مرتبة الشاعر مرتبة الزعيم إذ كانت تبشر بمولده القبائل، والشعر من الفنون الجميلة التي ترقى بذوق الإنسان، وتسمو بأحاسيسه، وهو جميل في تخير ألفاظه، جميل في تركيب كلماته، جميل في توالي مقاطعه وانسجامها بحيث تتردد ويتكرر بعضها فتسمعه الآذان موسيقى ونغماً منتظماً، فالشعر صورة جميلة من صور الكلام<sup>(٢)</sup> .  
قال رسول الله ص : "إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً"<sup>(٣)</sup> .

لهذا وغيره كان اختياري لهذا الموضوع من خلال شعر الحادرة، ومعروف أنّ الحادرة شاعرٌ من شعراء الجاهلية، والشعر ديوان العرب، وبذلك كان ديوانه من مصادر اللغة .  
وعن الاستشهاد بشعر شعراء الجاهلية قيل " اعْتَمِدَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَشْعَارِ الْعَرَبِ، وَهَم كِفَارٌ، لِبُعْدِ التَّنْدَلِيسِ فِيهَا، كَمَا اعْتَمِدَ فِي الطَّبِّ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَأْخُذٌ عَنِ الْقَوْمِ كِفَارٌ لِذَلِكَ " فَعَلِمَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ الَّذِي يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْعَدَالَةَ، نَعَمْ تَشْتَرِطُ فِي رَاوِي ذَلِكَ . وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي كِتَابِ سَبِيْبِيَّهِ وَغَيْرِهِ "حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَّهُمْ" وَ"مَنْ لَا أَتُّقُ بِهِ"، وَيَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ وَعَدَمُ التَّوَقُّفِ فِي الْقَبُولِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَنْعَ "<sup>(٤)</sup>.

ويشتمل البحث على:

مقدمة وتمهيد وفصلين. أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له وأما التمهيد فقد تضمن تعريف الشاعر " الحادرة " .

(١) ينظر: "ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج (٣٠/٣١١ هـ) تح/د. هدى محمود قراءة ص ٦٥.

(٢) ينظر: " موسيقى الشعر تأليف د/ إبراهيم أنيس ص ٧ " .

(٣) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢ هـ) باب ما يجوز من الشعر والرجز ج ١ ص ٥٣٧.

(٤) ينظر فيض نشر الاقتراح من روض طي الاقتراح تأليف أبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي (١١١٠ - ١١٧٠ هـ) وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي م (٩١١ هـ) تح/ محمود يوسف فجال ١/٥٦١ : ٥٦٤ بتصرف.

وأما الفصل الأول: فعنوانه: "دراسة ما لا ينصرف" ويتكون من مباحث :

المبحث الأول: " معنى ما لا ينصرف " .

المبحث الثاني: "العلل المانعة من الصرف"

المبحث الثالث: "أنواع ما لا ينصرف"

المبحث الرابع: " أسباب صرف ما لا ينصرف وحكم منع المصروف"

وأما الفصل الثاني: فعنوانه: " شواهد الممنوع من الصرف في ديوان الحادرة "

ويتكون من مباحث :

المبحث الأول " شواهد ألف التأنيث في ديوان الحادرة "

المبحث الثاني: "شواهد صيغة منتهى الجموع"مفاعل"، "مفاعيل"، "فعائل"، و"فواعل" ، و

" أفاعيل " في ديوان الحادرة "

المبحث الثالث: " ما يمتنع صرفه لعلتين: الوصفية ، وعلّة أخرى في ديوان الحادرة "

المبحث الرابع : "ما لا ينصرف معرفةً وينصرفُ نكرةً في ديوان الحادرة" .

المبحث الخامس: " مسميات بين التأنيث والتذكير والصرف والمنع من الصرف " .

ثمّ الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج التي حصلت عليها واستفدت منها ، ثم قدمت

فهرساً للمراجع والمصادر ، وأتبعته فهرساً للموضوعات ، ولقد علمني هذا البحث الصبر الجميل

والثاني في التفتيش عما يوضح مسائله ويبينها في بطون الكثير من كتب التفسير واللغة

والنحو وأعاريب القرآن .

نرجو من الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت في إخراجِه إنه بالإجابة جدير وهو على

كل شيء قدير .

## التمهيد

وقبل أن نبحر إلى أعماق هذا الديوان لنقف قليلاً على شطآنه ونلقي الضوء على شاعرنا: " الحادرة "

\* اسمه : قُطْبَةُ بن أَوْسِ بن مِحْصَنِ بن جَرُولِ بن حَبِيبِ بن عَبْدِ العَزَّى بن خُزَيْمَةَ بن رِزَامِ بن مَازِنِ بن ثَعْلَبَةَ بن سَعْدِ بن بَغِيضِ بن رَيْثِ بن عَطْفَانَ بن سَعْدِ بن قَيْسِ بن عَيْلَانَ بن مُضَرَ بن نِزَارِ، شاعرٌ جاهليٌّ مقلٌّ.

\* لقبه: الحادرة غلب عليه، والحويدرة بالتصغير، وإنما سُمي الحادرة لقول زَبَانَ بن سَيَّارِ له<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّكَ حَادِرَةٌ الْمُنْكَبِيُّ

بِنِ رِصْمَاءَ تُنْقِضُ فِي حَائِرِ

عَجْوُزُ ضَاغِعٍ مَحْجُوبِ

تَطْيِيفُ بِهَا وَلِدَةُ الْحَاضِرِ

والحادرةُ : الضخم، وحادرة المنكبين: ضخمتها شبهه بضيفدة ممتلئة المنكبين<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو عمرو الشيباني أن الحادرة خرج هو وزبان الفزاري يسطادان فاصطادا جميعاً، فخرج زبان يشتوي ويأكل في الليل وحده فقال الحادرة:

تَرَكَتْ رَفِيقَ رَحْلِكَ قَدْ تَرَاهُ

وَأَنْتَ لِفِيكَ فِي الظَّلْمَاءِ هَادِ

فحقدما عليه زبان، ثم أتيا غديراً فتجرد الحادرة، وكان ضخم المنكبين أرسح فقال زبان:

كَأَنَّكَ حَادِرَةٌ الْمُنْكَبِيُّ

بِنِ رِصْمَاءَ تُنْقِضُ فِي حَائِرِ

فقال له الحادرة :

لَحَا اللُّهُ زَيْبَانَ مِنْ شَاعِرِ

أَخِي خَنْعَةَ فَاجِرِ غَادِرِ

كَأَنَّكَ قَفَّاحَةٌ نَوْرَتْ

مَعَ الصُّبْحِ فِي طَرْفِ الْحَائِرِ

(١) ينظر الأغاني لأبي الفرج الأصفاني ج ٣ ص ٢٧٠ : ٢٧١ .

(٢) ينظر مقدمة ديوان شعر الحادرة ص ٧ .

فغلب هذا اللقب على الحادرة<sup>(١)</sup>

\* **نسبه:** وينسب الحادرة إلى غطفان، أو إلى ذبيان، أو إلى ثعلبة : فيقال الغطفاني، والحادرة الذبياني، والحادرة الثعلبي . ونسبته إلى ذبيان على الأشهر والأغلب<sup>(٢)</sup> فهو إذن من شعراء قيس<sup>(٣)</sup> الذين تحولّ فيهم الشعر في الجاهلية بعد ربعة ثم آل من بعدهم إلى تميم، على ما ذهب إليه محمد بن سلام<sup>(٤)</sup> وشعراء قيس أكثر من أن يحصرهم عدّ، وقد ذكر ابن سلام من مشاهيرهم : النابغة الذبياني، وزهير بن أبي سلمى، وابنه كعباً، ولبيداً، والنابغة الجعدى، والحطيئة، والشماخ، وأخاه مَزْدَأً، وَخَدَّاشَ بنَ زُهَيْرٍ، ومن أشهر شعراء بنى ثعلبة بن سعد بن ذبيان خاصة، وهم رهط الحادرة الأدنون : الشماخ بن ضرار وأخواه مزرد وَجَزْء .

وكانت منازل غطفان كلها في الحجاز<sup>(٥)</sup>، ومنهم بنو ثعلبة بن سعد بن ذبيان رهط الحادرة، وأبناء عمهم بنو فزاره بن ذبيان، وبنو أخی ذبيان: عيس بن بغيض بن ريث بن غطفان، وانتشرت منازلهم في شمال المدينة ... وجميع الأماكن التي تذكر في شعرهم من منازلهم إنما تقع في هذه الرقعة من أرض الحجاز .

والحادرة شاعر جاهلي، لا نعرف سنة ولادته ولا سنة وفاته، شأنه في ذلك شأن شعراء الجاهلية كلهم أو جلهم ... ومع ذلك فنحن نعرف أن الحادرة عاش في آخر الجاهلية القريبة من الإسلام، وربما أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم، لأننا لم نجد أحداً ذكره في المسلمين.

أما أنه عاش في أواخر الجاهلية فأمر نعرفه من الأخبار التي رويت لنا عن الهجاء الذي لجّ بينه وبين زبّان بن سيار الفزاري فقد كانا يصطادان معاً، وكان خروجهما للصيد سبباً في وقوع الهجاء بينهما، وسبباً في تسمية شاعرنا "الحادرة" .

ويبدو أن الحادرة وزبّان كانا ترببين أو متقاربين في السن ومات زبّان قبل الإسلام، على ما يبدو من أخباره، وهو والد منظور بن زبّان بن سيار..

---

(١) ينظر الأغاني ٢٧١/٣، وينظر الأعلام لخير الدين الزركلي ج ٥ ص ٢٠٠ قال: جمع محمد بن العباس اليزيدي ما بقي من شعره في (ديوان - ط) قسم منه، مع شرح لليزيدي وترجمة لأتينية .

(٢) ينظر مقدمة الديوان ص ٧ .

(٣) ينظر الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد تح/عبد السلام هارون ص ٢٨٣ .

(٤) ينظر طبقات فحول الشعراء تأليف - محمد بن سلام الجُمَحِيّ (١٣٩ - ٢٣١هـ) شرح أبو فهر محمود محمد شاكر ص ٣٤، والسفر الأول ص ١٨٦ .

(٥) ينظر معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع تأليف أبي عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي م سنة ٤٨٧هـ / مصطفى السقا ج ١ ص ٩٠ .

وعاش منظور حتى خلافة عثمان<sup>(١)</sup> .

شعره : أمّا منزلة شاعرنا في الشعر ومكانته بين الشعراء فسبنا أن نستدل عليهما بالأخبار

التالية :

كان حسّان بن ثابت<sup>(٢)</sup> إذا قيل له : تنوشدت الأشعار في موضع كذا وكذا - يقول : فهل

أنشدت كلمة الحويدرة :

بَكَرَتْ سُمِيَّةُ غُدُوَّةً فَتَمَّتْ<sup>(٣)</sup>

قال أبو عبيدة: وهي من مختار الشعر، أصمعية مفضلية<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكرها ابن سلام<sup>(٥)</sup> قال: والثالث: الحويدرة وهو شاعر وهو يقول في كلمة له طويلة:

رَحَاكَتِ سُمِيَّةُ غُدُوَّةً فَتَمَّتْ<sup>(٦)</sup>

وَعَدَّتْ غُدُوَّةً مُفَارِقٍ لَمْ يَرْجِعْ

وَتَزُوذَتْ عَيْنِي غَدَاةً لَقِيَتْهَا

بِلَاوِي عُنِي زَةَ نَظَرَةٍ لَمْ تَنْفَعْ

وَكَمَصَدَفَتْ حَتَّى اسْتَبْتَكَ بِوَاضِحٍ

صَلَاتٍ كَمُنْتَصَبِ الْغَزَالِ الْأَتْلَعِ

وَيَمْقَلَتِي حَاوِرَاءَ تَحْسُبُ طَرْفَهَا

وَسَنَانَ حُرَّةٍ مُسْتَهْلٍ الْأَدْمُوعِ

وذكر أبو حاتم السجستاني أنه سأل الأصمعي عن جماعة من الشعراء، منهم : عمرو بن

كلثوم، وأبو زيد، وعروة بن الورد، وحמיד بن ثور، وابن مقبل، أفحول هم ؟ وكان الأصمعي

يجيب عن كل واحد منهم أنه ليس بفحل، إلا الحادرة فقد قال عنه : " لو كان قال خمس قصائد

مثل قصيدته - يعنى العينية - كان فحلاً "<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني م سنة ٨٥٢ تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

وآخرين ٣٤٧/٧ وينظر خديجة أم المؤمنين تأليف عبد المنعم محمد عمر ص ٢٧ .

(٢) ينظر الأغاني ٢٧١/٣، وينظر شرح المفضليات ص ٤٣ : ٤٨ .

(٣) مطلع عينيته المشهورة، وعجز البيت: وَعَدَّتْ غُدُوَّةً مُفَارِقٍ لَمْ يَرْجِعْ .

(٤) هي القصيدة الثامنة في المفضليات، وليست في الأصمعيات المطبوعة "دار المعارف" والخلط بين المفضليات

والأصمعيات قديم وينظر المفضليات ص ٤٣ : ٤٨ .

(٥) ينظر طبقات فحول الشعراء السفر الأول ص ١٨٦ .

(٦) ينظر الموشح للمرزباني م سنة ٣٨٤ تح / على محمد الجاوي ص ١٠٦ .

ومنذ القرن الثاني للهجرة - وهو بداية عصر التدوين العلمى وجمع أخبار الشعراء الجاهليين والإسلاميين وشعرهم، ورواية دواوينهم وشرحها وقراءتها وإملاؤها في مجالس العلم - والحادرة وشعره موضع عناية العلماء الرواة من رجال الطبقة الأولى .. يقرأون شعر الحادرة ويشروحونه ويملونه، ويختارون منه في مجموعاتهم ومختاراتهم الشعرية، ويستشهدون بأبيات من قصائده في معاجمهم وكتبهم اللغوية، وكذلك فعل أصحاب المعاجم اللغوية من الأزهرى في تهذيبه، والجوهري في صحاحه، إلى ابن منظور في لسان العرب، ثم المرتضى الزبيدي في تاج العروس، حين تمثلوا بأبيات من شعر الحادرة في مواضع متعددة في معاجمهم<sup>(١)</sup> .  
وجعله أبو العلاء المعرى<sup>(٢)</sup> مع شعراء الغزل المحبين، من أمثال قيس بن الملوح وذى الرمة وكثير وجميل وجعل شغف الحادرة بسمية كشغف هؤلاء الشعراء بحبيباتهم : ليلي وميمة وعزة وبثينة .

- هذه مكانة الحادرة في الشعر ومنزلته بين الشعراء وهو على قلته، كاف لمعرفة حكمهم عليه وبيان مكانته الفنية لديهم . فبعضهم حرصوا على ذكره بين الشعراء القلائل الذين ذكروهم على حين أهملوا ذكر شعراء كثيرين غيره، وبعضهم استشهد بشعره على ساحة اللفظ وسهولة مخارج حروفه ورونق فصاحته .

وأول من ذكر ديوان الحادرة فيمن أعرف: ابن النديم<sup>(٣)</sup> (ت - ٤٣٨هـ) ... ثم أشار إلى هذا الديوان حاجي خليفة<sup>(٤)</sup> (ت - ١٠٦٧هـ) في معرض سرده دواوين الشعراء، وجاءت إشارته قاصرة مبهمة فقد اكتفى بقوله " ديوان حادرة الذبياتي!"

ثم الشيخ عبد القادر البغدادى (ت ١٠٩٣هـ) يعد ديوان الحادرة في الدواوين التى اعتمد عليها ورجع إليها في كتابه " خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"<sup>(٥)</sup> .  
هذا والشكر كلُّ الشكر لمن سبقني بالترجمة والحديث عن الحادرة.

---

(١) ينظر ديوان شعر الحادرة ص ١٠ : ١٣ بتصرف .

(٢) ينظر رسالة الغفران لأبى العلاء المصرى (٣٦٣ : ٤٤٩هـ) تح / د/ عائشة عبد الرحمن " بنت الشاطئ (ص ٢٨٢، ٤٠١ .

(٣) ينظر الفهرست لابن النديم : ١٥٧ - ١٥٨ .

(٤) ينظر كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون للعلاقة حاجي خليفة (١٠١٧هـ - ١٠٧٦هـ) ج ١ ص ٧٨٣ .

(٥) ينظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ج ١ ص ٩ .



## الفصل الأول

### " دراسة ما لا ينصرف "

#### المبحث الأول : " معنى ما لا ينصرف "

ويسميه بعضهم الممنوع من الصرف<sup>(١)</sup> أي التتوين .

وقبل أن نتحدث عن الممنوع من الصرف لابد أن يسبقه الحديث عن المنصرف فنقول كما قال علماءنا الأجلاء : ( أصل الأسماء كلها الصرف، فيجب أن يدخلها جميع الإعراب، لأنها تدل على معان مختلفة بلفظٍ واحدٍ واحتياجٍ إلى إعرابها، وإنما يخرجها عن أصله شبهه بالفعل أو الحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند " بنى "، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف وذلك أن الفعل ثقيل ؛ لأنه فرع للاسم من وجهين : أحدهما : لأنه لا يتم مع مثله كلام .

**والثاني :** أن الفعل مأخوذ من الاسم، وكل اسم حصلت فيه علتان، أو علة هي مقام علتين لم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ فالاسم المنصرف<sup>(٢)</sup> هو : المعرب السالم من العلل الجاعلية كالفعل في الفرعية والثقل، وغير المنصرف بخلافه .

ومنهم من يقول : المنصرف ما دخله التتوين واستوفى حركات الإعراب لعدم شبه الفعل، وغير المنصرف هو الذي اختزل منه التتوين، وجرٌّ بالفتحة بدل الكسرة لشبه الفعل .

قال بعض العلماء: والقسمة بالعبرة الأولى تقتضى الحصر، بخلاف العبارة الثانية؛ فإنها لا تقتضى حصر المتمكن في القسمين أي المنصرف وغير المنصرف؛ لأن من الأسماء المتمكنة ما لا يدخل تحت واحد منها كجمع المذكر السالم على رأى من يعربه بالحروف فإنه لا تدخله الحركات الثلاث والتتوين، فلا يكون منصرفاً ولم يكن فيه تنوين، وجر بكسرة فيختزل فلا يكون غير منصرف، قال: فعلى مقتضى العبارة الثانية تقول من الاسم ما هو منصرف وما هو غير منصرف.

---

(١) اختلف في اشتقاقه، هل هو من الصرف، وهو الخالص من اللين والمنصرف الخالص من شبه الفعل ؟ أو من الصريف، وهو الصوت، لأن الصرف، وهو التتوين صوت في الآخر أو من الانصراف، وهو الرجوع، ينظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٤، " وصرّفُ الكلمة إجراؤها بالتتوين " وهو المقصود هنا ينظر لسان العرب مادة (صرف) ٧/٣٢٩، وينظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري تح/ محمد باسل عيون السُّور ٢/٣١٥ .

(٢) ينظر شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحج الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش م سنة ٧٧٨هـ تح أ.د/ على محمد فاخر وآخرين ج ٨ ص ٢٩٦١، ٣٩٦٢ .

قال السيوطي في باب المنصرف وغير المنصرف: "قيل: إن بينهما واسطة لا توصف بالمنصرف ولا بعدمه، قال ابن جني<sup>(١)</sup> ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: "الرجل" و"غلامك" و"صاحب الرجل"، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونه فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتونين حوله للصراف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانة لكونه غير منصرف كأحد وعمر.

وكذلك التثنية والجمع على حدها، ليس شئ من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التونين كان ذهابه عنها أمانة لترك صرفها .

وقال (صاحب البسيط): من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منع الجر والتونين لفظاً أو تقديراً، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والأسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف، فيكون على هذا "رجلان" اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية "رجل" منصرفاً لعدم العلتين .

— وأما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتونين، وغير المنصرف ما لم يدخله "جرٌ" ولا "تتونين"، فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة تخرج عن الحصر، فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة.

وقال أبو علي : ما دخله اللام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف، لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ولا أقول إنه منصرف؛ لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل، وليس اللام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل، ولا أقول إنه غير منصرف؛ لأن امتناع التونين عنه ليس لكونه لا ينصرف وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التونين .

وقال : وأما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب : منصرف، وغير منصرف، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة : المضاف وما عرف باللام والتثنية والجمع، لا يقال منصرفة إذ ليس فيها تونين، ولا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها علة تمنع من الصرف .

وقال ابن الحاجب: ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة، وتفسيرهم

(١) ينظر الخصائص ٣٥٩/٢ : ٣٦٠.

كل واحد من القسمين ينفي الحصر<sup>(١)</sup> .

**ما معنى اسم منصرف وغير منصرف ؟**

يقول ابن السراج: "علم: أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، لأنه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جرٌّ فيه ولا تنوين وجر ما لا ينصرف كنصبه، كما أن نصب الفعل كجزمه، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال، وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الإسم، فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف، جرٌّ في موضع الجرِّ، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل، وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيء، وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة، وأصول الأسماء كلها الصرف، وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف"<sup>(٢)</sup> . ونحن بينا ما ينصرف وما لا ينصرف مختصراً ونملى منه القصد وقدّر الحاجة، إلا أننا استقصينا شرح الأصل ليُستدل به على كلِّ الفروع فنجتزئ مع ذلك بالاختصار في ذكر الفروع إذا استقصينا الأصل إن شاء الله<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/٣٧٠، ٣٧١ .

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج م سنة ٣١٦هـ تح / عبد الحسين الفتلي ج ٢ ص ٧٩، ٨٠ .

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥ .

## المبحث الثاني

### العلل المانعة من الصرف

نعلم أن التثنية في الأصل للأسماء كلها علامةً فاصلةً بينها وبين غيرها، وأنه ليس للسائل أن يسأل: لم انصرف الاسم؟ وإنما المسألة عما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسمٌ مثله؛ إذ كانا في الاسمية سواءً؟<sup>(١)</sup>.

والاسم إنما يمتنع صرفه إذا خرج عن أصله وصار فرعاً على غيره من الأسماء، وإنما نعلم جهات الفرعية إذا حصل التنبيه على الأصالة، فأصل الاسم: أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربية الوضع، غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول، ولا خارجاً على أوزان الآحاد في العربية، ولا موافقاً الفعل في الزنة الخاصة به ولا الغالبة عليه، فالتركيب والتأنيث والتعريف والعجمة والوصف والزيادة والعدل وصيغة الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ووزن الفعل فروع وهي تسع يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ  
وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ  
وَالنُّوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ  
وَوُزْنٌ فِعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ

وطائفة من النحاة منهم السيرافي<sup>(٢)</sup> زادوا على العلل التسع علةً عاشرةً وهي: "ألف الإلحاق المقصورة"، وشبهوها في المنع بألف التأنيث وهي بالحقيقة من فروع ألف التأنيث، لكن المصنف عدها مانعة برأسها قال في الألفية<sup>(٣)</sup>.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ  
زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

وهذه العلل إنما يمتنع عند اجتماع سببين منها، أو لسبب يقوم مقامهما ليصير فرعاً على غيره من الأسماء من جهتين فيشبه بذلك الفعل، لأن الفعل فرع على الاسم من جهتين: إحداهما: أن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وما أخبر به وعنه

(١) ينظر كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ - ٢٨٥هـ) تح/ محمد عبد الخالق عزيمة

ج ٣ ص ٣٠٩ قال : " هذا باب ما يجرى وما لا يجرى " .

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٢٩٩/١) رسالة .

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٤ .

كان أصلاً؛ لأنه يستقل كلاماً، فلو لم تكن أفعالاً لاستقلت الأسماء بالدلالة فهو مستغن والفعل غير مستغن فهو فرع.

**الثانية :** أن الفعل مشتق من الاسم، والمشتق فرع المشتق منه، وإنما بنيت هذه الجهة على رأى البصريين<sup>(١)</sup>.

قال الزجاج<sup>(٢)</sup> " واعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء وإنما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء .

وذلك نحو رجل سميت به " أَحْمَدَ " اجتمع فيه شيان وهما :

أنه على مثال الفعل نحو : " أَذْهَبُ وَأَعْلَمُ " وَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ فَاجْتَمَعَ فِيهِ شَيْئَانِ وَهُمَا : شبه الفعل، والتعريف تقول : " مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ " فتحذف التنوين وتفتح في موضع الخفض، فإن نكرت الاسم فقلت " مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَأَحْمَدٌ آخَرَ " أى : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ الَّذِي نَعْرِفُهُ بِأَحْمَدٍ آخَرَ لَا نَعْرِفُهُ؛ فلما حُطَّ الاسمُ عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف .... فعلى هذا قياس كل ما لا ينصرف والجهات التي هي فروع، التي إذا اجتمع منها اثنان على الاسم منع الصرف، وتلك الجهات هي :

**الصفة :** فالصفة فرع لأن الموصوف قبل الصفة

**والتأنيث:** لأن التذكير قبل التأنيث، ألا ترى أنك تقول: "قائمٌ"، ثم تقول: "قائمة" فيدخل التأنيث

على التذكير، وتقول في كل معلوم: "هو شئٌ" قبل أن يُعْلَمَ أَذْكَرٌ هو أم أنثى، والشئ ذكرٌ.

ومن جهة الفروع، المعرفة: لأن الإسم يكون نكرةً ثم يُعَرَّفُ، كقولك "رَجُلٌ" و"الرَجُلُ".

ومن جهات الفروع شبه لفظ الفعل: لأنَّ الفعلَ فرع عن الاسم هذا موضع خفي جداً، قد ذهب

على كثير من النحويين معنى شبه الفعل فلو قال قائل :

إذا سميت رجلاً بـ " جَمَلٍ "، لا ينبغي أن تصرفه؛ لأنه على وزن "ضَرَبَ" وهو معرفة وكذلك إذا

سميته بـ "جَعْفَرًا"، لا ينبغي أن تصرفه؛ لأنه على وزن "نَحْرَجَ" ولا اختلاف بين البصريين في أن هذه

الأسماء مصروفة وكذلك لو سميته بـ "ضَرَبَ" نفسه، وبـ "نَحْرَجَ" نفسه؛ كانا مصروفين حتى ذلك

سببويه والخليل وجميع أصحابهم الموثوق بعلمهم<sup>(٣)</sup>.

فالجواب في هذا : أن المثال إذا وقع في الأسماء والأفعال جميعاً ؛ فلم يكن الفعل أحق به

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين تأليف الإمام كمال

الدين أبي البركات الأنباري النحوى (١٣ - ٥٧٧هـ) ج ١ ص ٢٣٥ (مسألة رقم ٢٨).

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥، ٦ .

(٣) ينظر الكتاب سببويه تج / عبد السلام هارون ج ٣ ص ٢٠٦، ٢٠٧ .

من الاسم، فلا يقال فيه أشبه الفعل؛ لأنه في أصله، فليس هو بالفعل أشبه منه بالاسم. وإذا وقع مثال في الأسماء الفعل أولى به، لأن ذلك الفعل قد دخلته علامة مضارعة، نحو: "أذهب" و"أعلم"، يدل على الاستقبال، وإذا كان للماض نحو: "أدخل زيداً عمراً"، فالألف وهذا الوزن قد جاء لمعنى "في هذه الأفعال، فالأفعال أحق بذلك المثال، فإذا ورد اسم يشبه هذه الأفعال ذات الزوائد التي زوائدها لهذا المعنى ونحوه لم يكن ذلك المثال أصلاً في الفعل.

وكذلك إن جاء مثال من الفعل بغير زائد وليس ذلك المثال في الأسماء نحو "ضرب" هو على وزن "فعل" و"فعل" ليس في الأسماء فإذا سميت رجلاً "ضرب" لم تصرفه في المعرفة لأنه اجتمع فيه شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة، فهو أجدراً ألا ينصرف.

ومن الفروع الجمع: لأن الواحد أول العدد، فالجمع فرع... ومنها عدل الاسم عن جهته، فإن العدل فرع أيضاً، لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل.

— ومن الفروع: أن تكون علامة التانيث داخلة على غير جهة دخول الهاء؛ فمخالفتها جهة التانيث فرع ثان في التانيث .

— ومن الفروع: أن يكون الاسم عجمياً، فالعجمة فرع في العربية .

فهذه الفروع هي جميع ما يمنع الصرف، فإذا اجتمع منها شيان في الاسم منعنا الصرف كما وصفنا<sup>(١)</sup> .

---

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥، ٨ .

### المبحث الثالث

#### "أنواع ما لا ينصرف"

جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير<sup>(١)</sup>.

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان : أحدهما : ما يمتنع صرفه لعلّة واحدة، وهو شيئان : أحدهما ألف التانيث مطلقاً، أى مقصورة كانت أو ممدودة وبدأت بما يُمنع في الحالتين لأنّه يمكن في المنع<sup>(٢)</sup>، قال ابن مالك :

فَأَلْفُ التَّانِيثِ مُطْلَقَةٌ مَمْنَعٌ

صَرْفَ النَّوْءِ حَوَاءُ كَيْفَمَا وَقَعَ

وأراد بقوله " مطلقاً " شيئين :

أحدهما يرجع إلى الألف وهو أنها تمنع مقصورة وممدودة .

والثاني : يرجع إلى ما الألف فيه فتمنعه الصرف اسماً كان أو صفة مفرداً أو جمعاً، معرفة أو نكرة كـ "حُبَارِي" و"صحراء" و"حُبَلِي" و"حمرَاء" و"وَحْبَالِي" و"أَصْدِقَاء" و"سَلْمِي" و"حَوَاء" والمقصورة أصل الممدودة، والهمزة فيها بدل من ألف، هذا رأى البصريين، ولذلك قيل في صحراء: صحار كما قيل في "حُبَلِي": حَبَال، ولو كانت الهمزة غير مبدلة لسلمت من الانقلاب، لأنّ الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة<sup>(٣)</sup> .

وفي كتاب كشف المشكل باب في أصول الممدود، ومنه ثلاثة أسئلة، ما الممدود ؟ وعلى كم

ينقسم وما أحكامه ؟

فصل : أمّا الممدود: فهو كلُّ كلمةٍ كان آخرها همزة بعد ألف زائدة مثل: حِنَاءٌ وَكِسَاءٌ، وَحِرْبَاءٌ ، وَحَمْرَاءٌ فأصله الهمزة وأصول الهمزة أربعة، أصلية مثل: حِنَاءٌ وَقِنَاءٌ؛ لأنها تثبت في التصريف في قولك حنأت بالحناء، وأقنأت الأرض - أى كثر فيها القنأء - ومنقلبة من واو أو ياءٍ مثل كسَاءٍ، ورداءٍ؛ لأنها تنقلب هي كسَاء من واو الكسوة وفي رداءٍ من ياء الرديئة وهي حالة

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ج ٣ ص ٢٣٠ .

(٢) نهجت هذا النهج؛ لأن كثيراً من العلماء نهجوا هذا النهج وبخاصة شراح الألفية وغيرهم أمثال الأشموني

٢٣٠/٣ وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٦٦/٨، وشرح التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الأزهرى ج ٢ ص ٣١٦، ٣١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد ٣٩٦٧/٨ .

المرتدي - وملحقة مثل حرباء، وزيزاء وفيفاء وسيساء وقوباء فإن همزة هذا وشبهة ملحقة بالأصلية؛ لأنَّ وزن حرباء: فَعْلَالٌ مثل سِرْبَالٍ وَقِرْطَاسٍ .

ومنهم من يجعلها ملحقة بهمزة التأنيث فلذلك لا يصرفها .

- وزائدة علماً للتأنيث في مثل: حمراء وصحراء وما أشبه ذلك من كلِّ ما لا ينصرف؛ لأنَّ همزته تقع بعد اللام فمنعه التأنيث ولزوم التأنيث، وهذا الفرق ما بينها وبين ما قبلها؛ لأنَّ الثلاثة الأولى متصرفة إلا الملحقة فيجوز منعها الصرف وصرّفها أجود<sup>(١)</sup> .

وفي باب أصول المقصور :

وفيه ثلاثة أسئلة: ما المقصور؟ وعلى كم ينقسم، وما أحكامه؟ فصل: أمّا المقصور، فهو كلُّ كلمةٍ آخرها ألف مفردة من الهمزة؛ وقيل له مقصور؛ لأنه قُصِرَ عن المد والإعراب - أى حبس - وهو مثل الهدى والمولى، والمصطفى، والمستدعى والفرق بين ألف القصر وهمزة المد أنَّ ألف القصر لا تقع في المقصور المنصرف إلا موقع لام الكلمة في مثل : فتى ومولى ومستدعى، وفي غير المنصرف مثنية اللام في مثل: حُبلى وسكّرى وجمادى وهمزة المد تقع مره لأمّاً وذلك في الأصلية، والمنقلبة والملحقة وتقع مرة خامسة للقاء بينها وبين لام الكلمة الف ساكنة في مثل: حَمْرَاءٌ وَطَرْفَاءٌ - وأنبياء<sup>(٢)</sup> .

ويؤيد ما سبق كلام سيبويه قال: "هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة" وذلك نحو حَمْرَاءٌ وَصَفْرَاءٌ وَخَضْرَاءٌ وَصَحْرَاءٌ وَطَرْفَاءٌ وَنُقَسَاءٌ وَعَشْرَاءٌ وَقُوبَاءٌ وَقُفْهَاءٌ وسابياء وحاوياء وكيرياء ومثله أيضا عاشوراء، ومنه أيضاً أصدقاء.... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألفٍ مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنَّك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنَّه لا ينجزم حرفان<sup>(٣)</sup>، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في "هراق" بمنزلة الألف.

واعلم أنَّ الألفين لا تُزادان أبداً إلا للتأنيث، ولا تُزادان أبداً لتلحقا بنات الثلاثة 'بِسِرْدَاحٍ' ونحوها ألا ترى أنك لم تر قطُّ 'فَعْلَاءٌ' 'مصرفاً' ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان

(١) ينظر كتاب كشف المشكل في النحو لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى ت(٥٩٩هـ) تح.د/ هادى عطية مطر

الهلالى ج ٢ / ص ٢٢٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) أى لا يلتقى ساكنان .



زائدتان مصروفاً<sup>(١)</sup> .

— لماذا لم ينصرف ما كانت فيه ألف التأنيث ؟

لم ينصرف هذا الباب في معرفة ولا نكرة ؛ لأنّ فيه " ألف التأنيث " وهو مع ذلك مبنيٌّ على "الألف" ، لم تلحقه الألف " بعد تمام بنائه نحو " قائم " و " قائمة " ، فلم يكن قولك " حَبْلٌ لشيءٍ ثُمَّ لحقته " الألف للتأنيث " فاجتمع شيئان : " ألف التأنيث " و " مخالفة جهة " تاء التأنيث " <sup>(٢)</sup> .

وإنما استقلت ألف التأنيث بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال ، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء وإنما قلت في الغالب لأن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير " كهمزة " فإن التاء ملازمة له استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لكان " همز " كحطم " لكن " حطم " مستعمل " وهمز " غير مستعمل .

— ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية<sup>(٣)</sup> وعرقوة ، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له ، إذ ليس في كلام العرب " فعلى " ولا " فعلو " ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، فقبل في قرقرى : قر يقر كما قيل في سفيرجل سفيرج . وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فليل في زجاجة زجيجة<sup>(٤)</sup> .

ومن فروع هذه المسألة : أنه إذا سميت بـ كلتا من قولك : " قامت كلتا أختيك " امتنع الصرف ؛ لأنّ ألفه للتأنيث بمنزلتها في شروى<sup>(٥)</sup> ، فإن سميت بها من رأيت كلتي أختيك في لغة من قال ذلك<sup>(٦)</sup> ، أو من : رأيت كليهما صرف ؛ لأنّ الألف إذا ذك تكون منقلبة فلا تكون للتأنيث ، لأنّ ألف التأنيث لا تكون منقلبة .

(١) ينظر الكتاب ٢١٣/٣ ، ٢١٤ (هارون) .

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٧ .

(٣) في اللسان "حذر" : "والحذرية" على فعلية قطعة من الأرض غليظة والجمع الحذاري ينظر: الصبان ٢٣١/٣ .

(٤) ينظر الأشموني بحاشية الصبان ٢٣٠/١ ، ٢٣١ وفي الكتاب ٢٢٠/٣ (هارون) ( ولا يقولون في دجاجة إلا

دجيجة ، وينظر شرح التسهيل ٣٩٦٧/٨ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٦٤/٣ .

(٦) هي لغة كنانة ينظر الأشموني ٢٣١/٣ .

— وكذا لو سميت بـ " حبلَى " المرخم من حبلوى انصرف لذلك<sup>(١)</sup> .  
والعلة الثانية : الجمع الموازن لـ : " مفاعل أو مفاعيل " قال سيبويه : " هذا باب ما كان  
على مثال مفاعل ومفاعيل " .

أعلم أنه ليس شئ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنه ليس  
شئ يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدُّ تمكناً، وهو الأوَّل ، فلما لم يكن هذا من بناء  
الواحد الذي هو أشدُّ تمكناً وهو الأوَّل تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً وإنما  
صرفت مقاتلاً وعذافراً ؛ لأنَّ هذا المثال يكون للواحد<sup>(٢)</sup> .

وقال المبرد: "هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد" أمَّا ما كان من الجمع على مثال  
مفاعل، ومفاعيل؛ نحو: مصاحف، ومحاريب، وما كان على هذا الوزن، نحو: "فَعَالِل" و"فَوَاعِل"،  
و"أَفَاعِل"، و"أَفَاعِيل" وكلُّ ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في  
معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصرف فيهما، لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأصل  
فلما بينه هذه المباينة، وتباعد هذا التباعد في النكرة — امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من  
الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد، ويَدُلُّك على ذلك قول الله ﷻ : ﴿ مِنْ مَّحَارِبَ  
وَكَمَائِلَ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿ لَهَيْمَاتِ صَوَامِعٍ وَبِيْعٍ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> كل هذا هذه علته فإن لحقته الهاء  
للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً، لأن كل ما كانت فيه فمصروف في  
النكرة ، وممتنع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا  
الجمع إلى باب طلحة ، وحمة ، وذلك نحو صياقلة ، وبطارقة<sup>(٥)</sup> .

— وعبرَ عنه العلماء بـ"صيغ منتهى الجموع" وهو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أي لا  
مفرد على وزنه ، ولا يُكسَرُ ثانياً، ويقصد بهذا الجمع علمياً : كل جمع بعد الألف الدالة على  
الجمع فيه حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن، والأول مثل (دراهم — بنادق — مساجد) .  
والثاني : مثل (دنانير — عصافير — مفاتيح — مصابيح) .  
وإنما سمى هذا الجمع بهذه التسمية لسببين :

(١) ينظر الأشموني ٢٣١/٣، وشرح التسهيل ٣٩٦٧/٨، ٣٩٦٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٣) سورة سبأ من الآية : ١٣ .

(٤) سورة الحج من الآية : ٤٠ .

(٥) ينظر المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ — ٢٨٥هـ) تح/محمد عبد الخالق عزيمة ٣٢٧/٣ .

أولهما: أنه لا يمكن جمعه بعد ذلك، بخلاف (رجال) مثلاً فإنه يمكن جمعه فيقال : (رجالات) فهذا الجمع من الجموع نهاية الجمع ولا جمع بعده؛ لأن ما هو على زنة "مفاعل" أو "مفاعيل" وإن لم يجز تكسيه قد يجمع بالواو والنون أو بألاف والتاء كقولهم في نواكس : نواكسون وفي أيامن: أيامنون، وفي حدايد: حدايدات، وفي صواحب: صواحبات<sup>(١)</sup>، ولكون هذه الصيغة قد تجمع جمع تصحيح أجرى بعضهم عليها حكم الأحاد فادعى أنه يصرف، وحمل عليه ما ورد في القرآن العزيز منه مصروفاً نحو ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿قَوَارِيرًا \* قَوَارِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>، ولا معول على قول هذا القائل، والأقرب ما قاله ابن الحاجب من أن علة الجمع لما لم تبلغ مبلغ غيرها جاء صرفه كثيراً في الشعر، وفي الكلام للفواصل وللتناسب حتى توهم أن منع الصرف بها غير متحتم<sup>(٤)</sup>.

وثانيهما: أنه جمع يأتي على صورة لا يمكن أن تتحقق في المفردات فكأنما هو غاية الجموع ، لتفرده بأوزانه الخاصة التي لا يشاركه المفرد فيها ، ومن الأمثلة :

(مدائن - منائر - ستائر - قواعد - معالم - نوادر - دعائم - كتائب - خنادق - بنادق - صواعق - مراوح - مقابر - مواطن)<sup>(٥)</sup> .

(مصاييح - أغاريد - أهازيج - تماثيل - أقاصيصي - أكاذيب - مزاريق) .

فإن الجمع متى كان بهذه الصفة ، كان فيه فرعية اللفظ ، بخروجه عن صيغ الأحاد العربية - وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق المنع من الصرف ، والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الأحاد ، أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ك: عذافر<sup>(٦)</sup>، أو الألف ، عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقاً ك : يمان وشام، وأصلهما: يَمَنَى وشامَى أو تقديراً، ك: يَهَام فإن الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض، فكأنه نسب إلى "فعل"، مثل: شأم بسكون العين، أو فَعَلَ، ك: يَمَنَ "بفتح العين".

أو ما يلي الألف ساكن، ك: عِبَالٌ: جمع عِبَالَةٍ، وهي الثَّقَلُ... أو مفتوح، ك: بَرَآكَاء وهو الثبات في الحرب، أو مضموم، ك: تَدَارُكٌ، مصدر: تَدَارَكَ، أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر، ك: تَوَانٍ وتَدَانٍ، وأصلهما: تَوَانِي وتَدَانِي، بضم النون فيهما، قلبت الضمة كسرة، وأَعْلًا إِغْلَالٌ قَاضٍ .

(١) ينظر الأشموني (١٥١/٤) وحاشية الصبان ٢٤٣/٣ .

(٢) سورة الإنسان من الآية : ٤ .

(٣) سورة الإنسان من الآية : ١٥ ، ١٦ .

(٤) ينظر الإيضاح شرح المفصل تح / موسى بنائ العليلى ١٣٨/١ : ١٣٩ .

(٥) ورد لفظ مواطن في قوله تعالى {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ} سورة التوبة من الآية: ٢٥ .

(٦) عذافر، بالعين المهملة، والذال المعجمة، والفاء والراء: الجمل الشديد ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣١٨/٢ .

أو ثاني الثلاثة مُحَرَّكٌ، كـ: طَوَاعِيَّةٌ وَكَرَاهِيَّةٌ، مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب، منوى بهما الانفصال، كـ : ظَفَارِيٌّ وَوِبَارِيٌّ، نسبة إلى: ظفار ووبار، قبيلتين، أو غير منفكين من الألف، كـ: قَوَارِيٌّ، وهو الناصر، وَحَوَالِيٌّ: وهو المحتال.

بخلاف نحو : قمارى وكراسى ؛ فإن الياعين فيهما موجودتان في المفرد وهو : قَمَرِيٌّ وَكُرْسِيٌّ، فليست الياعان عارضتين في الجمع، فقماري ونحوه بمنزلة : مصابيح .  
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله<sup>(١)</sup> .

وَكَوْنُ بَجْمَعٍ مُشْتَبِهٍ مُضَاعَافاً

أَوْ مَضَاعِيٍّ لِّبِمَنْعِ كَافِلاً

— (وإذا كان "مفاعل" معتلاً منقوصاً فقد تبدل كسرتة فتحة ، فتنقلب ياءه ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويجرى مجرى الصحيح ، فلا يَنَوِّنُ بحال اتفاقاً، ويقدر إعرابه في الألف، كـ: عَدَّارِيٌّ جمع عذراء بالمد وهي البكر... وهذا الاستعمال غير غالب، والغالب أن تبقى كسرتة ويأوه على حالهما ؛ فإذا خلا من أل ومن الإضافة أجرى في حالتي الرفع والجر مجرى: قاضٍ وسارٍ ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه .. قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْ قَوَّعِهِمْ عَوَاشٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ ﴿ وَيَالِ ﴾<sup>(٣)</sup> فـ"عواشٍ" مرفوع على الابتداء ، وليالٍ : مجرور بالعطف على الفجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَذَا أَعْمَلٍ تَلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي

رَفَعِماً وَجَجَرًا أَجْرَهُ كَسَارِي

وأجرى في حالة النصب مجرى : دراهم ، في سلامة آخره ، وظهور فتحته من غير تنوين ، نحو : رأيت جوارى ، قال الله تعالى ﴿ سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

— وسراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد واختلف في سبب منع صرفه .  
قال سيبويه : (وأعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجد ، ثم حقرته صرفته ؛ لأنك قد حوَّلتَ هذا البناء .. وأما سراويل فشيءٌ واحد ، وهو أعجميٌّ أعرب كما أعرب الآجرُّ ، إلا أن سراويل

(١) ينظر شرح التصريح ٣١٧/٢ : ٣١٩ بتصريف، وينظر شرح التسهيل ٣٩٦٦/٨ : ٣٩٧١ بتصريف، وينظر حاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل ج ٢ ص ٩٧ .

(٢) سورة الأعراف من الآية : ٤١ .

(٣) سورة الفجر آية : ١ ، ٢ .

(٤) سورة سبأ من الآية : ١٨ ، وينظر شرح التصريح ٣١٩/٢ .

أشبهه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، كما أشبهه "بِقَم" الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء فإن حقرتها اسم ورجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل<sup>(١)</sup> .

وقال المبرد : " وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو : قناديل، ودهاليز ، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية<sup>(٢)</sup> وقال في موضع آخر<sup>(٣)</sup> " فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحداً، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سرواله وينشدون :

عَلَيْهِ مَـنَ الْتُـمِّ سِرِّـرُ زَوَائِدِ

فَلَيْسَ يَـرِقُّ سِرِّـرُ تَعْطِيفِ<sup>(٤)</sup>

ولم يصرح المبرد باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

وقال الزجاج: "إنما هي بالفارسية: "سُرْوَالٌ"، فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها فإذا صغرتُها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل "<sup>(٥)</sup> .

— والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرواله وقال أبو حاتم: "من العرب من يقول سروال"<sup>(٦)</sup> .

وقيل: "سراويل" جمع "سروال"، كـ"شمائل" جمع "شِمْلَال" حكاه الحريري في المقامات<sup>(٧)</sup> .

ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه<sup>(٨)</sup>، وأنكر ابن مالك ذلك.. وإلى المنع من

(١) ينظر الكتاب ٢٢٨/٣، ٢٢٩ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٢٦ .

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٤٥ .

(٤) هذا البيت من "المتقارب"، لم أهدأ إلى قائله، وقيل إنه مصنوع وهو في المقتضب ٣/٣٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، وشرح الكافية للرضي ١/٥٧، وشرح الشافية ١/٢٧٠، والتذييل ٦/٢٩٦، والخزانة ١/١١٣، وشرح التصريح ٢/٣٢١ .

(٥) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٤ .

(٦) ينظر الارتشاف ١/٤٢٧، وشرح الكافية ٣/١٥٠٣ .

(٧) ينظر: المقامات الأدبية للحريري ص ١٨٥ .

(٨) في شرح الرضي على الكافية ١/١٤٥: (قال ابن الحاجب: وسراويل: إذا لم يصرف وهو الأكثر، فقد قيل أعجمي حمل على موازنة العربي، وقيل : عربي جمع سرواله تقديراً، وإذا صرف فلا إشكال) وانظر شرح الرض ١/١٥٠ - ١٥٢ .

الصرف أشار في النظم بقوله :

وَسَوَّاهُ رَاوِيلَ بِهِ لِنَا الْجَمْعِ

شَهَابَةَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمُنْعِ

وإن سُمِّي بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل سراويل، وشراويل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم<sup>(١)</sup>، منع الصرف<sup>(٢)</sup> .

النوع الثاني: (ما يمتنع صرفه لعلتين: الوصفية، وعلة أخرى) وهو نوعان:

أحدهما: ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة، وهو ما وضع صفة، وهو إما مزيد في آخره ألف ونون أو موازن للفعل، وهو وزن "أفعل" في المكبر و"أفعل" في المصغر أو معدول عن لفظ آخر .

والمراد بالوصفية: كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود، وقد علمت أنها ثلاث وهي: العدل والزيادة ووزن الفعل.

الأول: الممنوع من الصرف للوصفية والعدل، أمّا المراد بالوصفية فقد ذكّر، وأمّا العدل: فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية تخفيفاً أو تقديراً، وإنما نوع إلى النوعين؛ لأنّ العدل ضربان: ضرب تعلم عدليته بالنظر إليه في نفسه، وضرب لا يعلم إلا بمنعهم صرفه، ولا يصدق هذا الحد على العدل عن مصاحب الألف واللام إلى المجرد منها إلا بتجاوز، لأنّ الصيغة واحدة في الحالتين، إلا أن يقال: صيغة المذكّر لفظاً غير صورة المعرف فيستقيم، والعدل غير الاشتقاق الصناعي، فإنّ المشتق مع دلالاته على ما اشتقّ منه يدل على معنى آخر زائد، والمعدول لا دلالة له على معنى آخر غير معناه الأصلي.

ثم العدل يمنع مع الوصفية ومع العلمية، وزاد المصنف<sup>(٣)</sup> شبه الصفة أو العلمية، والمراد بالأمرين واحد وهو (جمّع) وبابه<sup>(٤)</sup> ...  
والممنوع للعدل والوصفية ضربان :

أحدهما: المعدول في العدد، والآخر: آخر المقابل لـ "آخرين"، والممنوع للعدل والعلمية أضرب تأتي في موضعها - المعدول في العدد: موازن "أفعال"، بضم الفاء، و"مفعل" بفتح الميم والعين، وهما مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي من العشرة على الأصح، وقيل

(١) كشاجم: لقب شاعر، والمشهور أنه بضم الكاف ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٤ ص ١٠٨، ١٠٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٩٧٤/٨ : ٣٩٧٥ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٤/٣ .

في العشرة والخمسة فدونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند الكوفيين والزجاج<sup>(١)</sup>، وقيل: يقاس على "فعل" خاصة، لأنه أكثر.

— والصحيح أن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاها الشيباني<sup>(٢)</sup>.

وقال الزجاج: "هذا باب ما جاء معدولاً من العدد، وذلك نحو: "مثنى" و"ثلاث" و"رباع" و"أحاد"، ويقال: "ثناء" في معنى "مثنى"، ويقال: "موحد" وقال الشاعر:

وَلِكَيْمًا أَهْلِي بِوَادِ أَنْيْسُهُ

ذُنَابٌ تَبَغَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ<sup>(٣)</sup>

أعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة، وإنما ترك صرْفُهُ؛ لأنه عدلٌ به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، فاجتمع فيه: أنه معدولٌ عن هذا المعنى، وأنه صفة، لا يستعمل معدولاً إلا صفة قال الله ﷻ: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فموضع مثنى وثلاث ورباع ههنا الخفض للأجنحة.

وقال جل وعز: ﴿فَادْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(٥)</sup>، فمثنى وثلاث ورباع: أحوال من النساء.

وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو: "عُشَارٌ" و"تُسَاعٌ" و"خماسٌ" و"سداسٌ"

ولكن "مثنى"، و"مُوَحَّدٌ" لم يجئ في مثل "مَعَشَرٌ" تريد به "عُشَارٌ" وكذلك "مُتَسَّعٌ" يراد به "تُسَاعٌ" إنما أستعمل من هذا ما استعملت العرب، فإن قال: لا ينبغي أن تصرف "طَوَالاً" إذا قلت: "مررت برجل طوال" لأنه معدول عن طويل.

فالجواب فيه أن "طَوَالاً" و"خِفَافاً" ليسا بمعدولين، لأن العدل إنما يوقع لفائدة نحو

(١) ينظر شرح التصريح ٢/٣٢٦، ٣٢٥، وينظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٥، وشرح ابن عقيل ٢/٣٢٦.

(٢).

(٣) البيت من "الطويل" وهو لساعدة بن جوية ينظر ديوان الهذليين ١/٢٣٦، والكتاب ٣/٢٢٦، والمقتضب ٣/٢٨١، وابن يعيش ١/٦٢٠، ٧٥، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٩ والشاهد فيه ترك صرف مثنى وموحد لأنهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين، ووحد واحد.

(٤) سورة فاطر من الآية: ١.

(٥) سورة النساء من الآية: ٣.

"عَمْرَ الَّذِي عدل عن" عامر" ، وكان عامراً يكون للنكرة ويكون للمعرفة إذا سمي به ؛ فالعدل يُخَصَّصُ لباب المعرفة، وكذلك "تُثَاء" يتضمن معنى اثنين اثنين ، و"ثَلَاث" يتضمن معنى ثلاثة ثلاثة ، فهو يتضمن أن الثلاثة في جماعات؛ كل واحدة منها ثلاثة، و"طَوَالَ" لا يراد به غير معنى طويل ، فهما جميعاً اسم للفاعل، كما أن قولهم للمرأة الرزينة: "رِزَانٌ" ، ورزينة معناها واحد إلا أنهما اسمان للفاعل مختلفا للفظ"<sup>(١)</sup>.

— وتستعمل هذه الألفاظ نعوتاً وأحوالاً كما سبق ، وتستعمل أحياناً نحو: (صلاة الليل مثنى مثنى)<sup>(٢)</sup> فمثنى الأولى: خبر صلاة ومثنى الثاني : تكرير له ، وإنما كرر لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير، التأسيس، لأنه لو قيل: صلاة الليل مثنى، لكفى في المقصور<sup>(٣)</sup> .

ما الحكم إذا حقرت ثناء وأحاد ؟

قال سيبويه: " فإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته كما صرفت أخيراً وعميراً تصغير عمر وأخر إذا كان اسم رجل لأن هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل "<sup>(٤)</sup> .

النوع الثاني: "أخر" بضم الهمة وفتح الخاء في نحو : (مررت بنسوةٍ أخر).

قال سيبويه: " قلت: فما بال "أخر" لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال : لأنَّ أَّخرَ خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطَّوْل، والوسَط والكَبْر، لا يَكُنَّ صَفَةً إِلَّا وَفِيهِنَّ أَلْفٌ وَلامٌ، فتوصف بهنَّ المعرفة. ألا ترى أنَّك لا تقول: نِسْوَةٌ صَغُرٌ ولا هَوْلَاءٌ نِسْوَةٌ وَسَطٌ، ولا تقول هَوْلَاءٌ قَوْمٌ أَصَاغِرٌ فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها، كما تركوا صرف لُكْعٌ ، حين أرادوا يا أَلْكَعَ وفَسَّقَ حين أرادوا يا فاسقٌ. وترك الصرف في فسق هنا لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رَجُلٌ للعدل.

فإن حقرت أخر اسم رجل صرفته، لأنَّ فَعِيلاً لا يكون بناءً لمحدودٍ عن وجهه، فلمَّا حَقَّرتُ غَيَّرتُ البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه"<sup>(٥)</sup>.

وإلى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المساجد، باب الحلق والجلوس، رقم ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى رقم ٧٤٩ ، ٧٥٣ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٥٥ .

(٣) ينظر شرح التصريح : ٣٢٦/٢ ، وأوضح المسالك ١١٣/٤ .

(٤) ينظر الكتاب : ٢٢٦/٣ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣ ، ٢٢٥ .

(٦) ينظر شرح التصريح ص ٣٢٧ .



وَمَنْعُ عَدْلِ مَعَ وَصْفِ مُعْتَبِرٍ  
فِي لَفْظِ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَأَخْر

الثاني: ذو الزياتين وهو "فَعْلَان" بفتح الفاء، بشرط ألا يقبل التاء الدالة على التأنيث.  
قال سيبويه: "هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ" وذلك  
نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف  
كألف "حمراء"؛ لأنَّها على مثالها في عدَّة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصَّ  
بهما المذكر. ولا تُلحَقه علامة التأنيث كما أنَّ "حمراء" لم تؤنث على بناء المذكر. ولمؤنث  
سكران بناءً على حدةٍ كما أنَّ لمذكر "حمراء" بناءً على حدة. فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة  
وأشبهها فيما ذكرتُ لك أُجْرِي مجراها (١).

قال أبو إسحاق: "ومع هذا أنَّ سيبويه ذكر في موضع آخر (٢) أنَّ النون تقع بدلاً من ألف  
التأنيث نحو قولك في "صنعا": "صنعاي"، و"صنعاوي الأكبر" وفي "بهران": "بهراني"، فهذا قياس هذا  
الباب (٣).

وقيل: أمَّا ذو الزياتين فهو فعْلان بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأنَّ مؤنثه "فعلى"،  
كسكران وغضبان وعطشان، فإن مؤنثاتها: سكرَى وغضْبَى وعَطْشَى .  
أو لكونه لا مؤنث له أصلاً كـ: "لحيان" للكبير اللحية .  
فالأول متفق على منع صرفه، لأنَّه صفةٌ جاءت على "فعلان"، والمؤنث منه على  
"فعلى". وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتتحقق الفرعتين به :

فرعية المعنى وفرعية اللفظ. أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية، وهي فرع على  
الجمود، لأنَّ الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك.  
وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزياتين المضارعتين لألفي التأنيث، في نحو: "حمراء" في  
أنهما في بناء يخص المذكر، كما أنَّ ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا  
تلحقهما التاء، فلا يقال: سكرانه، كما لا يقال: حمراءة والمزيد فرع عن المجرى، فلما اجتمع في  
فعلان المذكور الفرعتان، امتنع من الصرف (٤).

(١) ينظر الكتاب ٢١٥/٣، ٢١٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٣١٩/٣ .

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٦ .

(٤) ينظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .

والثاني: وهو ما لا مؤنث له، كـ"لحيان" مختلف فيه، والصحيح منعه من الصرف، لأنه وإن لم يكن له "فعلى" وجوداً، فله "فعلى" تقديراً لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان "فعلى" أولى به من " فعلاته " لأن باب " سكرى " أوسع من باب " ندمانة " ، والمقدر في حكم الموجود ، بدليل الإجماع على منع صرف " أكرم " مع أنه لا مؤنث له .

وحكى أن من العرب من يصرف " لحيان " حملاً على ندمان " على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء ، بخلاف نحو : " مَصَّان " بتشديد الصاد ، للثيم ، و " سيفان " للطويل الممشوق الضامر البطن ، و " أليان " للكبير الألية من ذكور الغنم . وندمان من المنادمة ، وهى المكالمة ، لا من الندم فإن مؤنثاتها فعلاته، فلذلك صرفت " (١) .

الثالث : وزن الفعل "أفعل"

قال سيبويه : " هذا باب أفعل " اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهب وأعلم .

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستئصال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وآذر. فإذا حقرت قلت: أخضر وأحمر وأسود، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زياداً، كما أشبه أحمر أذهب" (٢) .

وقال أبو إسحاق في هذا الباب: " وأعلم أن جميع ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه " الألف واللام " انصرف، نحو قولك: " مررت بالأحمر والأسود " فإذا نزع الألف واللام قلت: " مررت بأحمر وأسود ففتحت في موضع الجر .

وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف، كقولك: " مررت بأحمركم وأسودكم لا اختلاف بين النحويين فيما وصفنا وإنما انصرف لأن " الألف واللام " دخلتاه فزال شبه الفعل، لأنهما لا تدخلان على الفعل ، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل، لأن الفعل لا يضاف .

فإن قال قائل: "فما باله إذا أضيف إليه لم ينصرف نحو قولك: " هذا غلام أحمر يا هذا؟ " .

فالجواب في هذا: أن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى "اللام" وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال؛ فلو صرفنا ما لا ينصرف إذا أضيف إليه لوجب ألا تمنعه الصرف في حال

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٢٢، ٣٢٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/١٩٣ .

ألبته، لأن جميع عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وتدخل عوامل الأسماء على الأسماء، ولا يدخل فعل على فعل ، فليس تزيل الإضافة إلى ما لا ينصرف شبه الفعل ، كما أنه لا يزيله الناصب والرافع عن شبه الفعل ومع هذا أن الأفعال يضاف إليها أسماء الزمان مثل قوله ﷺ ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، فإذا أضفت إليه - أعنى " ما لا ينصرف" لم تزله الإضافة عن شبه الفعل ، فعلى هذا قياس كل ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup> .

وقيل: "وأما ذو الوزن فهو "أفعل" غالباً، بشرط ألا يقبل التاء، إما لأن مؤنثة فعلاء"، كـ أحمر، أو "فُعلى" بضم الفاء ؛ كـ: أفضل، أو لكونه لا مؤنث له أصلاً، كـ: "أكرم" لعظيم الكمرة وهى الحشفة، و"آدر" بالمد لكبير الأنثيين .

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ، ووزن "أفعل"، فإن وزن الفعل أولى بالفعل؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل، دون الاسم فكان لذلك أصلاً في الفعل؛ لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى .

وإنما اشترط أن لا تلحقه<sup>(٣)</sup> تاء التانيث؛ لأن ما تلحقه من الصفات كـ: "أرمل"، وهو الفقير، ضعيف الشبه بلفظ المضارع، لأن تاء التانيث لا تلحقه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَوَصَفًا أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَالٌ

مَمْنُوعَ تَانِيثٍ بِتَاءِ كَاشِهَالًا

وإنما صُرِفَ "أربع" في نحو: "مررت بنسوه أربع" ، مع كونه صفة لنسوة ، وفيه وزن الفعل ؛ لأنه وضع اسماً للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء في نحو : مررت برجال أربعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْغَمَّيْنِ عَارِضِ الْوَصْفِيَّةِ

كَأَرْبَعٍ وَعَارِضِ الْإِسْمِيَّةِ

وإنما منع صرف باب "أبطح"، وهو المكان المنبطح من الوادى، "وأجرع"، وهو المكان

(١) سورة المائدة من الآية: ١١٩، وينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٢٤، ٢٢٥، وينظر اتحاف فضلاء البشر ٢/٥٤٧، ٥٤٦ وفيه: اختلف في ﴿ هَذَا يَوْمٌ ﴾ فنافع بالنصب على الظرف ... فالفتحة فتحة إعراب والكوفيون يجعلون (يوم) خبر لمبتدأ وبنى على الفتح لإضافته إلى جملة فعلية...".

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩، ١٠ .

(٣) ينظر لحن العوام تأليف أبى بكر محمد بن حسن بن مذجج الزبيدى (٣١٦ - ٣٧٩ هـ) ص ١٦٢ تح/ د/ رمضان عبد التواب ص ١٦٢ .

المستوى، و"أبرق" وهو المكان الذي فيه لونان. و"باب" أدهم "للقيد، و"أسود" للحية السوداء، و"أرقم" للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم، مع أنها أسماء لأتفا وضعت صفات، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية... وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها. وصرح ابن جنى بأن هذه الأسماء كلها تنصرف .

ويفترق باب "أبطح" و"باب" أدهم" من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجودة معها، فهم ذلك المعنى، و"باب" أدهم صفات عامة ويفترق هذان البابان و"باب" أجدل في الصرف وعدمه .

فأما أدهم وأبطح، فأصلهما الوصفية، ثم طرأت عليهما الاسمية، فلهذا منعا من الصرف. وأما "أجدل" الصقر، و"أخيل" لطائر ذى خيلان، بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال، وهى النقط المخالفة لبقية البدن ...

"وأفعى" للحية.. فإنها أسماء في الأصل وفي الحال، فلهذا صرفت في لغة الأكثر. وبعضهم يمنع صرفها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَأَجْدَلٌ وَأَخِيْلٌ وَأَفْعَى

مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْتَعِنُ الْمَنْعَا

للمعنى الصفة فيها وهى القوة في "أجدل" ، والتلون في "أخيل" ، والإيذاء في أفعى ، لكن المنع في "أفعى" أبعد منه في أخيل وأجدل ، لأنهما من : المَخْيُول وهو الكثير الخيلان ، ومن الجدول وهو الشدة ، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق<sup>(١)</sup> ، لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق قاله المرادى<sup>(٢)</sup> تبعاً للشارح<sup>(٣)</sup> .

وإذا سمي بشئ من هذه الأنواع الثلاثة وهى : الوصف ذو الزيادة والوصف الموازن للفعل ، والوصف المعدول ، بقى على منع الصرف عند الجمهور ؛ لأن الصفة لما ذهبى بالتسمية خلفتها العلمية ، وبقى كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله .

وقال الأخفش في المعانى<sup>(٤)</sup> ، وأبو العباس<sup>(١)</sup> : " إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته

(١) اختلف في اشتقاقها : فقال أبو على : " مشتقة من يافع، فأصله أيفع " وقال ابن جنى : " من فوعه السم، حرارته، فأصلها : أفوع فنقلت فؤوه على الأول، وعينه على الثاني، إلى مواطن لامة " ينظر الارتشاف ٤٣٠/١، وشرح التصريح ٣٢٤/٢، وشرح الاشمونى ٢٣٦/٣ .

(٢) ينظر : شرح المرادى ١٢٦/٤ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ص ٤٥٤، وشرح التصريح ٣٢٣/٢ : ٣٢٥ .

(٤) ينظر : معانى القرآن للأخفش ٤٣١/١، ٤٣٢ .

انصرف، لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فليس فيه إلا التصريف خاصة " وتبعهما على ذلك الفارسي ، وارتضاه ابن عصفور .

ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا يتصرف في النكرة ، وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال: " الوصف يزول فيخلفه العريف الذي للعلم ، والعدل قائم في الحالين جميعاً " وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العادل حاصل ، والعلمية محققة ، فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف " (٢) .

وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين : مثنى وثلاث ورباع مصروفه (٣) فليس مرادهم الصرف الحقيقي ، وإنما مرادهم بذلك العدل ، فإنهم يسمون العدل صرفاً ولا مشاحة في الاصطلاح (٤) .

النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:

أحدها : العلم المركب تركيب المَزَجِ وسماه سيبويه " باب الشينين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد كعيضومز وعتريس (٥) .

وذلك نحو : حضرموت وبعلبك ، ومن العرب من يضيف بعل إلى بك، كما اختلفوا في " رام هرمز " فجعله بعضهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز وكذلك " مار سرجس " وقال بعضهم " (٦) .

تَقَيِّمُ بِالْجَزِيرَةِ حَيْلَ قَيْسٍ

فَقَاتِلْتُمْ مَارَ سَرْجِسَ لَا قِتَالَ

(١) ينظر: المقتضب ٣/٣٨٠ .

(٢) ينظر شرح التصريح ٢/٣٢٩ .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٥٤ .

(٤) ينظر شرح التصريح ٢/٣٢٩ .

(٥) العيضومز : العجوز الكبيرة، ومنه الناقة العيضومز، والعتريس : الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة ينظر الكتاب ٣/٢٩٦ .

(٦) مارسرجس : اسم نبطي سمى جرير تغلب به نفيالهم عن العرب والشاهد في " مار سرجس " في إضافة الأول إلى الثاني ومنعه من الصرف العلمية والعجمة ويجوز رفعه على أن يجعل الثاني من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر . ينظر الكتاب ٣/٢٩٦ وفي ديوان جرير ص ٤١٤ والمقتضب ٤/٢٣، وابن يعيش ١/٦٥ واللسان (سرجس) .

وأما معد يكرّب ففيه لغات منهم من يقول معد يكرّب فيضيف ومنهم من يقول معد يكرّب فيجعله اسماً واحداً فقلت ليونس هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي فقال ليس شيء يجتمع من شينين فيجعل اسماً سمي به واحداً إلا لم يصرف وإنما استقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء يدلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيل لأنهما لم يجينا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمر وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع نحو مساجد ومفاتيح وليس بزيادة لحقت لمعنى كألف حبلى وإنما هي كلمة كهاء التأنيث فنقلت في المعرفة إذ لم يكن أصل بناء الواحد لأن المعرفة أثقل من النكرة كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرفوها في النكرة لما ذكرت لك فإنما معد يكرّب واحداً كطلحة وإنما بني ليلحق بالواحد الأول المتمكن فنقل في المعرفة لما ذكرت لك ولم يحتمل ترك الصرف في النكرة .

وأما "خمسة عشر" وأخواتها وحادي عشر وأخواتها فهما شينان جعلاً شيئاً واحداً وإنما أصل خمسة عشر خمسة وعشرة ولكنهم جعلوها بمنزلة حرف واحد وأصل حادي عشر أن يكون مضافاً كالثالث ثلاثة فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاء إذ كان موافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء فلما اجتمع فيه هذان أجري مجراه وجعل كغير المتمكن (١) .

— وعن علة منع صرف المركب تركيب المزج قيل: (لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحوه معد يكرّب، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث...

ونود التنبيه على أمرين الأول: أخرج بقوله: معد يكرّب ما ختم بويه؛ لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل، وكلامه على عمومته ليدخل على لغة من يعربه، ولا يرد على لغة من بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات .

الثاني: احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبى الإضافة والإسناد وأما تركيب العدد نحو "خمسة

عشر" فمتحتم البناء عند البصريين، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه<sup>(١)</sup>.  
وأشار إليه الناظم بقوله :

وَالْعَلَمَ امْنَع مَـرْفَهُ مُرْكَبًا

تَرْكِيْبَ مَـنْجٍ نَحْوِ مَعْدٍ يَكْرِيْبًا

الخلاصة :

في التركيب المزجي إن كان آخر الأول ياء تلى كسرة التزم سكونها ، وقد يضاف الأول إلى الثاني فيحرك آخر المضاف بما توجهه العوامل<sup>(٢)</sup> .

وقد يكون آخر الكلمة الأولى ساكناً ؛ نحو : بر سعيد نيويورك وقد يكون محرکاً بالفتحة وهذا هو الأكثر ، نحو : خالوية ، وسيبويه في لغة من يعربهما ولا بينهما ، حضر موت - وبعبك وأشهر أحكامه أن يترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب ، من السكون أو الحركة، ونوعها ، فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقاً بعد التركيب ، ولو كان واواً ساكنة أو ياء ساكنة ، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة ، وليس كلمة مستقلة .

— يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ، فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة نيابة على الكسرة .

— من العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة — ولا يمنع من الصرف ما دام مضافاً ، ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً<sup>(٣)</sup> .

الثاني : (العلم ذو الزيادتين الألف والنون)

قال سيبويه: " هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة " مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدة وذلك نحو عريان وسرحان وإنسان يدللك على زيادته سراح فإتما أرادوا حيث قالوا سرحان أن يبلغوا به باب سراح ... ومن ذلك : ضبعان يدللك على زيادته قولك الضبع والضباع وأشباه هذا كثير .

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٥٠/٣ ، ٢٥١ .

(٢) ينظر إصلاح اللسان وتقويم الملائظ بتحقيق شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تح/ عبد المنعم هريدي

٩٤٣/٣ ينظر النحو الوافي تأليف — عباس حسن ٢٢٧/٤ : ٢٢٩ بتصرف .

(٣) ينظر: النحو الوافي تأليف/عباس حسن ٢٢٧/٤ بتصرف .

وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلة في المعرفة كما جعلوا أفكلاً بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة وذلك أفعال صفة لأنه بمنزلة الفعل وكانت هذه النون بعد الألف في الأصل لباب فعلان الذي له "فعلى" فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل" (١) .

وقال الزجاج : هذا باب ما زيدت فيه الألف والنون مما ليست له فعلى " فجميع هذا الباب ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة وإنما انصرف في النكرة لأنه أشبهه : " سكران " في الزيادتين ، وانحط عن باب " سكران " لأنه ليس مثله في الحركة والسكون وأنه ليس له مؤنث على حدته " (٢) .

ويكون أوله مفتوحاً كـ"مروان"، أو مكسوراً كـ"عمران"، أو مضموماً كـ"عثمان" ولا فرق بين أعلام الأناسى، كما تقدم، وغيرها، نحو: (غطفان: اسم قبيلة من قبائل العرب....، و"إصبهان" علم بلد، فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقاً، لأن الألف والنون فيها زيدتا معاً.

وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ، فقيه وجهان : الصرف ، وعدمه اعتباراً بأصالتها وزيادتها فمن ذلك : رمان ، وحسان ، ودهقان ، وشيطان ، أعلاماً .

فإن اعتقدت أنها من: الرم، والحسن، والدهق، والشط، لم تصرفها .

وإن اعتقدت أنها من الرمن، والحسن، بالنون، والدهقة، والشيطنة، صرفتها (٣).

قال سيبويه: " وسألته: عن رجل يسمى: دهقان، فقال: إن سميت من التدهق فهو مصروف وكذلك: شيطان إذا أخذته من التشيطان. فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون وإن جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه .

وسألته عن رمان فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف" (٤).

وقال المبرد: فأما حسان (٥)، وسمان (١)، وتيان (٢)، فأنت في هذه الأسماء مخير: إن أخذت ذلك

(١) ينظر الكتاب ٢١٦/٣، ٢١٧ بتصرف، وينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٧ .

(٣) ينظر شرح التصريح ٢/٣٣٠، ٣٣١ بتصرف .

(٤) ينظر الكتاب ٢١٧/٣، ٢١٨ .

(٥) في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٥: القياس يقتضى زيادة النون وألا ينصرف حملاً على الأكثر، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن" بالنون وفي شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٤: "يرجع إلى الحسن أو إلى الحسن وهما



من السمن، والتبن، والحسن، فإنما وزنها فعال. وإن أخذت حسان من الحس، وسمن من السم، وتبان من التبن، لم تصرفه في المعرفة لزيادة الألف والنون، وصرفته في النكرة<sup>(٣)</sup>.

— واختلف في "أبان" بتخفيف الباء علماً، فمن صرفه رأى أن وزن "فَعَالٌ"، فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه الصرف رأى أن وزنه "أفعل"، وأنه منقول من أبن الشيء يبين، والجمهور على المنع، كما قال ابن يعيش<sup>(٤)</sup>.

وإذا أبدل من النون الزائدة لام، منع من الصرف إعطاء اللبيل حكم المبدل منه، وذلك نحو: أصيلا مسمى به، أصله: أصيلا، تصغير، أصل على غير قياس.

ولو أبدل من حرف أصلي نون، صرف، وذلك نحو: حنان، مسمى به، أصله: حناء أبدلت همزته نوناً<sup>(٥)</sup>.

والعلم ذو الزيادتين أشار الناظم إليه بقوله:

كَذَلِكَ حَاوَى زَائِدَى فَعَلَاءُ

كَعُظْفَ أَنْ وَكَأَصَ بَهَانَ

يعنى أن زائدى "فعلان" يمنعان مع العلمية في وزن "فعلان" وفي غيره نحو: حمدان وعثمان وعمران وعظفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

وعلامة زيادة الألف والنون سقوطها في بعض التصاريح كسقوطها في رد نسيان وكفران إلى نس وكفر، فإن كانا فيما لا ينصرف فعلاية الزيادة أن يكون قبلها أكثر من حرفين أصولاً، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان<sup>(٦)</sup> الذي سبق الحديث عنه.

الثالث: العلم المؤنث ويتحتم منع من الصرف: إن كان بالثناء سواء أكان علم مؤنث أم

---

اشتقاقان واضحان، لجواز صرفه ومنع صرفه.

(١) في اللسان: السمان: باع السمن، وفي الصحاح للجوهري: السمان إن جعلته باع السمن انصرف وإن جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة.

(٢) وفي اللسان: ورجل تبان: بيع التبن وإن جعلته "فعلان" من التبن لم تصرفه.

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ٣/٣٣٦.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٧.

(٥) ينظر شرح التصريح ٢/٣٣١، وينظر حاشية الصبان ٣/٢٥٢.

(٦) ينظر حاشية الصبان على الأشموني: ٣/٢٥١، ٢٥٢.

مذكر ، كـ فاطمة وطلحة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، وهي ملازمة له ، ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو : قائمة ، لأنها في حكم الانفصال ، فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترب بها .

— أو زائداً على أحرف ثلاثة كـ زينب وسعاد ، تنزيلاً للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث .  
— أو ثلاثياً محرك الوسط لفظ كـ : سقر ولظى إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافاً لابن الأنباري في جعله ذا وجهين كـ "هند" .

وأما محرك الوسط تقديراً، كـ: دار و نار، علم امرأة، فيلتحق بباب هند .  
— أو ثلاثياً أعجمياً كـ : ماه وجور ، بضم الجيم، علمى بلدين ، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية ، تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف ، وإنما أثرت تحتمه ، وقيل : هو ذو وجهين كـ: هند .  
— أو ثلاثياً منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ: زيد، اسم امرأة ، لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل ، عادل خفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> والجمهور<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه : " هذا باب تسمية المؤنث " اعلم أن كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف فإن سميت بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود .

وتلك الأسماء نحو: قَدْر، وَعَزْز، ودَعْد، وجُمْل، ونَعْم، وهِنْد، وقد قال الشاعر<sup>(٣)</sup> فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَم تَكَلَّفْ بِفَضْلٍ مِزْرَهُ  
دَعْدٌ وَنَعْمٌ تُغْنِيَنَّ دَعْدُ فِي الْعَأْبِ<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر الكتاب ٢٤٠/٣ - ٢٤١ .

(٢) ينظر ما ينظر وما لا ينصرف للزجاج ص ٦٧، ٦٨ .

(٣) البيت من بحر "المنسرح" وهو لـ "جرير" في ديوانه ص ٦٧، والكتاب ٢٤١/٣، والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، والمنصف ٧٧/٢، وابن يعيش ١٧٠/١، والاقتضاب ٣٦٧ والأشمونى ١٥٤/٣ واللسان (دعد)، (لفع) .

(٤) التلغف: الالتحاف والاستئمال بالثوب، والفضل: الزيادة والمنزرا: الإزار، وهو ثوب يحيط بالخصف الأسفل من البدن والعلب: جمع علبة بالضم، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب، يقول: هي حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الإعراب ولا تغتنى غذاءهم والشاهد فيه صرف " دعد " وترك صرفها في نص واحد، وإنما جاز فيه ذلك لخفته ينظر الكتاب ٢٤١/٣ .

فصرف ولم يصرف وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد فكل مؤنث شيءٍ والشيء يذكر فالتذكير أول وهو أشد تمكناً كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تعرف فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم فالأول هو أشد تمكناً عندهم<sup>(١)</sup> .

— وقيل: ويجوز في دعد - الأولى - الصرف وترك الصرف، ولا يجوز الصرف في الثانية؛ لانكسار البيت<sup>(٢)</sup> .

الخلاصة:

الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا مذكر الأصل ، يجوز فيه الصرف وتركه فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت أحد السببين ، ومن لم يصرفه ، وهو أولى ، نظر إلى وجود السببين في الجملة ، وهما العلمية والتأنيث .

والزجاج يوجب ، أى المنع ، وعلة بأن السكون لا يغير حكماً أوجب اجتماع علتين تمنعان الصرف<sup>(٣)</sup> .

وإلى ذلك أشار الناظم .

وَجُهَانٌ فِي الْعَادِمِ تَذْكَيراً سَبَقَ

وَعُجْمَةٌ كَهَنْدٍ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

مسألة : قال عيسى بن الثقفى وأبو عمر الجرمى وأبو العباس المبرد ، وأبو زيد فى نحو : " زيد " اسم امرأة إنه كـ " هند " فى جواز الوجهين<sup>(٤)</sup> ، وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كـ " يد " جاز فيه الوجهان ، ذكره سيبويه<sup>(٥)</sup> .

ما الحكم لو سمي مذكر بمؤنث؟

إذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط :

أحدها: كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظاً كـ: زينب، أو تقديراً كـ: جيل مخفف جبال.

قال سيبويه: وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب أو جبال وتقديرها جيعل لم تصرفه من قبل أن هذه أسماءً تمكنت فى المؤنث واختص بها وهى مشتقة وليس شيء منها يقع على شيء

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٤٠، ٢٤١ .

(٢) ينظر الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطلوسى تح د/ مصطفى إمام ص ٢٩٤ : ٢٩٦ .

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٧، ٦٨، وشرح التصريح ٢/٣٣٢ .

(٤) ينظر المقتضب ٣/٣٥٠، والارتشاف ١/٤٤٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/٢٤٠، وينظر شرح التصريح ٢/٣٣٢ .

مذكر كالرياب والثواب والدلال فهذه الأشياء مذكرة وليست سعاد وأخواتها كذلك" (١) .  
الثاني: أن لا يكون مسبقاً بتذكير انفراد به تحقيقاً كـ: "رباب" علم امرأة ، فإنها منقولة  
من مذكر، فلو سمي بها مذكر صرفت، أو تقديراً كـ: جنوب وشمال، فإنهما صفتان لمذكر مقدر (٢).  
الشرط الثالث: أن لا يكون مسبقاً بتذكير غالب كـ: ذراع، فإنه مؤنث (٣) بدليل: ذراع  
رأيتها، فإذا سمي به مذكراً انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم : أنت ذراعي  
وعضدي بمعنى أنت ناصري ومنجدي .

الشرط الرابع: أن لا يكون التأنيث موقوفاً على تأويل غير لازم . وذلك كتأنيث الجموع  
كـ: رجال، فإن تأنيثها يبنى على تأويلها بالجماعة، وذلك غير لازم لأنها قد تؤول بالجمع، وهو  
مذكر، فإذا سمي به مذكر انصرف (٤).

#### الرابع: "العلم الأعجمي"

قال أبو إسحاق: "اعلم أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس  
نحو: "إبراهيم" و"إسماعيل" و"إسحاق" و"يعقوب" و"هارون" و"فرعون" و"هرمز" و"فيروز" و"كابل"  
وما أشبهها من الأعجمية نحو: "تكين" و"جبّاخ" ؛ فإن هذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في  
النكرة ؛ لأنه اجتمع فيها شيان: أن أصلها أنها أعجمية ، فهي فرع في كلام العرب وهي معرفة.  
— فأما ما كان نحو "سبك" وما أشبهه؛ مما عدته ثلاثة ، فمصروف .

وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس، نحو: "ديباج"، و"ياسمين" و"فرند"، و"إبريسم" ،  
و"آجر" و"جاموسى"، فهذه كلها مصروفة في بابها، ومصروفة أيضاً إن سميت بها رجلاً،  
وكذلك: "ياسمين" و"سوسن" وإنما صرفت هذه لأنها دخلتها "الألف واللام"، فتمكنت في العربية (٥).  
ووضح ابن مالك فقال: "الممنوع من الصرف للتعريف والعجمة الشخصية، وقيدت  
العجمة المعبرة بـ(شخصية) احترازاً من العجمة الجنسية كعجمة "ديباج" (٦).

(١) ينظر الكتاب ٢٣٩/٣ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) ينظر الكتاب ٢٣٦/٣، وجمع الهوامع ١١٠/١ .

(٤) ينظر شرح التصريح ٣٣٢/٢، ٣٣٣ وقد لا حظت أن الأزهرى نقل هذا من سيبويه، ينظر الكتاب ٢٣٥/٣،  
٢٣٩ .

(٥) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦١، وينظر الكتاب ٢٣٤/٣ — ٢٣٥ والأصول في النحو لابن السراج  
٩٢/٢ .

(٦) الديباج : ما كان سداه ولحمته بريسم — المصباح المنير ١٢٧/١ .

و "سجنجل"<sup>(١)</sup> ونحوهما من الأسماء العجمية الشائعة، فإن عجمتها لا تعتبر، ولذلك صرف (بِقَم)<sup>(٢)</sup> وإن كان فيه وزن الفعل والعجمة، لكن عجمته غير معتبرة لأنها جنسية .. بخلاف عجمة ما وضع لشخص بعينه كـ: "اسحاق" و"أدريس" و"هارون"، فإنها عجمة شخصية فتعتبر"<sup>(٣)</sup>.

وعن الأسماء الأعجمية في القرآن قيل: "وزعم أصحاب العربية أن القرآن ليس فيه شيء من كلام العجم، يتأولون فيه قوله ﷻ اسمه: ﴿يَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾"<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عبيدة<sup>(٥)</sup> من زعم أن في القرآن شيئاً من ألفاظ العجم فقد أعظم القول، لأنه ﷻ يقول: ﴿يَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ قال ومن زعم أن "طه" بالنبطية فقد أكبر وإن لم يعلم ما فيه فهو افتتاح كلام وهو اسم للسورة وشعارها قال: وقد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربه ومعناها واحد، أحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرهما فمن ذلك "الاستبرق" بالعربية هو الغليظ من الديداج وبالفارسية هو إستبره، و"الفرند" و"كوز" فهو بالفارسية والعربية واحد وأشباه هذا كثير...<sup>(٦)</sup>.

#### الخلاصة :

من تتبع آي الذكر الحكيم تبين لى أن الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم ومن شواهد ذلك في قوله تعالى ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٧)</sup> قال أبو جعفر: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ خبر كان ولم يصرفه لأن فيه ألف التانيث ودخلت لتأنيث الجماعة كما دخلت الهاء ... ﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ في موضع خفض على البدل ولم تصرف لأنها أعجمية قال الكسائي إن شئت صرفت إسحاقاً وجعلته من السحق وصرفت يعقوب وجعلته من الطير<sup>(٨)</sup>.

(١) السجنجل: المرأة أو قطع الفضة وسبائكها، أو الزعفران وهو لفظ رومي معرب ينظر: اللسان ٣٤٨/١٣.

(٢) البقم: شجر يصبغ به معرب اللسان ٣١٨/١٤.

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩٤٧/٣، ٩٤٨ بتصرف.

(٤) سورة الشعراء آية: ١٩٥.

(٥) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٧/١.

(٦) ينظر كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية تأليف الشيخ أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي م

(٣٢٢هـ) علق عليه / حسين بن فيض الله الهمداني: ج ١ ص ١٣٧.

(٧) سورة البقرة آية: ١٣٣.

(٨) ينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس م سنة ٣٣٨ تح / عبد المنعم خليل إبراهيم ج ١ ص ٨٠.

وقال أبو حيان: يعقوب: اسم أعجمي ممنوع الصرف للعلمية والعجمة الشخصية، ويعقوب عربي، وهو ذكر الفقيح، وهو مصروف، ولو سمي بهذا لكان مصروفاً<sup>(١)</sup>.  
أما إذا كان العلم الأعجمي على ثلاثة أحرف "كنوح" و"لوط" و"هود" فإنه مصروف.  
قال سيبويه: "وأما صالح، فعربي، وكذلك شعيب وأما نوح، وهود، ولوط فتصرف على كل حال لخفتها"<sup>(٢)</sup>.

وإليه أشار الناظم بقول<sup>(٣)</sup> :

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالْتَّعْرِيضُ مَعْ  
زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَاعُ

الخامس : العلم الموازن للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر .  
والمعتبر من وزن الفعل أنواع ثلاثة :

أحدها : الوزن الذي يخص الفعل ، والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل ، إلا في علم، أو أعجمي، أو ندور فالعلم (ك:خضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علماً لمكان وقال الجوهري<sup>(٤)</sup> "اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة...، و"شمّر" بالشين المعجمة وتشديد الميم، علماً (لفرس)، والأعجمي ك: بقم لصيغ، ويذرّ لماء<sup>(٥)</sup>، والنادر: ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو: (دئل) اسماً لقبيلة<sup>(٦)</sup>، فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأنّ النادر والأعجمي لا حكم لهما ، ولأنّ العمل منقول من فعل، فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل ، وأوتاء مطاوعة ك : انطلق واستخرج، ونحو: تقاتل وتصالح حال كونهما أعلاماً .

وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع، لأن المنقول من فعل بعد عن أصله ، فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع همزة بخلاف المنقول من اسم ك: اقتدار، فإن همزة تبقى على وصلها بعد التسمية، لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يستحق الخروج عمّا هو له.

(١) ينظر البحر المحيط لأبي حيان م سنة ٧٤٥ هـ / تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ج ١ ص ٥٦٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٣٥/٣ .

(٣) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٥٦/٣ .

(٤) ينظر الصحاح (خضم)، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٠٨، ٢٠٩ .

(٥) في حاشية يس ٢١٩/٢ : (في كلام ابن إياز أنه اسم لموضع، ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل).

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ : دئل: لدويبة وفي حاشية يس: ٢٢٠/٢ (دئل : مشتركة بين القبيلة والدويبة).

الثاني:الوزن الذي الفعل به أولى : لكونه غالباً فيه .

فالغالب (ك:إثمد) حجر الكحل، وإصبع واحدة الأصابع .. (وأبلم) .. أعلاماً فإن وجود موازنها في الفعل أكثر منه في الاسم ، كالأمر من (ضرب) ، فإنه موازن (إثمد) والأمر من (ذهب) فإن موازن (إصبع) بفتح الباء والأمر من (كتب) فإنه موازن : (أبلم) .

الثالث:الوزن الذي الفعل به أولى،لكونه مبدوءاً بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، نحو:"أفكل" ، بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما،وهى الرعدة... (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام، وجمع كلب، فإن الهمزة فيهما لا تدل على معنى،وهى في موازنها من الفعل، نحو:أذهب، مضارع ذهب وأكتب مضارع كتب دالة على المتكلم، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بهما من الأسماء <sup>(١)</sup> .

وقيل:"ويستوى الخاص، والغالب في استحقاق منع الصرف بأحدهما مع التعريف، والمعتبر مع وزن الفعل مع التعريف:العلمية إلا في"أفعل"المؤكد به نحو:"رأيت الجيش أجمعه" فإن تعريفه بالإضافة المنوية،فإن أصل:"رأيت الجيش أجمع": "رأيت الجيش أجمعه" فحذف المضاف إليه للعلم به .

ومن المختص بالفعل ما أوله تاء المطاوعة ك"تعلم" أو همزة وصل في خماسى أو سداسى ك"انطلق" و"استخراج" فإذا سمي بهذا النوع قطعت همزته، وإذا سمي بمصدره لم تقطع همزته"<sup>(٢)</sup>.

وإلى الوزن المختص بالفعل والغالب أشار الناظم بقوله:

كذالك ذُو وُزْنٍ يَخُصُّ صُ الفِعْلَ لَأ

أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَرٍ وَيَعْلَى<sup>(٣)</sup>

وإذا كان الفعل المسمى به على وزن يشاركه فيه الاسم دون مزية لم يمنع الصرف ولو كان فعلاً في الأصل ... ولهذا أجمعت العرب على صرف "كعسب" اسم رجل مع أنه منقول من "كعسب" بمعنى أسرع<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: "سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا وإنما هو فعل من الكعسبية وهو

(١) ينظر شرح التصريح ٣٣٥/٢، ٣٣٦ بتصرف وشرح التسهيل ٣٩٨٠/٨ : ٣٩٨٦ .

(٢) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ لابن مالك ٩٥٥/٣ .

(٣) شرح التصريح ٣٣٦/٢ .

(٤) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ٩٥٦/٣، وينظر التسهيل ص ٢١٩، وشرح الكافية ص ١٦٢ .

العدو الشديد مع تداني الخطأ<sup>(١)</sup> .

قال أبو اسحاق: " هذا باب الأفعال إذا سميت رجلاً بشئ منها فكان ذلك الشئ على مثال في الأسماء ليست الأفعال أحق به من الأسماء".

فإن أكثر قول البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة ، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها ، وذلك نحو رجل سميته بـ " ضارب " من قولك : " ضارب زيداً " أو " ضارب " من قولك : " قد ضارب زيد عمراً " ، لأن ضارب " مثل " حاجز " وضارب مثل تابل وخاتم ، فليس هذا المثال بأحق بالأفعال منه بالأسماء ، وكذلك " ضرب " .

إلا أن عيسى<sup>(٢)</sup> بن عمر كان لا يصرف شيئاً من هذا اسم رجل .  
ويحتج بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَنَا ابْنُ جَلَاوَطٍ لَاعِ التَّنَائِيَا

مَتَى أَضَاعَ الْعَمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(٤)</sup>

قال سيبويه: 'ولا نراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية كما قال :

كَذَبْتُمْ وَيَسِّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا

بَنِي شَابِ قَرْنَاهَا تَمُورُ وَتَحْلُبُ<sup>(٥)</sup>

كأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا .

فإن سميت رجلاً ضرب أو ضرب أو ضورب لم تصرف فأما فعل فهو مصروف ودرج ودرج لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء ، ولا يصرفون خضم وهو اسم للعنبر بن عمرو بن تميم

(١) ينظر الكتاب ٢٠٧/٣ ، ٢٠٨ .

(٢) عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه، وكان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة توفي سنة ١٥٤هـ، ينظر نزهة الألباء ص ٢١ .

(٣) البيت من " الوافر " وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي .

(٤) ينظر في هذا البيت الكتاب ٢٠٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٧ والاشتقاق ص ٢٢٤ ، والاصمعيات ص ١٧ ، وجمهرة اللغة ٤٩٥ ، ١٠٤٤ وخزانة الأدب ٢٥٥/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، وأوضح المسالك ١١٧/٤ ، وشرح قطر الذرى ص ٨٦ واللسان مادة ثنى ١٢٤/١٤ ، والقرب ٢٨٣/١ والشاهد فيه أن " جلا " غير منصرف عند " عيسى " لأنه منقول من الفعل ولم يشترط عيسى غلبة الوزن في الفعل أما سيبويه فيراه جملة محكية وليس العلم هو الفعل بدون ضميره وأما الزمخشري فيقول أن " جلا " ليس علماً وإنما هو فعل ماضى مع ضميره صفة لموصوف محذوف .

(٥) لم ينسب ينظر الكتاب ٢٠٧/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨ والخصائص ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، والكامل ٣٨٣/١ واللسان (قرن).



فإن حقرت هذه الأسماء صرفتها لأنها تشبه الأسماء فيصير ضاربٌ وضاربٌ ونحوهما بمنزلة ساعدٍ وخاتمٍ فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف فإن سميته باسمٍ في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله<sup>(١)</sup> .  
الخلاصة :

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لنا حية الفعل - لا يجوز منعه من الصرف ، كشجر ، فإنه يوازن : ضرب ، وكجعفر ؛ فإنه يوازن دحرج .

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولاً من فعل: نحو 'صابر'، منقولاً من فعل أمر، و'ظفر' منقولاً من الماضي، وقد يكون إهمال هذا الرأي أحسن<sup>(٢)</sup> .  
- ثم لا بد من كون الوزن لازماً ، باقياً في اللفظ على حالته الأصلية ، غير مخالف لطريقة الفعل .

فخرج بالقيد الأول ، وهو اللزوم ، نحو : امرؤ ، علماً ، فإنه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير: اذهب وفي الجر نظير : اضرب ، فلم يلزم وزناً واحداً .

وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الأصلية نحو: رد وقيل، وبيع مبنيات للمفعول، فإنها لم تبق على حالها الأصلية فإن أصلها: فعل"، بضم الفاء وكسر العين.

وخرج بالقيد الثالث، وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو : ألبب، بالضم جمع "لب" ، وهو العقل، وجمع "لب" على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب... وألبب حال كونه علماً ينصرف لأنه قد باين الفعل بالفك ، قاله أبو الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> وخولف فعن سيبويه<sup>(٤)</sup> منع الصرف لوجود الموازنة كـ أكتب، ولأن الفك رجوع إلى أصل متردك فهو كتصحيح استحوذ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوماً، كـ (أشدد به) في التعجب<sup>(٥)</sup>.

السادس: العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة "ك: علقى" باتفاق ، و"أرطى" على الأصح حال كونهما علمين فإنهما ملحقان بجعفر .

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٠٧، ٢٠٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٧، ٢٨ .

(٢) ينظر النحو الوافي ٤/ص ٢٤٩ .

(٣) ينظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/١٩٥ .

(٥) ينظر شرح التصريح ٢/٣٣٦، ٣٣٧ بتصرف .

قال سيبويه: " هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة وما لحقته الألف فاتصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة، أما ما لا ينصرف فيها فنحو حبلى وحبارى وجمزى ودفلى وشروى وغضب .. وقد سبق .

وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة تنون في النكرة، وكذلك الأرسى كلهم يصرف وتذكيره مما يقوى على هذا التفسير، وكذلك العلقى ألا ترى أنهم إذا أنثوا قالوا علقاة وأرطاة لأنهما ليستا ألفي تأنيث ...

وبعض العرب يؤنث العلقى فينزلها منزلة البهيمى يجعل الألف للتأنيث وقال العجاج<sup>(١)</sup> :  
يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وَفِي مَكُورٍ  
فلم ينونه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق: "ومن هذا الباب: " تترى " فيها لغتان بعض العرب لا ينونها . وبعضهم ينونها فيقول: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا}<sup>(٣)</sup>، فمن لم ينون جعل ألفها للتأنيث ومن نونها جعل ألفها تلحق الثلاثة بالأربعة .

وأصل (تترى) : " وترى " ، من الموازنة<sup>(٤)</sup> .

وإلى ألف الإلحاق أشار الناظم بقوله<sup>(٥)</sup>

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ

زِيَدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَا يَسْ يَنْصَ رِفٍ

وقيل : إن أرسى " أفعل " فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الأصح وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة كـ (علباء ، فإنه ملحق بقرطاس ، لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة)، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا عن ألف ، وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف ، لا عن ياء ، فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر ديوان العجاج ص ٢٩، ومجالس العلماء ص ١٥١ والكتاب ٣/١٢٢ وشرح شواهد الشافية ص ٤١٧ واللسان (مكر،

علق) والعلقى: شجر لها أفنان طوال دقاق وورق لطاف والشاهد فيه: تأنيث "علقى" إذ لم تنون .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢١٠ : ٢١٢ بتصرف .

(٣) سورة المؤمنون من الآية : ٤٤، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١٣، ١٤ .

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٨، ٣٩ .

(٥) ينظر شرح ص ٤٦٥، وشرح التصريح ٢/٣٣٩ .

(٦) ينظر شرح التصريح ٢/٣٣٩ : ٣٤٠ .

السابع : المعرفة المعدولة عن أصلها ، وهي خمسة أنواع<sup>(١)</sup> .  
أحدها: "فَعَلَ" بضم الفاء وفتح العين في التوكيد، وهي: "جَمَعَ" و"كَتَعَ" من كتع الجلد إذا اجتمع، و"بَصَعَ" من البصيع، وهو العرق المجتمع، و"بَتَعَ" من البتع، وهو طول العنق والمانع لها من الصرف: التعريف والعدل أما التعريف؛ فإنها على الصحيح معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال: "وسألته عن جمع وكتع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة"<sup>(٢)</sup> .

قال أبو إسحاق "والأصل كان في جمع جمعاء" "جمع" مثل "حمراء" و "حمر" ولكن "حمر" نكرة، فأراد أن يعدل عن لفظ النكرة فعدل إلى "فعل"<sup>(٣)</sup> .  
واختار كلام سيبويه ابن عصفور<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup> .

وقيل : إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة ، لما تتبعه ورده ابن مالك فقال :  
من الممنوع للعدل والتعريف (جمع) وتوابعه فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف ، فأما تعريفها فبالإضافة المتوية فإن أصل (رأيت النساء جمع): (رأيت النساء جميعهن) كما يقال (رأيتهن كلهن) فحذف الضمير للعلم به ، واستغنى بنية الإضافة فصار (جمع) لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنه على.

وليس بعلم، لأن العلم إما شخصي، وإما جنسي، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل<sup>(٦)</sup> .

وأما العدل، فإنها معدولة عن "فعلوات"، فإن مفرداتها: جمعاء— وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً ك: صحراء أن يجمع على فعلوات: "صحراوات"<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر شرح التصريح ٣٤٠/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥٤، وينظر المخصص لابن سيده ١٧/ ١٣٢ : ١٣٣ .

(٤) ينظر المقرب لابن عصفور ٢٨٠/٢ .

(٥) التسهيل ص ٢٢٢ .

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٤، ١٤٧٥ .

(٧) ينظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور<sup>(١)</sup>: "معدولة عن فعل" بضم الفاء وسكون العين من جهة أن مفردها: فعلاء أفعل ك: حمراء وأحمر، فإنهما يجمعان على حمر".

ونص ابن مالك على أنه معدول عن (فعلوات)، وليس معدولاً عن (فعل) كما قال الأخفش والسيرافي، لأن أفعل المجموع بالواو والنوع لا يجمع مؤنثه على (فعل) - بسكون العين - ولا هو مجموع عن (فعالي)، لأن (فعلاء) لا يجمع على (فعالي) إلا إذا لم يكن له مذكر على (أفعل) وكان اسماً محضاً كـ (صحراء)، وجمعاء بخلاف ذلك فلا له في (فعالي) ولا (فعل) وإنما أصله (جمعوات) كما قيل في مذكره أجمعون<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الصحيح .

الثاني من المعرفة المعدولة: "سحر" إذا أريد به "سحر" يوم بعينه واستعمل ظرفاً مجرداً من "أل" والإضافة كـ جئت يوم الجمعة سحر" فإنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: "تركوا صرف سحر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرةً إذا أخرجنا منه، فلما صار معرفةً في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معدولاً عندهم كما عدلت أحر عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرف أمس في الرفع<sup>(٤)</sup>."

وقال أبو إسحاق: (فأما "سحر" فلا اختلاف بين النحويين أن "سحر" لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، تقول "أتيتك سحريا هذا"، و"قمت سحر"، إذا أردت "أتيتك السحر" الذي هو لليلتنا، فإن أردت "سحرا" من الأسحار صرفت، قال الله جل وعز ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا جِئْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وإنما لم يصرف "سحر"، لأن استعماله في الأصل بالألف واللام، تقول قمت في أعلى السحريا هذا، و"أنا منذ السحر أفعل ذلك"، ثم تقول: "أتيتك منذ سحريا هذا" فيؤدى عن المعنى الذي كان في "الألف واللام" بعينه، وقد حذفنا فاجتمع فيه: أنه معرفة "بغير" ألف ولام وأنه يراد به عهد "الألف واللام"<sup>(٦)</sup> .

أما العدل فلا خلاف فيه؛ لأن صيغته معدولة عن "السحر" المقرون بأل .

(١) ينظر المقرب لابن عصفور ٢/٢٨٠، ٢٨١ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافعية ٣/١٤٧٥، ١٤٧٦ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤٣٥ .

(٤) الكتاب ٣/٢٨٣، ٢٨٤ .

(٥) سورة القمر من الآية : ٣٤ .

(٦) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٩٠ .

أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية؛ لأنه جعل علماً لهذا الوقت صرح به ابن مالك<sup>(١)</sup>.

وقيل : يشبه العلمية ، لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور<sup>(٢)</sup> .  
فإن لم يكن لفظ " سحر " ظرف زمان — بأن كان اسماً محضاً ، معناه الوقت دون دلالة على ظرفيه شيء وقع فيه — وجب تعريفه "بال" ، أو "الإضافة" إذا أريد منه أن يدل على التعيين، ولا تصح العلمية، تقول: السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن ، وعجيب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يقضوا سحرهم نائمين .

وإن كان ظرفاً غير معين " أى مبهماً، لا يدل على سحر يوم معين، خاص" وجب صرفه، نحو: " يحرص الزراع على الحصاد في سحر "

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من "أل" و"الإضافة" وجب صرفه كذلك؛ نحو: سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر، وأعود يوم السبت في سحره<sup>(٣)</sup> .

وفي سحر يقول ابن مالك :

وَالْعَدْلُ وَالْتَعْرِيفُ مَا نَعْمَاءٌ سَاحِرٌ

إِذَا بِهِنَّ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

الثالث من المعرفة المعدولة (فعل) بضم الفاء وفتح العين علماً لمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) نحو (عمر) مما ليس بصفة في الأصل والمحفوظ من ذلك: (عمر)، و (مضر)، (وزفر)، (وقثم)، (وزحل)، (وجشم)، (وجمح)، (وقزح)، (وعصم)، (وجحا)، (ودلف)، (وهذل)، (وبلغ)، (وتعل)، فإنهم قدروه معدولا عن فاعل غالباً، لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف<sup>(٤)</sup> .

قال سيبويه: "هذا باب فعل" اعلم أن كل فعلٍ كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفةً فهو مصروف.

فالأسماء نحو صردٍ وجعلٍ، وثقبٍ، وحفرٍ إذا أردت جماع الحفرة والثقبية.  
وأما الصفات فنحو قولك: هذا رجلٌ حطمٌ .. فإنما صرفت ما ذكرت لك لأنه ليس باسمٍ

(١) ينظر التسهيل ص ٢٢٢ .

(٢) ينظر المقرب ٢/ ٢٨٢ .

(٣) ينظر النحو الوافي ٤/ ٢٥٨ : ٢٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٩ .

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٥ .

يشبه الفعل الذي في أوله زيادة وليست في آخره زيادة تأنيث وليس بفعل لا نظير له في الأسماء فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً بمنزلة حجرٍ ونحوه وصار ما كان منه جمعاً بمنزلة كسرٍ وإبرٍ ..

وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامرٍ وزافرٍ .

ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفةً كذلك جرى في هذا الكلام .

فإن قلت عمرٌ آخر صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامرٍ معرفةً . وإن حقرته صرفته لأن فعلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فويلع وأشباهه كما لم يقع فعلٌ نكرةً محدوداً عن عامرٍ<sup>(١)</sup> .

وقيل: " وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية ، ونفى الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو: فُعل، فإن ورد فعل" مصروفاً، حكم بعدم عدله ك: "أدد".

وأما "طوى"<sup>(٢)</sup> فيمن منع صرفه<sup>(٣)</sup>، فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طوا؛ لأنه أي العدل قد أمكن غيره ، وهو التأنيث فلا وجه لتكلفه، ويؤيده أي اعتبار التأنيث (أنه) أي "طوى" يصرف باعتبار المكان، فلو كان العدل معتبراً فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان.

واحترز بقوله: علما من "فعل" الوارد جمعاً ك: "غرف" و"قرب" ، أو اسم جنس: كـ "صرد" ونفر، أو صفة كـ "حطم" و"لبد"، أو مصدرأ: كـ "هدى" و"تقى" فإنها مصروفة اتفاقاً<sup>(٤)</sup> .

الخلاصة :

ما ثبت عدله وتعريفه من " فعل " فمنعه من الصرف لازم ما لم ينكر . وزن "فعل" هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان مفرداً ، مذكراً مسموحاً بالمنع، وقد يجب صرفه إذا كان جمعاً ، وأو اسم جنس، أو وصفاً أو مصدرأ ، بشرط ألا يكون ذلك من ألفاظ

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٢٢ : ٢٢٤ بتصرف، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢ .

(٢) الآية ١٢ " من سورة طه ﴿إِنِّي أَنزَلْتُكَ فَاحْتَمِلْ تَمَلِّكْ إِلَيْكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ .

(٣) في الاتحاف ص ٣٠٢ (وقرأ الباقون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار البقعة والتعريف، أو للجمعة والعلمية) ينظر معاني القرآن للفرأء ٢/١٧٦، والنشر ٢/٣١٩ .

(٤) ينظر شرح التصريح ٢/٣٤٤، ٣٤٥ .

التوكيد المعنوي - كما سلف - وقد يجوز الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولاً فله ثلاث حالات<sup>(١)</sup> .

الرابع من المعرفة المعدولة "فعال" بفتح الفاء علماً لمؤنث كـ: "حذام" و"قطام" و"رقاش" أعلام نساء ؛ فللعراب فيه طريقتان :

أحدهما : قبيلة بنى تميم ، فإنهم يمنعون صرفه<sup>(٢)</sup> ، واختلف في علة ذلك فقال سيبويه "وأما ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقولُه :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ<sup>(٣)</sup>

فإنما يريد بذلك قالت له قرقر بالرعد للسحاب وكذلك عرعار وهو بمنزلة قرقر وهي لعبة وإنما هي من عرعت ونظيرها من الثلاثة خراج أي أخرجوا وهي لعبة أيضاً، واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف وهو القياس لأن هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعالاً محدوداً عنه وذلك الفعل افعال لأن فعال لا يتغير عن الكسر كما أن افعال لا يتغير عن حال واحدة ...

وكذلك كل فعال إذا كانت معدولة عن غير افعال إذا جعلتها اسماً لأنك إذا جعلتها علماً فأنت لا تريد ذلك المعنى وذلك نحو حلاق التي هي معدولة عن الحالقة وفجار التي هي معدولة عن الفجرة وما أشبه هذا ألا ترى أن بني تميم يقولون هذه قطام وهذه حذام لأن هذه معدولة عن حاذمة وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة<sup>(٤)</sup> وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة كما أن عمر معدول عن عامر علماً لا صفةً لولا ذلك لقلت هذا العمر تريد العامر<sup>(٥)</sup>، ويرجح أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة<sup>(٦)</sup> .

وقال المبرد: "للعلمية والتأنيث المعنوي كـ: زينب"<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣ ، ١٤٧٤ ، والنحو الوافي ٢٥٧/٤ ، ٢٥٨ .

(٢) الشاعر هو أبو النجم يصف سحاباً والصبأ: ريح مهبها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار ..

(٣) والشاهد في قوله " قرقر " حيث وقع اسم فعل من الرباعي على طريق الشذوذ ينظر الكتاب ٢٧٦/٣ وابن

يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٥٨/٣ والأشمونى ١٦٠/٣ ، واللسان " قرر " ص ٣٩٩ .

(٤) الحاذمة: الحاذقة بالشئ والحذم: القطع وكذلك الخفة وفي الاشتقاق ص ١١٨ و"حزيم" مشتق من الحزم، وهو

السرعة في كلام أوسير وبه سميت حذام . ينظر الكتاب ٢٧٧/٣ ، ٢٧٨ ح ٣ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٧٦/٣ : ٢٧٨ بتصريف .

(٦) ينظر شرح التصريح ٣٤٥/٢ .

(٧) ينظر المقتضب ٣٧٣/٣ ، والكامل ص ٥٩١ ، ٥٩٢ .

ويرجحه أنهم لا يدعون العدل في نحو: طوى، كما تقدم<sup>(١)</sup>.  
فإن ختم فعال "علماً للمؤنث بالراء ك: سفار، اسماً لماء من مياء العرب، ملحوظ فيه معنى التأنيث، ولهذا قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "اسم لماء" وقال الجوهري<sup>(٣)</sup> " اسم لبئر " وهو المناسب ، لأن الكلام في أعلام المؤنث ، والماء مذكر وك: وبار اسماً لقبيلة، بنوه على الكسر، إلا قليلاً منهم ، أى من تميم ، قال الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

مَتَى مَا تَرِدُ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدُ بِهَا  
أُدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعْرُورًا  
وإنما كان الكثير الكسر عندهم لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه  
الصرف لامتنعت. قاله الخليل<sup>(٥)</sup> .

وقد اجتمعت اللغتان ، الإعراب والبناء ، في قوله، وهو الأعشى ميمون<sup>(٦)</sup> :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمَاءً وَمَعَادًا  
أُودَى بِهِمَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
وَمَرْدُهُ رَعَا عَلَى وَبَارِ  
فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

ورواية الديوان : ومرحد على وبار<sup>(٧)</sup> ..  
فبنى "وبار" الأولى على الكسر، وأعرّب "وبار" الثانية رفعاً على الفاعلية بهلكت.  
ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة، والثانية ضمير لا حرف إطلاق "ووبار" فعلاً  
ماضياً من البوار، والجملة معطوفة على هلكت ، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على "وبار"  
المكسور .

(١) ينظر شرح التصريح ٣٤٥/٢ .

(٢) الكتاب ٢٧٩/٣ .

(٣) الصحاح للجوهري (سفر).

(٤) البيت من "الطويل" وهو في ديوانه ١/ص ٢٨٨، والمقتضب ٥٠/٣، ومغنى اللبيب ٩٧/١ ومعجم البلدان ٢٢٣/٣ (سفار).

(٥) .

(٦) البيتان من مخلع البسيط " وهما في ديوان الأعشى ص ٣٣١ والكتاب ٢٧٩/٣ البيت الأول وشرح المفصل ٤/٦٤، ٦٥، ولسان العرب " وبار "، وهمع الهوامع ٢٩/١ .

(٧) ديوان الأعشى ص ٣٣١ .



والمعنى هلكت وبارت وقال أولاً، هلكت على القبيلة وثانياً: وباروا على أهلها وعلى هذا يكتب "وباروا" بالواو والألف كما يكتب ساروا فلا شاهد فيه على لغة الإعراب<sup>(١)</sup>.

الأخرى: أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر، سواء أكان (فعال) علماً مؤنثاً مختوماً بالراء أم غير مختوم تشبيهاً بنزال في التعريف، والعدل، والوزن، والتأنيث، كقوله<sup>(٢)</sup>.

إِذَا قَالَتْ حَٰذِمٌ فَصَدَّقُوها

فَإِنِ الْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَٰذِمٌ

فبناها على الكسر مع أنها فاعل " قالت " في الموضعين .

وإذا سمى بباب " حذام " مذكر ، زال موجب البناء ، وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثاً معدولاً فيعرب غير منصرف ، ومن العرب من يصرفه ، قاله سيبويه<sup>(٣)</sup> .

وأعلم أن التشبيه بنزال فيما يذكر إنما يتم على مذهب المبرد فإنه يقول نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث ، وبنى لتضمنه معنى لام الأمر وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن نفس الفعل ، فيكون التشبيه في العدل والوزن ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله<sup>(٤)</sup> .

وَابْنِ عَلَمٍ عَلَى الْكَسْرِ رَفَعًا لِعَلَمًا

مُؤنَّثًا وَهَوْنًا وَنَظْمًا يَرُجُشًا مَا

عِنْدَ تَمِيمٍ وَأَصْرَفَنَ مَا تُكْرَمًا

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَكْرَمًا<sup>(٥)</sup>

الخامس من المعرفة المعدولة : " أمس"<sup>(٦)</sup> إذا كان مراداً به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يصف ، ولم يقرن بالألف واللام ، ولم يصغر ولم يكسر، ولم يقع ظرفاً ، فإن بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرأً ، لأنه علم على اليوم الذي يليه يومك . معدول عن " الأمس

(١) ينظر شرح التصريح ٣٤٥/٢ ، ٣٤٦ .

(٢) البيت من " الوافر " وهو لجيم بن صعيب في امرأته، ونسب إلى ديسم بن ظالم الأعصرى، وفي اللسان " رقتش " ، " حذم " " ديسم بن طارق " وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠١ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤ ، والخصائص ١٧٨/٢ ، وحاشية الصبان ٢٦٨/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٩/٣ ، ٢٨٠ .

(٤) المقتضب ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢٦٨/٣ ، ٢٦٩ ، وشرح التصريح ٣٤٧/٢ .

(٦) ينظر في أمس الكتاب ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، وشرح التصريح ٣٤٨ ، ٣٤٧/٢ .

" المعرف بـ " أل "

قال سيبويه : " واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع ذهب أمس بما فيه وما رأيتَه مذ أمس فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنوا تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف آخر حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها وكما تركوا صرف سحر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرةً إذا أخرجنا منه فلما صار معرفةً في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معدولاً عندهم كما عدلت آخر عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرف أمس في الرفع .

وإن سميت رجلاً بأمس في هذا القول صرفته لأنه لا بد لك من أن تصرفه في الجر والنصب لأنه في الجر والنصب مكسورٌ في لغتهم فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرف في الرفع لأنك تدخله في الرفع وقد جرى له الصرف في القياس في الجر والنصب لأنك لم تعدله عن أصله في الكلام مخالفاً للقياس .

ولا يكون أبداً في الكلام اسمٌ منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع .  
وقد فتح قوم أمس في مذ لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها قال:

لَقَدْ رَأَيْتُ صَجَبًا مُنْذُ أَمْسَا

عَجَائِزًا مِثْلَ السُّعَالِي خَمْسَا<sup>(١)</sup>

وهذا قليل<sup>(٢)</sup> قال أبو إسحاق : فإنما جرَّ بـ مذ" ، وقد كان يرفع بها وأجراها في ترك الصرف في الجر كما فعل في الرفع إذ معنى الرافعة معنى الجر<sup>(٣)</sup> .

الخلاصة :

" أمس " فيه لغتان : إحداهما : منعه من الصرف ، رفعا ، ونصبا ، وجرأ . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط أن يكون علما مرادا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة ، وأن يكون خالياً من أل

(١) البيت من "الرجز" وهو في الكتاب ٣/٢٨٥، وهو للعجاج في نوادر أبي زيد ص ٥٧، وأمالى ابن الشجري

٢/٢٦٠، وابن يعيش ٤/١٠٦ : ١٠٧، والخزانة ٣/٢١٩، وشذور الذهب ص ٩٩، ومع الهوامع ١/١٧٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٨٣ : ٢٨٥ .

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٤ .

والإضافة، وأن يكون غير مصغر، وغير مجموع جمع تكسير، وغير ظرف) نحو: "انقضى أمس على خير" وقضيت أمس في البحث العلمي" وقد استرحت مذ أمس".

أما أكثر التمييزين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدها ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر، فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف، فيقولون في الأمثلة السالفة: انقضى أمس ، قضيت أمس... وقد استرحت مذ أمس ...

والأخرى: بناؤه على الكسر في جميع استعمالاته إذا استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف، فيقولون: مضى أمس بأحدثه، فتهياً للغد. عرفت أمس بوقائعه ، فماذا يكون اليوم – لم أهتم بأمس ... فكلمة " أمس " مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة الجملة .

فإن أريد بكلمة "أمس" يوماً مبهماً لأي: يوماً ماضياً غير معين ، بأن أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص ( كان معرباً منصرفاً عند التمييزين والحجازيين وكذلك إن كان مضافاً، نحو: انقضى أمس من الأموس الطيبة – قضينا أمساً من الأموسى في رحلة لم نأسف على أمس من الأموسى.. أمسنا كان جميلاً – إن أمسنا كان جميلاً – سررت بأمسنا وكذلك إن معرباً بآل.

أو كان مصغراً، نحو أميس كان جميلاً ... إن أميساً كان جميلاً ... سررت بأميس .  
أو كان مجموعاً جميع تكسير، نحو: أموس كانت جميلة.. إن أموساً كانت جميلة ، سررت بأموس .

أما إن كان لفظ " أمس " ظرفاً مجرداً من آل والإضافة وليس اسماً فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضاً ، نحو : سرتنى زيارتك أمس ، خرجت أمس مبكراً للعمل الجاد " وأخيراً كل كلمة ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر<sup>(١)</sup> .

مسألة : (ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام :  
الأول: ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً نحو: (بعلبك) و(طلحة) و (زينب) و (حمراء) و (سكران) و (اسحاق) و (أحمر) و (يزيد) مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير.  
والثاني : ما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً نحو: (عمر) وشمراً<sup>(٢)</sup> و (سرحان)<sup>(١)</sup>

(١) ينظر شرح التصريح ٣٤٨/٢، ٣٤٩، والنحو الوافى ٢٦١/٤ : ٢٦٣ .

(٢) شمر : اسم فرس، واسم ناقة الشماخ .

و(علقى) جنادل<sup>(٢)</sup> - أعلاماً - مما يزول بتصغيره سبب المنع .  
فإن تصغيرها (عمير) و(شمير) و(سريحين) و (عليق) و (جنيدل) بزوال مثال العدل ،  
وزن الفعل ، وألقى (سرحان) و (علقى) وصيغة منتهى التكسير .  
والثالث : ما لا ينصرف مصغراً وينصرف مكبراً نحو : (تحلى<sup>(٣)</sup>) و(توسط<sup>(٤)</sup>) و  
(ترينت<sup>(٥)</sup>) وتهيبط<sup>(٦)</sup> - أعلاماً - مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها (تحلى<sup>(٤)</sup>)  
و(توسط) و (ترتيب) و (تهيبط) على وزن مضارع (بيطر) .  
فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير ، فلو جئ في  
التصغير بياء معوضه مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .  
الرابع: ما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويتحتم منعه مصغراً نحو: (هند) وهنيدة فلك فيه  
مكبراً وجهان، وليس فيه مصغراً إلا منع الصرف<sup>(٧)</sup> .

هل يجعل للبدل من التأثير في منع الصرف ما كان للمبدل منه ؟

الجواب: جعل للام (أصيلال) ما لنون (أصيلان)<sup>(٨)</sup> ، لأنها بدل منها فيقال في المسمى بـ  
(أصيلال) : (هذا أصيلال) و(مررت بأصيلال) كما يقال في المسمى بـ (أصيلان): (هذا أصيلان) و  
(مررت بأصيلان)<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) السرحان : الذئب : وقيل الأسد ينظر لسان العرب .  
(٢) الجندل : صخرة مثل رأس الإنسان والجمع جنادل ينظر (تهذيب اللغة ج ١١ ص ٢٥١ .  
(٣) تحلى : التحلى : بالكسر - ما أفسده السكين من الجلد إذا قشر، ينظر اللسان (حلاً).  
(٤) توسط القوم توسطاً : صار وسطهم وقيل وسط الشيء ماله طرفان متساويان القدر ينظر مفردات الراغب  
الأصبهاني ص ٨١٩ .  
(٥) الترتب الشيء المقيم الثابت، والأمر الثابت، والعبد السوء ينظر اللسان (رتب).  
(٦) التهيبط : بلد، وقيل : إنه طائر ليس في الكلام على مثال تفعل غيره ينظر اللسان (هبط).  
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٢ : ١٥٠٤ .  
(٨) الأصيل: العشى، وجمعه أصل وأصلان، فإن كان أصيلان تصغير أصلان فهو نادر لأن جموع الكثرة لا تصغر، وإن  
كان تصغير أصلان المفرد الوارد على وزن (رمان)(قربان)فتصغيره على بابه، ينظر شرح الكافية الشافية  
١٥٠٥/٣ .  
(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، وينظر شرح التسهيل ٨/ ٤٠٧٦ ، ٤٠٧٧ .

## المبحث الرابع

### أسباب صرف ما لا ينصرف وحكم منع المصروف

من المعلوم أن الصرف هو الأصل في الأسماء، ولا شك أن ما كان فيه رجوع إلى الأصل أقرب وأولى مما يكون فيه خروج عن الأصل، فلذلك أجمعوا على جواز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة، واختلفوا في منع المنصرف للضرورة<sup>(١)</sup>.

وقيل الاجماع على صرف ما لا ينصرف في الضرورة فقط ، أما الصرف للتناسب فليس هناك إجماع عليه مع جوازه لثبوت وروده في كتاب الله، ولذلك قال أبو حيان : " وأكثر النحويين لا يذكرون أن ما لا ينصرف قد يصرف للتناسب ، والفرق بين التناسب والضرورة : أن التناسب جائز والضرورة واجبة " (٢) .

فأما الصرف للتناسب فكثير : منه قراءة نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا \* قَوَارِيرٍ مِّنْ فِصَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (٤)، ومنه قراءة الأعمش ﴿وَلَا يَمُوتُ وَيَعُوقُ﴾ (٥) بالصرف ليناسب: وا، وسواها، ونسراً<sup>(٦)</sup>.

وأما الصرف للضرورة فكثير ، منه قول الشاعر

إِنِّي مُضَيِّعٌ مَّا مَلَكَتْ فُجَاءَةٌ

جَزَاءً لِّأَخْرَجْتَنِي وَذُنُوبًا تَنْفَعُ<sup>(٧)</sup>

أنشده ابن الأعرابي يتنوين " دنيا " مع أنها مختومة بألف التأنيث المقصورة<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر شرح التسهيل ٤٠٧٩/٨، وينظر الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ .

(٢) ينظر التذييل ٤٥٠/٦ .

(٣) سورة الإسنان آية : ٤ .

(٤) سورة الإسنان آية: ١٦، ١٥ ينظر في هذه القراءة مختصر شواذ القرآن لابن خالوية ص ١٦٢، والاتحاف ص ٢٩، والبحر المحيط ٣٤٢/٨ .

(٥) سورة نوح من الآية ٢٣ ينظر التذييل ٤٥٠/٦ .

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١٥١٢/٣، وشرح التسهيل ٤٠٧٩/٨، ٤٠٨٠ .

(٧) البيت للمثلم بن رباح المرى شاعر جاهلي ينظر معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٨٦، والبيت من بحر " الكامل "، وهو في الديوان الحماسة لأبي تمام ٤٢٦/٢، ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٣٨٧، وضرائر الشعر ص ٢٥ رواه ابن الأعرابي بصرف " دنيا " .

(٨) ينظر نثر الجواهر النحوية بنشر الصفحات المطوية من أرجوزة الدرّة الألفية في علم العربية لابن عبد المعطي صنعه د/

وقول الآخر :

مِمَّنْ حَمَانٌ بِنَ بَهْ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ

حُبُّكَ التُّنْطَاقِ فَشَبَّ غَيْرِ مُهْبِلٍ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

تَبَمُّ رَخْلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَائِنِ

سَوَالِكِ نَقْبِ بَيْنَ حَزَمِي شَبَعَبِي<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر :

وَيَوْمَ دَخَلَتْ الْخِرْدُ دَرَجِي دَرَعِي زَوْ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيَلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَاسِي<sup>(٣)</sup>

فصرف عنيزة بالتثوين ، وحكمه أن لا ينصرف<sup>(٤)</sup>

وليعلم أن من متأخري النحاة من استثنى من صرف ما لا ينصرف للضرورة ما آخره ألف قال : فإنه لا يصرف إذ لا فائدة في صرفه ، لأن صرف ما لا ينصرف إما أن يكون لزيادة حرف كما في قوله القائل: وهن عواقد وإما لتغيير حركة كما في قول الشاعر:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوَقَّهُمْ

عَصَابُ طَائِرٍ تَهْتَدِي بِعَصَابِي<sup>(٥)</sup>

---

عبد المنعم هريدي مراجعة د/ أسماء عبد المنعم هريدي ص ٣٧٣ .

(١) هذا البيت من (الكامل) قاله أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شراً وكان زوج أمه والشاهد في البيت في قوله: عواقد فهذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضى المنع من الصرف ولكن الشاعر صرفها مضطراً لإقامة الوزن، والبيت في الكتاب ١٠٤/١، والإنصاف ص ٤٨٩ وابن يعيش ٧٤/٦، والمغنى ص ٦٨٦، وشرح التسهيل ٤٠٨٠/٨ .

(٢) هذا البيت من (الطويل) وهو لأمرئ القيس، وشعبب : اسم ماء باليمامة والشاهد في قوله (ظعائن) حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة، والبيت في شرح التذييل ٤٥١/٦، والعينى ٣٦٨/٤، وشرح التسهيل ٤٠٨٠/٨ .

(٣) الشاعر امرؤ القيس والبيت من " الطويل " وهو في ديوانه ص ١١، وخزانة الأدب ٣٤٥/٩، وشرح شواهد المغنى ٧٦٦/٢ ولسان العرب ٣٨٤/٥ (عنز)، ومغنى اللبيب ٣٤٣/٢، وكتاب العين ١٠٤/٦، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور تح/ السيد إبراهيم محمد ص ٢٣ .

(٤) ينظر ضرائر الشعر ص ٢٣، ٢٤ .

(٥) هذا البيت من (الطويل) وهو للناطقة الجعدى يقول : إذا رأيت النسور وغيرها من سباع الطير أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رؤوسهم وتتبعهم، وقوله : تهتدى بعصائب : أى يتبع بعضها ويهتدى بعضها ببعض، والشاهد في البيت صرف " عصائب " مع استحقاقه للمنع للضرورة، لأن القوافي

فصرب " عصاب " لأن القوافي مخفوضة ، ولا شك أن ما آخره ألف يستوى فيه الرفع والنصب والخفض ، فانتفى تغيير الحركة ، وإذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين، فيذهب حرف لمجئ حرف آخر .

وقد رد ذلك لأن في صرفه فائدة وذلك أن الكلمة التي في آخرها ألف كـ"سكرى" إذا نوتت فجاء بعدها ساكن، واضطر المتكلم إلى النطق بذلك كسر التنوين لالتقاء الساكنين، ولا سيما المحتاج إلى ذلك لإقامة الوزن، فكما يقال: مررت بفتى انطلق، يقال: مررت بسكرى انطلقت، فيكسر التنوين ويقام الوزن بذلك، ولا شك أن ذلك لا يتأتى مع الألف<sup>(١)</sup> .

وأما منع صرف المستحق الصرف للضرورة ففيه خلاف ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم، قال الأخطل:

طَلَّ بَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَـ

بَشَّ بَيْبِ غَائِلًا نَثَّةُ النَّثِّ وَسِ غَـ دَوْرٌ<sup>(٢)</sup>

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، وقال حسان :

نَصَّـ رَوَا نَبِيَّهُمْ وَهَـ دَوَّا أَزْرَهُ

بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكُلِ الْأَبْطَالِ<sup>(٣)</sup>

---

مخفوضة والبيت في الشعر والشعراء ص ١٧٥، وديوان النابغة الجعدي ص ٤٢، وابن يعيش ٦٨/١، والتنزيل ٤٥١/٦ .

(١) ينظر التنزيل ٤٥٢/٦، وشرح التسهيل ٤٠٨١/٨، ٤٠٨٢ .

(٢) هذا البيت من " الكامل " وهو في ديوان الأخطل ص ٧٦ والإتصاف ٤٩٣/٢، والتنزيل ٤٥٤/٦، وشرح التصريح ١٩٨/٢، ٢٢٨)، والأشموقي ٢٧٥/٣، وشرح التسهيل ٤٠٨٣/٨، والأزرق: أصله الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة، والكتائب جمع كتيبة وهي الجيش، " وإذا " ظرف بمعنى حين، وهوت من هوى به الأمر إذا أطعمه وغره وغائلة النفوس : شرها .

(٣) هذا البيت من بحر " الكامل " وهو في لسان العرب مادة (ح ن ن) وفي الإتصاف ٤٩٤/٢ وفي ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ص ٣١٤ يشير إلى غزوة حنين ونصر الأنصار النبي فيها التواكل: أي التخاضل.

فترك صرف "حنين" وهو منصرف، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُرُوكُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه وقال الفرزدق :

وإن قال غاوم من تنوخ قصيدة

بها جربت عادت علي بزويرا<sup>(٢)</sup>

فترك صرف "زويرا" وهو منصرف ومعناه نسبت إلى بكمالها من قولهم : أخذ الشيء بزويره ، إذا أخذه كله ، وقيل : " بزويراً " أى كذباً وزوراً ، وقال الآخر :

فاوفضن عنها وهي ترغو حشاشة

ببني نفسها والسيف عريان أحمر<sup>(٣)</sup>

فترك صرف " عريان" وهو منصرف ، لأن مؤنثه عريانة لا عريا.

وغير ذلك من الأبيات الشعرية الكثيرة ...

وأما البصريون فأحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ...

واختار صاحب الإصناف مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس<sup>(٤)</sup> .

وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة إلى ما نقل عن الأخفش<sup>(٥)</sup> أنه قال : من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، قال : وكأن هذه لغة الشعر إلا أنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم في الكلام على ذلك .

ثم قال ابن مالك : والأعرف قصر ذلك على نحو " سلاسلا " (وقوارير) ومراده بذلك: أن صرف ما لا ينصرف لا يجوز في الكلام إلا للتناسب كما في (سلاسلا) و (قوارير)، وإذا لم يكن

(١) سورة التوبة من الآية : ٢٥ .

(٢) البيت من بحر " الطويل " وهو في ديوان الفرزدق ٢٠٦/١ وفي الديوان بزوير أراد بكمالها ، وفي لسان العرب ز ب ر والمخصص لابن سيده ١٨٣/١٥ والإصناف ٤٩٥/٢ والخزانة ١٥٧/١ .

(٣) البيت من بحر " الطويل " وهو بلا نسبة في الإصناف ٤٩٧/٢ وفي الخزانة ١٥٧/١ ورواية الخزانة : فأوفض منها ....

(٤) ينظر الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لابن الأنباري ٤٩٣/٢ : ٥١٤ بتصرف، وينظر شرح التسهيل ٤٠٨٢/٨ : ٤٠٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٨/١ ، والتذييل ٤٥٣/٦ ، وشرح التصريح ٣٥٢/٢ ، ٣٥٣

(٥) ينظر التذييل ٤٥٦/٦ ، والأشموني ٢٧٥/٣ .



تناسب كان ذلك مقصوراً على الضرورة<sup>(١)</sup>.

ومن أسباب صرف ما لا ينصرف : أن يكون أحد سببيه المانعين له من الصرف :  
(العلمية ثم ينكر)، فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني: وهو إما التأنيث، أو الزيادة أو العدل، أو  
الوزن، أو العجمة، أو التركيب، أو الف الإلحاق المقصورة (تقول: رب فاطمة، وعمران، وعمر، ويزيد،  
وإبراهيم، ومعدى كرب، وأرطى)، لقيتهم، بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي  
منع صرفها، وهو العلمية وإليه أشار الناظم بقوله :

عِنْدَ تَمِيمٍ وَأَصْرِفَنَّ مَا تُكْرَأُ

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَكْرَأُ

ويستثنى من ذلك المصروف (ما كان صفة قبل العلمية ك : أحمر وسكران) إذا نكرا  
فسيبويه ببقية غير منصرف، للوزن ، أو الزيادة وعود الوصف الأصلي ، بناء على أن الزائل  
العائد كالذي لم يزل<sup>(٢)</sup> .

وخالفه الأخفش في الحواشي على كتاب سيبويه ، فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا  
زالت لا تعود ورد بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية، وإذا زال المانع رجعت الصفة.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية<sup>(٣)</sup> أن: الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافق في كتابه  
الأوسط، وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه<sup>(٤)</sup>.

ومن أسباب صرف ما لا ينصرف : التصغير المزيل لأحد السببين المانعين من الصرف  
ك: حميد وعمير في تصغير (أحمد وعمر) فإن الوزن والعدل زالوا بالتصغير فيصرفان لزوال أحد  
السببين، أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقيل: "إن نحو عمر، قد حكموا فيه  
بأنه معدول الصيغة، والتصغير لا يزيل شيئاً مما ثبت إذا لم يكن معتاداً له، فالحكم بصرفه بعيد "  
وجوابه أن ذلك في العدل الحقيقي، أما العدل التقديري فلا، لأنهم إنما ارتكبوه حفظاً  
لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره.

وعكس ذلك، وهو أن ينصرف مكبراً، ولا ينصرف مصغراً نحو: (تحلئ) .. فإنه يقال في

(١) ينظر شرح التسهيل ٤٠٨٤/٨، ٤٠٨٥، وينظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للإمام - السيد محمود شكري

الأوسى شرحه محمد بهجة الأثرى البغدادي ص ٩٠، ٩١، وينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٢ : ٢٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢٠٢/٣ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ .

(٤) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٣٥٠/٢ .

تصغيره: (تحليل) فهو على زنة تد حرج وتبيطر<sup>(١)</sup>

وإلى ما سبق أشار الناظم بقوله :

وَلَا ضَرْفَ طَرَارٍ أَوْ تَنَاسُطٍ صُورِ

دُو الْمَنُوعِ وَالْمَصْرُوفِ قَدْ لَا يَنْحَافِ

الخلاصة :

يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة وشواهده كثيرة من أشعار العرب ، واختلف في منع صرف المنصرف للضرورة فأجازة الكوفيون، وبعض البصريين، ومنعه أكثر البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، ويقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: " ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه.

وإجازة منع المصروف من الصرف للضرورة أرجح لكثرتة في أشعار الفصحاء<sup>(٢)</sup>.

وللعلماء في منع صرف المصروف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً حتى في الاختيار ، وعلى ذلك أحمد بن يحيى ...

الثاني : المنع مطلقاً حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين ، وأبو موسى الحامضي، من الكوفيين قالوا : لأنه خروج عن الأصل ، بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء .

الثالث : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين ، والأخفش من البصريين . واختاره المصنف ، وصححه أبو حيان، قياساً على عكسه ، لورود السماع بذلك كثيراً .

الرابع : الجواز في العلم خاصة<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٣٥١/٢ .

(٢) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٣٥٣/٢ .

(٣) ينظر نثر الجواهر النحوية ص ٣٧٣، ٣٧٤ .

(٤) ينظر همع الهوامع ٣٧/١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٩٨١/٣ : ٩٨٧ .

## الفصل الثاني

### " شواهد الممنوع من الصرف في ديوان الحادرة "

#### المبحث الأول

#### " شواهد ألف التأنيث في ديوان الحادرة "

من الأشياء التي يمتنع صرفها لعلّة واحدة ألف التأنيث مطلقاً أي مقصورة كانت أو ممدودة .

قال الحادرة :

(٤٦/٤) وَيَمْقَلَتِي حَـوْرَاءَ تَحْسُبُ طَرْفَهَا

وَسَنَانَ حُـوْرَةَ مُسْتَهْلِ الْأَدْمُوعِ<sup>(١)</sup>

(٤٦/٤) وَإِذَا تَنَازَعُكَ الْحَدِيثَ رَأَيْتَهَا

حَسَنًا تَبَسُّ مَهَا لَذِيذَ الْمَكْرَعِ<sup>(٢)</sup>

الشاهد في البيت الأول في قوله " حوراء " حيث ختم بألف التأنيث الممدودة ، وفي اللسان : " لا تسمى حوراء حتى تكون مع حور عينها ببيضاء لَوْنِ الْجَسَدِ ، وقيل : الحور أن تسود العين كلها مثل أعين الظباء والبقر وليس في بني آدم حور وإِنما قيل للنساء حور العين لأنهن شبيهن بالظباء والبقر " (٣) .

والشاهد في البيت الثاني " حسناء " على الرواية الثانية من البيت وعليها ختم بألف

---

(١) البيت من بحر "الكامل" وهو في الديوان ص ٤٦، والمفضليات تح/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ص ٤٤

" المقلّة " : حشو العين ببياضها وسوادها، " الحور " ، بفتح الواو : شدة سواد العين مع شدة بياضها، و"سنان" : به سنه، وهي النعاسى وقيل : سنان : يقول كأن فيه سنة، والسنة : النعاس يريد : تظن أن بعينها نعاساً، وذلك موصوف في النساء، أن يكون في نظرها فتور " حرة " : نعت للحوراء، " والمستهل " مجرى الدمع والمعنى أنها حرة الوجه كريمته .

(٢) البيت من بحر " الكامل " وهو في الديوان ص ٤٦ يروى البيت : لذيد المشرع، ويروى : " حسناء مبسمها لذيد المكرع " وعلى هذه الرواية يكون الشاهد في (حسناء) حيث ختم بألف التأنيث الممدودة فمنع من الصرف، ينظر ديوان الحادرة ص ٤٦ والمفضليات ص ٤٤ .

(٣) ينظر لسان العرب مادة (ح و ر) .

التأنيث الممدودة .

وقال الحادرة: "وهو من الشعر المنسوب له".

(٩٢/١) كَأَنَّ عَمَّ يَلَا فِي الضُّحَى حَقَّتْ بِهِ

وَطَارَتْ بِهِ فِي الْجَوِّ عَنَاءٌ مُغْرِبٌ<sup>(١)</sup>

والشاهد في هذا البيب في قوله " عنقاء " وهو مختوم بألف التأنيث الممدودة وفي اللسان: "العنقاء : طائر ضخم ليس بالعقاب، وقيل : العنقاء المغرب : كلمة لا أصل لها ، يقال : إنها طائر عظيم " لا ترى إلا في الدهور ثم كثر ذلك حتى سموا الداهية عنقاء مغرباً ... وقال الزجاج: العنقاء المغرب طائر لم يره أحد ، وقيل في قوله تعالى: ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾<sup>(٢)</sup>، هي عنقاء مغربية<sup>(٣)</sup> .

— ومن شواهد همزة التأنيث الممدودة قول حسان :

عَفَّتْ ذَاتُ الْأَصْبَاحِ فَالْجَوَّاءُ

إِلَى عَنَاءٍ مَنَزَلُهُ خَالِدٌ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت من بحر " الطويل " وهو في الديوان ص ٩٢، وأورد أبو الفرج خبر هذا الشعر في أغانية (ج ٣ ص ٢٧٢ : ٢٧٤) أن جيشاً لبني عامر بن صعصعة أقبل وعليهم ثلاثة رؤساء ذؤاب بن غالب من عقيل ثم من بني كعب بن ربيعة وعبد الله بن عمرو من بني الصموت وعقيل بن مالك من بني نمير وهم يريدون غزو بني ثعلبة بن سعد رهط الحادرة ومن معهم من محارب وكانوا يومئذ معهم ... فاقتتلوا قتالاً شديداً فهزمت بنو نمير وسائر بني عامر ومات عقيل النميري وقتل ذؤاب بن غالب وعبد الله بن عمرو أحد بني الصموت فقال الحادرة في ذلك

كَأَنَّ عَمَّ يَلَا فِي الضُّحَى حَقَّتْ بِهِ

وَطَارَتْ بِهِ فِي الْجَوِّ عَنَاءٌ مُغْرِبٌ

طارَتْ به في الجو: قال أبو الفرج: "ويروي وطارت به في اللوح وهو الهواء" وعنقاء مغرب: أغرب الفرس في جرية، وعنقاء مغرب على الإضافة طائر عظيم يبعد في طيرانه ينظر اللسان مادة (غ ر ب)، والخزانة ١٣٢/٧ مغرب اسم فاعل من أغرب الرجل في البلاد إذا بعد .

والعنقاء المغرب : الداهية، وأصلها طائر معروف الاسم مجهول الجسم ينظر الخزانة ١٣٢/٧ .

(٢) سورة الفيل من الآية : ٣ .

(٣) ينظر لسان العرب مادة (ع ن ق).

(٤) البيت من بحر الوافر وينظر المنتخب في محاسن أشعار العرب المنسق للثعالبي تح د/ عادل سليمان جمال ج ١

وذا الأصابع والجواء موضعان بالشام بأكناف دمشق : " عفراء " وهى موضع الشاهد  
حصن من أعمال فلسطين قرب بيت المقدس (يا قوت : عفراء) والرواية المعروفة (عذراء) وهو  
موضع على يريد من دمشق.

ومن شواهد ما ختم بألف التائيث الممدودة :

قال أبو عثمان<sup>(١)</sup> :

ويهماء هـام الجاسرية ذيهام

رأيت بهام دممع المطى لنا شرباً<sup>(٢)</sup>

اليهماء : الصحراء الواسعة ، واتجراره بالفتحة ، لأنه جعل الواو بمعنى " رب " و " هـام " من الهيمان ، و " الجاسرية " منصوب على الظرف ، لأن الجاشرية شرب السحر ، أى هـام وقت الجاشرية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أبو عثمان هو ابن الدهان البغدادي، من سلالة الصحابي الجليل : كعب بن مالك الأنصاري ، وابن الدهان يكنى أبا محمد، وكناه ابن الخباز (أبا عثمان). ينظر الفريدة في شرح القصيدة لابن الدهان النحوي (٤٩٤-٥٦٩ هـ) في عويص الإعراب شرحها ابن الخباز النحوي الموصلية (٥٨٩ - ٦٣٧ هـ) تح . د. / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ص ٦٣ .

(٢) البيت من بحر " الطويل " وهو في الفريدة في شرح القصيدة ص ٦٣ .

(٣) ينظر الفريدة ص ٦٣ .

## المبحث الثاني

" شواهد صيغة منتهى الجموع " مفاعل " ، " مفاعيل " ، " فعائل " ، و " فواعل " ، و " أفاعيل "

### في ديوان الحادرة " "

صيغة منتهى الجموع مما يمتنع صرفه لعله واحدة، ولم ينصرف في معرفة ولا نكرة كما سبق دراسته .

قال الحادرة :

(٣٩/٢) مَشَاتِيمٌ لِابْنِ الْعَمِّ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ

مَبَاشِيمٌ عَنِ لَحْمِ الْعَوَارِضِ وَالْتَمَّهِرِ<sup>(١)</sup>

(٤١/٣) مَفَارِيطٌ لِمَاءِ الظَّنُونِ بِسُحْرَةٍ

تَغَادِيكَ قَبْلَ الصُّبْحِ عَانَتْهُمْ تَجْرِي<sup>(٢)</sup>

(٤١/٤) يُرَجِّجُونَ أَسْدَامَ الْمِيَاهِ بِأَيْتُقِي

مَثَالِيهِ مَسْبَبٌ مُسْوَدٌّ مَغَابِئُهُ أَدْرِ<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من بحر "الطويل" وفي المفضليات: "أكل " مكان " لحم " ، و" مياشيم عن " : بعد صدور النشرة الأولى من هذا الديوان في مجلة معهد المخطوطات استشكل اثنان من أفاضل علمائنا في لفظ " عن " هنا ويريان صوابها " من " ، و " عن " هنا صحيحة عالية، وهي للتحليل، أى : هم مصابون بالتخمة بسبب أكلهم لحم العوارض والتمر قال الله تعالى ﴿وَمَا كُنْ تَارِكِي الْبَيْتِ عَنْ قَوْلِكَ﴾ هود ٥٣، وعن ها هنا كما في قول أبي الطيب :

مِثْلُ الْمَصَبَابَةِ وَالْكَابِئَةِ وَالْأَسْمَى

فَارَقْتُهُ فَحَدَنَ مِنْ تَرْحَالِهِ

" والبشم: التخمة، وهو أن يكثر المرء من الطعام حتى يكرهه، ينظر اللسان مادة (ب ش م) وينظر الديوان ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) البيت من بحر " الطويل " وفي المفضليات : بعد البيت والرواية : " تغاديك مرحاهم تصبح أو يسرى " وشرح البيت هناك بقوله : وتغاديك أى يباكرون ذلك الماء الظنون قبل الصبح يستقون منه لإبلهم، وإنما يبكرون لأنهم أذلاء يتعمدون الوقت الذي لا يحضره الناس، لأن الناس ما باتوا حتى اكتفوا ... والعانة : الحمير، أى أنهم أصحاب جمير، والمفاريط : المتقدمون، ينظر الديوان ص ٤١ .

(٣) البيت من بحر " الطويل " وهو في المفضليات " يرجون أسدام المياه بأسوق " وقد شرحها بقوله : " يرجون : يخضخضون الماء بأرجلهم كما يرج الوطب إذا مخض، " ويزجون " : يسوقون " والأسدام " : المياه المتغيره، واحدها سدم وسدم، وقيل الآبار المندفنة، " والمثاليب " : المسان عن الإبل واحدها ثلب والذكر فيه والأثنى بلا هاء، و " المغابن " : أصول الأفخاذ والآباط وأدر، والأدره، نفخة في الخصية والآدر والقيليط واحد ينظر اللسان مادة (أدر) والديوان ص ٤١ ، ٤٢ .

الأبيات الثلاثة السابقة من قصيدة للحادرة يهجو فيها زبان بن سيار<sup>(١)</sup> وصيغة منتهى الجموع في البيت الأول " مشاتيم " في الشطر الأول من البيت و"مباشيم" في الشطر الثاني ، وفي البيت الثاني " مفاريط " ، وفي البيت الثالث " مثاليب "

ونلاحظ أن الصيغ الثلاثة على وزن " مفاعيل " ، وهو جمع بعد الألف الدالة على الجمع فيه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وورد هذا الجمع في كتاب الله نحو ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ مَحَارِبَ

وَكَمَائِيلَ وَحِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾<sup>(٢)</sup> ومن الجمع أيضاً قول الحادرة :

وَإِنِّي لَمِنْ قَوْمٍ فَأَتَى جَهْلِيهِمْ

مكاسيبَ فِي يَوْمِ الْحَفِظَةِ لِلْحَمْدِ<sup>(٣)</sup>

أنى ؟ : أى كيف ؟ وهذا البيت مكفاً<sup>(٤)</sup>

وصيغة منتهى الجموع " مكاسيب " على وزن مفاعيل ، وسمى هذا الجمع بهذه التسمية

لسببين :

أولهما: أنه لا يمكن جمعه بعد ذلك بخلاف (رجال) مثلاً فإنه يمكن جمعه فيقال: رجالات، فهذا النوع من الجموع نهاية الجمع ولا جمع بعده.

وثانيهما: أنه جمع يأتي على صورة لا يمكن أن تتحقق في المفردات فكأنما هو غاية

الجموع، لتفرده بأوزانه الخاصة التي لا يشاركه المفرد فيها<sup>(٥)</sup>

ومما جاء على وزن " فعائل " قول الحادرة :

(٩٤/٢) عَلَى حِينِ شَأَلْتِ وَأَسْتَحَفَّتِ رِجَالَهُمْ

جَلَاءِيبُ أَحْيَاءٍ يَسِيلُ بِهَا الشَّيْءُ<sup>(٦)</sup>

الشاهد في البيت قوله (جلائب) على زنة فعائل ولا فرق في الحرف الأول من الكلمة

(١) ينظر الديوان ص ٣٩ .

(٢) سورة سبأ من الآية : ١٣ .

(٣) البيت من بحر "البسيط" وهو في كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي تح/ الحسانى حسن عبد الله ص ١٦٠ ، والديوان ص ٧٢ .

(٤) الإكفاء: اختلاف حرف الروى في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج مثل "شارح" و"شارخ" أو "فارس" و"قارص" ينظر ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للسيد أحمد الهاشمى تح د/حسنى عبد الجليل يوسف ص ١١٩، ودراسات في علم العروض والقافية- أحمد محمد الشيخ ص ٢٥٨ .

(٥) ينظر الأشمونى حاشية الصبان ٢٤٣/٣ .

(٦) هذا البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٩٤ وهو في الأغاني ج ٣ ص ٢٧٤ .

بين الميم وغيرها ك : (دراهم - ومساجد) .

— ومما جاء على وزن " فواعل " من هذا الجمع قول الحادرة :

(٩٣/٥) إِذَا مَا أَظَلَّتْهُ عَوَالِي رِمَاحِنَا

تَدَدْتِي بِهِنَّ الْجُزَارَةَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>

(٩٣/٦) عَلَى صَوَادِمٍ مُرَهَفَاتٍ كَأَنَّهَا

قَوَادِمٌ تَسْرِبُ رُبُزًا عَنْ نَهْنٍ مَنَكِبٍ<sup>(٢)</sup>

فالشاهد في البيت الأول "عوالي"<sup>(٣)</sup>، وهو من المنقوص الذي أجرى في حالة النصب

مجرى " دراهم " في سلامة آخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو: رأيت جوارى .

والشاهد في البيت الثاني " قوادم "<sup>(٤)</sup> على وزن "فواعل" وهي ممنوعة من الصرف وذلك

واضح في البيت :

ومن الجمع المنقوص قول الحادرة :

(٩٤/١) وَتَحْنُ مَعْنَا مِنْ تَمِيمٍ وَقَدْ طَعَّتْ

مَرَاعِي الْمَلَا حَتَّى تَضُمَّنَهَا نَجْدٍ<sup>(٥)</sup>

صيغة منتهى الجموع في البيت (مراعى) على وزن "مفاعل" ومن الجمع المنقوص قول الحادرة :

(٩٨/٢) لِيَالِي تَسْتَبِيكُ بِجِيْدِ رُؤْمِ

(١) البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٩٣، والنهد: الارتفاع والإشراف، والنهد في نعت الخيل: الجسم المشرف الجزارة: اليدان والرجلان والعنق، وإذا قيل في الفرس: ضخم الجزارة فإنما يريدون غلظ يديه ورجليه وكثرة عصبهما، ولا يريدون رأسه لأن عظم الرأس في الخيل هجنه، المنهب: الفرس السريع الفائق في العدو كأنه ينهب الغاية والشوط، ينظر لسان العرب مادة (جنر)، (ن ه ب).

(٢) البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٩٣، والصلا: ما عن يمين الذنب وشماله، وهما صلوان والصلوان مكتنفا الذنب من الناقة وغيرها، وأول موصل الفخذين من الإنسان، ينظر الديوان ص ٩٣ .

(٣) في لسان العرب مادة (ع و ل) والعاله: شبه الظلة يسويها الرجل من الشجر يستتر بها من المطر وعوالي: جمع عالية.

(٤) في لسان العرب مادة (ق د م) قال : والقوادم أربع ريشات في مقدم الجناح، الواحدة قادمة، وقيل : قوادم الطير مقاديم ريشه، وهي عشر في كل جناح .

(٥) البيت من بحر " الطويل " وهو في الديوان ص ٩٤ وأورده أو الفرج في أغابته ٢٧٤/٣، قال أبو الفرج في خبر هذه القصيدة " وقال أبو عمرو : خرج خارجة بن حصن في جمع من بني فزارة ومن بني ثعلبة ابن سعد وهو يريد غزو بني عيس بن بغيض، فلقوا جيشاً لبني تميم على ماء يقال له " الكفافة " وتميم في جمع سعد والرباب وبني عمرو، فقاتلوهم قتالاً شديداً، وهزمت تميم وأجفلت وهذا اليوم يقال له " يوم الكفافة " فقال الحادرة في ذلك ونحن منعنا ... ينظر الديوان ص ٩٤ .



ومفـلـوق عليـه الفـأـزمـيجـري<sup>(١)</sup>

صيغة منتهى الجموع " ليالى " وهو جمع ليلة وأجرى في حالة النصب مجرى " دراهم  
" كما سبق كقوله ﴿سَيُوفِيهَا لِيَالِي﴾<sup>(٢)</sup> بظهور الفتحة من غير تنوين .

---

(١) البيت من بحر " الوافر " وهو في الديوان ص ٩٨، وينظر لسان العرب مادة " فرم " .

(٢) سورة سبأ من الآية : ١٨ .

### المبحث الثالث

ما يمتنع صرفه لعلتين: الوصفية ، وعلّة أخرى " في ديوان الحادرة

وهو نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو إما مزيد في آخره ألف ونون ، أو موازن للفعل وزن " أفعل " في المكبر و " أفيعل " في المصغر أو معدول عن لفظ آخر .

— فما وضع صفة موازن للفعل قول الحادرة

(٤٧/٦) بِغْرِ رِيضٍ سَارِيَةٍ أَدْرَتْهُ الصَّابَا

مِنْ مَاءِ أَسْجَرٍ طَيِّبٍ الْمُسْتَنْقَعِ<sup>(١)</sup>

(٥٨/٢٠) وَلِشَعْتِي أَشْعَثُ بِأَذْلِ لِيَمِينِهِ

قَسَمًا لَقَدْ أَنْضَجْتِ لِيَّ وَرَعِ<sup>(٢)</sup>

البيتان من قصيدة واحدة ، والشاهد في البيت الأول "أسجر" وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل حيث أن "أسجر" صفة للماء وأتى على وزن أفعل .

والشاهد في البيت الثاني "أشعث" يقول: أشعث من الفتيان يبذل يمينه لجوعه ، أى يحلف، وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

ومن الوصفية ووزن الفعل قول الحادرة :

(٩٣/٤) وَسَلَّمْتُ لَمَّا أَنْ رَأَى الْمَوْتَ عَامِرٌ

لَهُ مَرَكَبٌ فَوَقَّ الْأَسْرَئِلَ أَحَدَبُ<sup>(٣)</sup>

(٩٥/٢) فَتَى لَا يَنْبَأُ الْإِلَهَ إِلَّا مَعْدُرًا

(١) البيت من بحر "الكامل" وهو في الديوان ص ٤٧، والمفضلات ص ٤٤، وفي اللسان ٣٦٦/٥، "الغريض": الطرى من كل شئ، وهو ههنا: الماء القريب العهد بالسحابة، "السارية" السحابة تسرى بالليل: أدرته: استخرجه كما يستخرج الحالب اللبن، الصبا: يفتح الصاد ريح مهبها من الشرق، الماء الأسجر: الذي فيه كدرة لم يصف كل الصفو، وإنما وصف ماء المطر بهذا، وأصله الصفاء، لأنه يتغير لما يخالطه من التراب إذا صار إلى الأرض والمستنقع: الموضع الذي استنقع فيه الماء، يصف طيب ريقها وعذوبته .

(٢) البيت من بحر "الكامل" وهو في الديوان ص ٥٨، والمفضلات ص ٤٦، الأشعث: المضروب المحتاج أصله من شعث الرأس باسط ليمينه: باذل لها، يحلف من الجهد والضرر ليطعمه، يقول قد أنضجت، ولم ينضج .

(٣) البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٩٣، وهو من الأبيات المنسوب إلى الحادرة .

كَأَعْلَى سِرْنَانَ الرُّمَحِ بَلْ هُوَ أَنْجَدُ<sup>(١)</sup>

الشاهد في البيت الأول "أحدب" صفة على وزن "أفعل" الأحدب: الصعب، ومنه حالة حدباء: صعبه شديدة، وسنة حدباء: شديدة، وحبب الشتاء: شدة برده، ومنه قالوا: آلة حدباء للنعش<sup>(٢)</sup>.

والشاهد في البيت الثاني "أنجد" صفة على وزن "أفعل" منع من الصرف للعتين، وكذلك "أعلى"

— ومما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة، الممنوع للعدل والوصفية وهو نوعان: أحدهما المعدول في العدد، والآخر: آخر المقابل لآخرين .

فالمعدول في العدد: موازن "فعال" و"مفعول"، وهما مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي من العشرة على الأصح . كما سبق دراسته .

فمن العدد المعدول موازن "فعال" قول الحادرة :

(١٠٦/٢) مَضَى ثَلَاثَ سِنِينَ مُنْذُ حُلِّ بِهَا

وَعَامَ حُلَّتْ وَهَذَا التَّبَاعُ الْخَامِي<sup>(٣)</sup>

الشاهد في البيت "ثلاث" على وزن "فعال"

قال أبو إسحاق : " وثلاث " يتضمن معنى ثلاثة ثلاثة ، فهو يتضمن أن الثلاثة في جماعات ، كل واحدة منها ثلاثة<sup>(٤)</sup> .

(١) البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٩٥، وهو من الأبيات المنسوبة إلى الحادرة، وهو في الأشباه والنظائر للخالدين تح / د/ السيد محمد يوسف ٢٦٨/٢ .

(٢) ينظر الديوان ص ٩٣ ولسان العرب مادة "حدب" قال: الأحدب: الشدة، وحبب الشتاء : شدة برده .

(٣) البيت من بحر "البيسط" وهو في الديوان ص ١٠٦، وفي اللسان مادة "خمس"، وفي تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي تح/الأب لؤيس شيخو اليسوعي ص ٥٩١ وورد البيت في إصلاح المنطق ص ٣٠١، وتهذيب الألفاظ ص ٥٩١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٩٠، والمقرب ١/٣١٥، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي تح السيد إبراهيم محمد ص ٢٢٧ قال التبريزي بشرح البيت : " نكر قبل هذا البيت منازل كان يعرفها ثم قال : مضى ثلاث سنين منذ حل بها، والضمير المتصل بالباء يعود إلى المنازل، وعام حلت المنازل وهذا العام هو التابع للسنين التي تقدمت فأراد السنة التي حلت فيها المنازل وهي السنة الأولى وثلاث سنين بعدها ثم السنة التي هو فيها بعد الثلاث فصار جميع السنين خمسا" ، وأورد ابن السكيت البيت في كتابه القلب والإبدال، الكتاب الأول من مجموع " الكنز اللغوي في اللسان العربي" تح د/أوغست هفتر ص ٦٠، وروايته "خلا" مكان "مضى" قال: يريد الخامس، وهو الترقيم، وإن لم يكن ها هنا دعاء، وأورده أبو الطيب اللغوي في كتابه الإبدال ٢/٢١٨ .

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠ .

وروى البيت برواية :

مضت ثلاث أمم وامسكنها

وعام حلت وهذا المقبول الخامس<sup>(١)</sup>

---

(١) في كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/٢١٨، والبيت في ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرظ القير والى ص ١٩٠، وهذا من الشعر المنسوب إلى الحادرة .

### المبحث الرابع

" ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة في ديوان الحادرة "

ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة سبعة أنواع ولم ترد كلها في ديوان الحادرة بل

بعض منها : أحدها : " العلم ذو الزائدتين الألف والنون "

قال الحادرة :

(٣٧/١) لَحَا اللُّهُ زَيْبَانٌ مِّنْ شَاجِرٍ

أَخِي خَنَعَةً فِ ادِرْفِ اجِرِ<sup>(١)</sup>

الشاهد في البيت " زبان " وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، قال

ابن مالك : " كل علم في آخره ألف ونون زائدتان على أى وزن كان فإنه لا ينصرف للتعريف

والزائدتين المضارعين لألفى التأنيث ، وهذا هو القسم الرابع من السبعة ، وتمييزه أسهل من

تمييز غيره من الأقسام المتقدمة " (٢) .

قال الحادرة :

(٧٢/٨) أَلَا هَلْ أَتَى دُبِيَّ أَنْ رَمَاخَنَا

(١) البيت من بحر " السريع " وهو في الديوان ص ٣٧ ، والأغاني ٣/ ٢٧٠ - ٢٧١ قال : " أن الحادرة خرج هو وزبان الفزاري

بصطادان فاصطادا جميعاً ، فخرج زبان يشتوى وبأكل في الليل وحده ، فقال الحادرة

فَرَكْتُ رَفِيحَةً رَحَلَتْ كَقَدِّ رَأْسِ

وَأَنْتِ تَبْضِي كَعِي الظَّهْمَاءِ هَادِي

= فحدها عليه " زبان " ، ثم أتيا غديراً فتجرد الحادرة ، وكان ضخم المنكبين أرسح فقال زبان :

كَأَنَّ كَحَادِرَةَ الْمُنْكَبِيِّ

بِنِ رِصَاءِ مَاءِ تُنْقِضُ فِي حَادِرِ

فقال له الحادرة :

لَحَا اللُّهُ زَيْبَانٌ مِّنْ شَاجِرٍ

أَخِي خَنَعَةً فِ ادِرْفِ اجِرِ

كَأَنَّ كَفُقَّاحًا نَوَّرَتْ

مَعَ الصُّبْحِ فِي طَرَفِ الحَادِرِ

فغلب هذا اللقب على الحادرة ، والخنعة: الربيبة والفجرة ، والفقاحة: واحدة الفقاح ، وفقاح كل نبت زهره ، والفقاحة: الزهرة

من زهر البقل على أى لون كانت ، ونورت: ظهر نورها ، والزهرة: البياض يقال فلان أزهر بين الزهرة ، وامرأة "

زهراء ، وفي اللسان مادة (ف ق ح): البيت منسوب إلى عاصم ابن منظور .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٢ .

يَكْشُرُ يَةً عَالَتْهُ الْجِرَاحَةُ وَالْحَدُّ (١)

وقال الحادرة :

(٩٨/١) ذَكَرْتُ الْيَوْمَ دَاراً هَيَّجَ تَنِي

لَزَيْبَانٍ بَنٍ سَ يَارِبِ بَنٍ عَمَ رُو (٢)

الشاهد في البيت الأول "ذبيان" وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. والشاهد في البيت الثاني في قوله (لزبان) وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فكيف نتعرف على زيادة الألف والنون؟

الجواب علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد (شنان) (٣) و (نسيان) و (كفران) (٤) إلى : (شناً) و (نسى) و (كفر) .  
فإن كانا فيما لا يصرف فعلمة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين (٥) .  
ومن الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون " مروان وعثمان - وعفان - وعمران " .

وقال أبو عثمان :

وإن لفقة الوصل عم زيبان زيبان

ص روعاً وقد شطت ديارهم اللب (٦)

أعياى بشعر لابن عثمان نحوه

ويتبعه عثمانان مقتنياً قطباً (٧)

(١) البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٧٢، وفي اللسان مادة (كشى) قال والكشى: جمع كشية، وهى شحمة كلن الضب علتها: أى شقت عليها، وعاله : شقه عليه، والحد: أى حد ما لقيت عليه من الشر ينظر الديوان ص ٧٣.

(٢) البيت من بحر "الوافر" وهو في الديوان ص ٩٨ وورد خبر هذا البيت في المفضليات ص ٤٨، ٤٩.

(٣) الشنان : البغض .

(٤) كفران : مصدر كفر : لم يؤمن .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٢/٣ .

(٦) البيت من " بحر البسيط " وهو من الفريدة في شرح القصيدة ص ٥٣، أراد لفقد الوصل، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين والشاهد قوله (عمران) وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(٧) البيت من البحر "البسيط" وهو من الفريدة في شرح القصيدة ص ١٣٠ "أعياى" أفاعل من المعايه، يقال عييت بالأمر: إذا لم تعرف وجهه، وتحوه"أما مبتدأ وقوله لابن عثمان "خبرة وإما مرتفع بحرف الجر، والمراد"بالنحو"من هذه الصناعة، قال أبو على في حدها : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ومعناه في اللغة القصد فسمى به هذا الكلم، لأنه

فالشاهد في البيت الأول " عمران " والثاني " عثمان " وذلك واضح .

الثاني : العلم المؤنث في ديوان الحادرة :

قال الحادرة يهجو زبان بن سيار .

(٣٩/١) نَعْمَ رُكَّ لَا أَهْجُو مَنَوْنَةَ كُلِّهَا

وَلَكِنَّهُمَ أَهْجُوا وَاللَّيْثَ أَمَّ بَنِي عَمْرٍو<sup>(١)</sup>

الشاهد في البيت في قوله " منولة " وهو علم مؤنث منع من الصرف ، وقد ذكر " بنو

منولة " زبان بن سيار في مطلع قصيدته

أَبْنِي مَنَوْنَةَ قَدْ أَطَعْتُ سَرَاتِكُمْ

لَوْ كَانَ عَن حَرْبِ الصَّادِقِ سَبِيلُ<sup>(٢)</sup>

وقال الحادرة :

(٤٣/١) بَكَرَتْ سُـمَيْةٌ حُدُودَ فَتَمَّحُ

وَعَدَّتْ حُدُودَ مُؤْمَرِيقٍ لَمَّ يَرْجِعُ<sup>(٣)</sup>

ويروى : بكرة ، أى فأدركها فتمتع منها بسلام أو بحديث والشاهد في البيت قوله (سمية)

يقصد به صواب الكلام دون خطئه " ينظر التكملة لأبى على الفارسي ص١٦٣، والمراد بابن عثمان إمام البصريين وعلامتهم سيبويه رحمه الله، والمراد " بعثمان " الثاني أبو الفتح ابن جنى، وهو موضع الشاهد لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(١) البيت من بحر " الطويل " وهو في الديوان ص ٣٩ . منولة: امرأة فزارة، وأم ولديه: مازن وشمع ابني فزارة، ويعنى بمنولة هنا جميع أبناء فزارة ولديه مازن وشمع، وهم قوم الحادرة وقوم المهجو زبان ابن سيار، وقد ذكرهم النابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥ قال :

فَوَارِسُ مَن مَنَوْنَةَ عَيْرُ مَيْلِ

وَمُرَّةٌ فَوْقَ جَمْعِهِمُ الْعُقَابُ

بنو عمرو : رهط زبان بن سيار بن عمرو .

(٢) البيت من بحر "الكامل" وهو في " المفضليات ١٠٢ " ص ٣٥٢ وفي الأضعيات اختيار الأضعى لأبى سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (١٢٢: ٢١٦) تح / أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون قال زبان بن سيار (٧٣) ج ١ ص ٢١٠ .

(٣) البيت من بحر "الكامل" وهو في الديوان ص ٤٣، والمفضليات ص ٤٣ والخزانة ٤٣٧/٣، ورواية المفضليات " لم يربيع " بدلا من لم " يرجع " ولم يربيع : من قولهم " ربيع بالمكان " إذا أقام ويقول : إن سمية اعتزمت الرحيل مبكرة، وغدت مفارقة، فأصب متعة من وداع وفي الاغانى ٢٧١/٣ (صدره فقط)، وفي رسالة الغفران ص ٢٧٤ .

وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث لأن (سمية) اسم امرأة وهو مصغر سماء وسماء أو سامية تصغير الترخيم ، قال الأعشى :

رَحَلَتْ سُمِيَّةٌ حُدُوءَ أَجْمَاهَا

غَضِبِي عَلَيَّ كَفَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا<sup>(١)</sup>

وقال أبو عثمان :

سَمِيَّةٌ لِي حَرْبُ الْعَزْدُولِ وَأَرْسَلِي

رَسْمٌ وَلَكِنْ أَيْسُومٌ قَدَّرَ لِلْخَطْبِيَا<sup>(٢)</sup>

وقوله " سمية " منادى بفتح التاء وفيه وجهان :

أحدهما: أن يكون على لغة من فتح المنادى العلم والنكرة المقصودة في النداء ...  
والثاني: أن يريد " يا سمي " مرخماً فيقحم التاء ويفتحها ، وقال أبو علي في تأويله : كأنهم زادوا التاء بين الحرف الذي قبل التاء وبين فتحه فصارت الفتحة على التاء ، وحركوا ما قبل التاء بالفتح اتباعاً " <sup>(٣)</sup>، وقد تنون سمية للضرورة .

قال أبو عثمان

وإن الهوى ابن العم بنبت سمية

يزيدك نار القمين وهجاً منى شبا<sup>(٤)</sup>

" سمية " عطف بيان، ويجوز أن يكون مفعول الهوى "وسمية" بدلا منه، وإذا جعلت بنت منادى لم تكن بك حاجة " إلى أن تجعل سمية بدلاً ، لأن المبدل في المضاف إذا كان مفرداً علماً ضم كقولك : يا غلامنا زيد، فإذا جعلته بدلاً يكون قد نونه ضرورة ، فأجعله عطف بيان ليتبرأ من الضرورة " <sup>(٥)</sup> .

وقال الحادرة :

(٤٤/٢) وَكَزُودَتَ عَـيْنِي غَدَاةَ لَقَيْتُهُ

(١) البيت من بحر " الكامل " وهو في الفريدة في شرح القصيدة ص ١٠٦ وفي ديوان الأعشى ص ٧٦، ٧٧ يلوم الأعشى صاحبته سمية على صدورها عنه، فيقول إنها قد رحلت جمالها في الغداة غضبي عليه تم يتساعل ماذا بدالها ؟ وفيه هذا الهم الطويل الذي ينتابها في الليل وقد بدا النهار ؟ ويظهر عدم اكترائه لصدودها .

(٢) البيت من بحر " الطويل " وهو في الفريدة في شرح القصيدة ص ١٠٦ .

(٣) ينظر الفريدة في شرح القصيدة ص ١٠٦، ١٠٧ .

(٤) البيت من بحر " الطويل " وهو في الفريدة شرح القصيدة ص ٥٥ .

(٥) ينظر الفريدة في شرح القصيدة ص ٥٥، ٥٦ .



بِلَوَى عُنَى زَةَ نَطْ زَةَ نَم تَنَمَع (١)

ويروى: لم تقلع، ويروى: بلوى البنية، واللوى: منقطع الرمل، والبنية موضع، والشاهد في البيت في قوله (عنيزه) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وقد تنون (عنيزة) تنوين ضرورة كما قال امرؤ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَرَجَ دَرَجَتِي زَةَ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي (٢)

فصرف عنيزة بالتنوين. وقال الحادرة :

(٦٩/١) أَطْلَاعِي هِنْدُ وَلَا تُودِعُنِي هِنْدُ

لِتَحْرُزَنِي عَزَائِمِي دُفُّ وَالْكَنْدُ (٣)

أى ما أشد ما نجلت !

الشاهد في البيت قوله "هند" حيث منع من الصرف للعلمية والتأنيث وسبق آراء العلماء في الثلاثي ساكن الوسط ، وقد علمت أن فيه لغتين الصرف ومنع الصرف ومن اللغتين قول أبي عثمان :

سَقَى دَارَهَا هِنْدُ الْحَوِيْزَةَ

نَهَا الرُّوْضَ فِيهَا ضَا حَكَ الزَّهْرَ وَالضُّبَابَ (٤)

" سقى " دعاء ، يقال : سقى وأسقى ، ومنهم من يفرق بين سقى وأسقى ، فقال : سقيته ماءً : إذا أشربته إياه ، وأسقيته : إذا جعلت له ما يشربه ، و " دارها " مفعول ، و " هند " مجرور ، لأنه بدل " من الضمير ولك أن ترويه : هند الحويزة ، وهند الحويزة ، فالجر على لغة من قال : " مررت بهند " فصرف وقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، والفتح على لغة من قال : مررت بهند فلم يصرف ، و " الحويزه " منصوب ، لأنه بدل من دارها و " مزنة " فاعل سقى ،

(١) البيت من بحر " الكامل " وهو في الديوان ص ٤٤ وفي المفضليات ص ٤٤ روى : " بلوى البنية " وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه وورد هذا البيت في طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحي السفر الأول ص ١٨٦ .

(٢) سبق تخريج البيت .

(٣) البيت من بحر " الطويل " وهو في الديوان ص ٦٩ ، والأغاني ٣/ ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، وملحق هذا الديوان رقم ٢ ، ص ٩٤ والتصرف: الميل عما تحب إلى ما تكره ؛ والمرأة الصدوف : التي تميل وجهها عن زوجها عند الجماع ، والكند : الكفر والجحود ، ومنه ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكْفُورٌ ﴾ سورة العاديات آية ٦: أى جاحد لنعمته كافر، وبه سميت (كندة) قبيلة من قبائل زيد بن كهلان، قال

ابن دريد : " وكندة من قولهم: كند نعمة الله ﷻ ، أى كفرها، ينظر الاشتقاق لابن دريد ص ٣٦٢ .

(٤) البيت من بحر " الطويل " ، وهو في الفريدة في شرح القصيدة ص ٥٩ .

وهي السحابة البيضاء<sup>(١)</sup>

— وقد يكون " هند " اسم رجل وهو — في الأصل — من أسماء النساء ، وقد سمو به رجالاً ، وكان لخديجة ل ابن من غير النبي ص يسمى هند بن أبي هالة<sup>(٢)</sup> وأشد أبو عبيدة في مقاتل الفرسان<sup>(٣)</sup> :

تَجَاوَزْتُ هُنْدًا رَهْبَةً عَن قِتَالِهِ

إِلَى مَا لَكَ أَعَشُو إِلَى ذِكْر مَا لَكَ<sup>(٤)</sup>

فـ"هند" في البيت اسم رجل ولذلك صرف وهذا واضح قال الحادرة

(٧٢/٨)

أَلَا هَلْ أَتَى دُبِيَّ أَنْ رِمَا حَنَا

بِكُشْيَةٍ عَالَتْهَا الْجِرَاحَةُ وَالْحَمْدُ<sup>(٥)</sup>

الشاهد في البيت في قوله (بكشية) وجمعها الكشي : وهي شحمة كلية الضب ، ومنع من الصرف للعلمية والتأنيث وكما علمنا مما سبق دراسته أن العلم المؤنث يتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء سواء أكان علم مؤنث أم مذكر كـ فاطمة ، وخديجة ، وطلحة ، وحمزة، وإنما لم يصرفه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة، نحو "قائمة"، لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقترن بها<sup>(٦)</sup>

الخلاصة :

وقد لاحظت أن الحادرة استخدم في العلم المؤنث المختوم بالتاء ولم يستخدم الزائد على ثلاثة أحرف (كـ زينب، سعاد..) ولم يستخدم الثلاثي محرك الوسط (كـ:سفر ولظى) ، واستخدم الثلاثي ساكن الوسط كـ"هند" والمنع فيه أولى من الصرف الثالث: العلم الموازن للفعل مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة العلم الموازن للفعل

(١) ينظر الفريدة في شرح القصيدة ص ٥٩، ٦٠ .

(٢) ينظر الإصابة ٥٧٧/٦ .

(٣) كتاب مقاتل الفرسان معروف صحيح النسبة إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي نقل عنه كثير من العلماء منسوباً إليه ورواه ابن خير الاشبيلي في فهرسته : ٣٨٣، بسنده إليه، وينظر الكشف : ١٧٧٨، وخرانة الأدب

٣٧٤/٧، ولم أطلع عليه ينظر الفريدة في شرح القصيدة ص ١٢٨ .

(٤) البيت من بحر " الطويل "، وينظر الفريدة في شرح القصيدة ص ١٢٨ .

(٥) البيت من بحر " الطويل " وهو في الديوان ص ٧٢ وسبق تخريجه .

(٦) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٣٣١/٢ .

الماضى أو المضارع أو الأمر.

قال الحادرة :

(٥٦/١٥) فَسُمِّيَ مَا يُدْرِكُ أَنْ رَبِّ فِتْيَةٍ

بِأَكْرَتْ لَأَدَّتْهُمْ بِأَدَكْنَ مُتْرَعٌ<sup>(١)</sup>

الشاهد في البيت قوله " أدكن " على وزن أفعل منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ،

لأن أدكن مترع : زق مملوء

قال الحادرة :

(٦٥/٢٧) فَرَفَعَتْ عَنْهُ وَهَوَّأَ حَمْرُ فَا تَرُّ

قَد بَانَ مِثِّي غَمِيرَ أَنْ لَمَّ يُقَطِّعُ<sup>(٢)</sup>

الشاهد في البيت في قوله " أحمر " على وزن أفعل ومنع من الصرف للعلمية ووزن

الفعل لأن أحمر:يعنى ساعده والأصل في "أحمر" الوصف ثم سمي به، وقد حكى الكسائي: "أن

العرب صرفت (أسود سالخاً، والأبجل، والأكل، والأخيل ، والأجدل) حيث خرج من حد النعت إلى

الأسماء ، ولم يصرفوه أيضاً ، قال الشاعر :

كَأَنَّ بَنِي الدِّعْمَاءِ إِذْ لَحِقُوا بِنَا

فَرَاخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بِأزِيَا<sup>(٣)</sup>

والغالب ترك صرف "أدهم"، و"أبطح"، و"أجرع"، ونحوه، وإن استعملت استعمال الأسماء وكسرت.

والوجه في " أحمر " ونحوه إذا سمي به ثم نكر ألا يصرف ملاحظة لأصله، وينبغي لمن صرف هذا

ألا يقدر فيها ضميراً ، ومن لم يصرف قدر فيها ضميراً واستعملها استعمال الأسماء، وتكسيها، لا يمنع من

تقدير الضمير لأنها قد تكسر الصفات تكسير الأسماء نحو: كهل وكهول، وفرخ وفروخ فلما لم يمنع ذلك

(١) البيت من بحر "الكامل" وهو في الديوان ص ٥٦، والمفضليات ص ٤٦ قال: فسمى: "حذف حرف النداء "رب" بفتح

الياء مخفف "رب" بالتشديد الأدكن: مالونه إلى السواد، عنى به هنا الزق مترع: مملوء.

(٢) البيت من بحر " الكامل " وهو في الديوان ص ٦٥ وفي المفضليات ص ٤٨ قال : يعنى ساعده، رفعه من تحت

رأسه وهو أحمر خدر، كأنه مقطوع غير أن لم يقطع، وهذا البيت آخر القصيدة في رواية ابن الأعرابي، فاتر :

أى قد فتر ومثل (قد بان منى ...) قولهم : قد انقطعت رجلى غير أنها معنى ينظر الديوان ص ٦٥ .

(٣) البيت من بحر " الطويل "، وهو منسوب إلى القطامي في شرح الأشموني ٢٣٧/٣، وهو في ديوان القطامي ص ١٨٢،

والمقاصد النحوية ٣٣٦/٤، ولجعفر بن عليه الحارثي في المؤلف والمختلف ص ١٩ وبلا نسبه في أوضح المسالك ١٩/٤،

وجمهرة اللغة ص ٨٠٠، ولسان العرب (جدل)، وشرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسي ص ٣٩٣ والشاهد في " أجدل "،

ومنعه من الصرف لوزن الفعل وتسمح الصفة، وإن كان أكثرهم يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية .

من أن يصرف نحو: أبطح، وأدهم، لم يمنع من أن يكون فيه ضمير<sup>(١)</sup>

الخلاصة :

وزن الفعل الذي يغلب عليه ، أو يخصه ، وهو كل ما كان على مثال (أفعل) و (تفعل) و (يفعل) و (نفعل) و (فعل) و (فعل) و (انفعل) ، وكذلك جميع ما اختص من الأمثلة بالفعل، أو كان فيه أكثر منه في الاسم ، من ذلك : (أحمد) ، لا تصرفه معرفة - للتعريف ، ومثال الفعل وتصرفه نكرة ، لأن السبب الواحد لا يمنع الصرف ، فنقول رأيت أحمد وأحمداً آخر وكذلك (يزيد) و (تغلب) و (أعصر) لا تصرف شيئاً من ذلك معرفة وتصرفه نكرة<sup>(٢)</sup> .

- ومن العلم الموازن للفعل المضارع قول الحادرة<sup>(٣)</sup>

(٩٦/١) فَعَلْتُ تُزْرِدُهُ يَا يَزِيدُ فَانْنِي

لِي دُرْدُ الْمَأْمُورِي فِي السَّرِينِ مُزْرِدُ<sup>(٤)</sup>

الشاهد في البيت قوله " يزيد " وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع، لأنه على وزن " يفعل " ، والبيت من الشعر المنسوب إلى الحادرة .

ومما جاء من الشعر على هذا الوزن ونفس العلم ، قالت امرأة من بنى حنيفة ترثى

يزيد بن عبد الله بن عمرو الحنفي

أَلَا هَلَّا كَأَبْنِ قُرَّانَ الْحَمِيْدِ

أَخُو الْجَلِي أَبِي أَبِو عَمْرٍو يَزِيدُ<sup>(٥)</sup>

ومنه أيضا قول الأعشى :

يَزِيدُ يَغْضُ الطَّارِفَ دُونَِي كَأَنَّهُ

(١) ينظر شرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٣ .

(٢) ينظر اللمع في العربية تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى م سنة ٣٩٢هـ تح / حامد المؤمن ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٣) في ألقاب الشعراء - لمحمد بن حبيب من سلسلة نواذر المخطوطات تح / عبد السلام هارون (ص ٣٠٨ ، ٣٠٩) نسب هذا البيت إلى الحادرة، قال : ومزرد بن ضرار، وهو يزيد، وإنما زرده قول الحادرة ... وذكر البيت، وهذا البيت منسوب لمزرد نفسه في ديوانه ص ٧٠ ، وفي الشعر والشعراء ٢٣٢/١ ، والأغاني (ساسى) ٩٨/٨ ، والمؤتلف والمختلف ص ٢٩٢ ، والاشتقاق ص ٢٨٦ ، والإصابة في تمييز الصحابة (٨٥/٦) .

(٤) البيت من بحر "الطويل" وهو في الديوان ص ٩٦ ، وروى عبيد مكان "يزيد" في الديوان، والشعر والشعراء، والأغاني، "عمير" في الاشتقاق، "لدرد الشيوخ" في الشعر والشعراء "شعث الموالى": في المؤتلف والمختلف، وفي الشباب مزرد: "في الإصابة وشرح ابن دريد في الاشتقاق قوله "تزردها" قال أى أزرده: ابتلعه "درد" جمع أردرد وهو الذي سقطت أسنانه ينظر الاشتقاق ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وفي الخزانة ٩٤/٤ نسب إلى المزرد .

(٥) البيت من بحر " الوافر " ، وهو في المفضليات : ٦٩ ص ٢٧٣ ، والجلي : " فعلى " من الأمر الجليل .

زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَايِي الْمَحَاجِمِ<sup>(١)</sup>

في البيتين منع "يزيد" من الصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع.  
وبهذا يكون قد انتهى ما لا ينصرف في ديوان الحادرة، ومن خلال هذه الدراسة لاحظت  
الآتي:

- ١- أن الحادرة شاعر جاهلي مقل لم يحظى شعره بدراسات وافية عند اللغويين والنحاة، ولم يستأثر شعره بنصيب وافر في مجالس العلماء .
- ٢- جو القصيدة عند الحادرة : يبدوها بالغزل والنسيب ، ثم يذهب مذهب العرب في الفخر بالوفاء والنجدة ومعاناة الحروب وحفظ الذمار ، ويذكر الخمر ومجلسها ، وتجشمه الأسفار، ويصف ناقته ، وهي من جيد الشعر .  
ونرى ذلك واضحا وجليا في قصيدته العينية .
- ٣- صعب " كثيرة واجهتني في تحليل الأبيات لعدم انتشار شعره في كتب اللغويين والنحاة فأغلب الكتب لم تتناول من شعره إلا القليل .
- ٤- اجتهدت في تحليل الأبيات وظهور شاعر وشعر مغمور مما يضاف إلى المكتبة العربية إن شاء الله .
- ٥- من دراسة وتطبيق ما لا ينصرف على ديوان الحادرة تعرفت على معجم الشاعر النحوى .

---

(١) البيت من بحر "الطويل" وهو في ديوان الأعشى ص ٥٨ من قصيدة يهجو بها يزيد بن مسهر الشيباني أولها:

هُرْيَـرَةً وَدَعْمَةً وَإِنْ لَمْ لَاؤُـمُ

عَمَدَةٌ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وهو في تحصيل عين الذهب - للأعلم الشنتمري - بهامش الكتاب لسيبويه ١٥٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠١، والفريدة في شرح القصيدة ص ٨٣، والمحاجم : جمع محجمة، وهي قارورة الحجام اللسان " حجم "

## المبحث الخامس

### " مسميات بين التأنيث والتذكير والصرف والمنع من الصرف "

من هذه المسميات :

#### ١- أسماء الأرضيين والبلدان

يمنع من الصرف أسماء الأرضيين التي تكون على ثلاثة أحرف خفيفة وهى مؤنثة، أو كان الغالب عليه المؤنث نحو: عمان، ومصر".

قال سيبويه : " هذا باب أسماء الأرضيين " إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة قدر وشمس ودعد .

وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله ﷺ : ﴿ أَهْبَطُوا مِصْرًا ﴾<sup>(١)</sup> إنما أراد مصر بعينها.

فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف وإن كان خفيفاً لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجمياً بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً ألا ترى أنك لو سميت مؤنثاً بمذكر خفيف لم تصرفه كما لم تصرف المذكر إذا سميت بعناق ونحوها .

فمن الأعجمية حمص وجور وماء فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها كما لا تصرف الرجل لو سميت بفارس ودمشق.

وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر وإنما سمي واسطاً لأنه مكانٌ وسط البصرة والكوفة فلو أرادوا التأنيث قالوا واسطاً ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. ودابقُ الصرف والتذكير فيه أجود... ، وقد يؤنث فلا يصرف<sup>(٢)</sup> .

وقال المبرد : " فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك؛ تقول: هذا بلد، وهذه بلدة، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما عنيت به من هذا بلداً، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه . ولك ما عنيت به من هذا بلدة منعه من الصرف

---

(١) سورة البقرة من الآية : ٦١ وعن الحسن والأعمش (مصر) بلا تنوين غير منصرف ووفقاً بغير ألف، وهو كذلك في مصحف أبي بن كعب وابن مسعود، وأما من صرف فإنما يعنى مصرأ من الأمصار غير معين ينظر اتحاف فضلاء البشر ١/٣٩٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٤٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠، ومعاني القرآن للقراء ١/٤٢ - ٤٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٤٢، ٢٤٣ .

وما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث<sup>(١)</sup>.

وقال الرضى : " وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها، كباهلة، وتغلب، وبغداد، وخراسان ونحو ذلك، وإن لم يكن فالاصل فيها الاستقراء، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة، فلا تخالفهم، كصرفهم ثقيفا، ومعدا، وحنينا ودابقا، وترك صرفهم سدوس، وخندف، وهجر، وعمان، فالصرف في القبائل بتأويل الاب، إن كان اسمه كثقيف، أو الحي.

وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما، وترك الصرف في القبائل بتأويل الام إن كان في الاصل، كخندف، أو القبيلة، وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما. وإن جوزوا صرفها وترك صرفها كما في "ثمود" و"واسط"، و"قريش"، فجوزهما أيضا<sup>(٢)</sup>.

قال الفرزدق:

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صَدَقَ قَدْ بُلِيَتْ بِهَا

أَيَّامٌ فَارِسَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَ<sup>(٣)</sup>

قال أبو إسحاق : " وكذلك " هجر " الأكثر فيه التذكير والصرف وبعضهم يقول : " هذه هجرو " ولا ينون ولا ينصرف<sup>(٤)</sup> .

قال سيبويه: " وإذا سميت رجلاً بـ " قباء " و " حراء " صرفته<sup>(٥)</sup> .

، فكل ما عنيت به بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة ، وكل ما عنيت به بلداً ولم يمنعه ما يمنع الرجل فاصرفه

أما المدينة والبصرة ومكة والكوفة فإن حرف التأنيث يمنعهما من الصرف ، وما يغلب عليه التأنيث كذلك : دمشق<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر المقتضب ٣/٣٥٧ .

(٢) ينظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/٤٦ .

(٣) البيت من بحر " البسيط " وهو في الكتاب ٣/٢٤٣، وفي ديوان الفرزدق ١/٢٩١، والمخصص لابن سيده ٤٧/١٧، والمقتضب ٣/٣٥٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧١ والشاهد منع صرف " هجر " على إرادة البقعة والبلدة .

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧١، والشواهد النحوية في شعر الفرزدق ص ١٩٦ قال هجر بفتحتين بلد قرب المدينة .

(٥) ينظر الكتاب ٣/٢٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣ .

(٦) ينظر التأنيث في اللغة العربية د/ إبراهيم إبراهيم بركات ص ٣٢٦، ٣٢٧ .

## ٢- أسماء القبائل والأحياء :

وما يضاف إلى الأب والأم : تؤنث وقد تجمع ، فتقول : هذه بنو تميم ، وهذه بنو سلول ، ونحو ذلك ، قد تقول : هذه تميم ، وهذه سلول تريد ذلك المعنى ، فتصرف (تميم وسلول) في الموضوعين لكنهما مؤنثين، وإن شئت جعلت كلاً منهما علماً ، أى اسم قبيلة فلم تصرف ، فإذا قصدت الآباء ، فليس إلا الصرف ، كأن تقول : ولد تميم كذا (١) .

وهو في الصرف على وجهين: على أنك أردت بقولك: "هذه تميم": "هذه بنو تميم" و"هذه جماعة تميم" ، فحذف بنى وجماعة وأقمت تميماً مقامها ، كما قال جل وعز: (وسئل القرية) ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ (٢) المعنى أهل القرية.

## ٣- أسماء السور :

مثل أسماء القبائل، فتصرف على حذف مضاف ، حيث تقول : هذه هود، ونوح، وتؤنث، أما إذا جعلتها اسماً للسورة فإنك تمنع من الصرف كما تمنع صرف (زيد) اسم امرأة، وتعامل السور معاملة ما ذكرناه من الأعلام في الوقف والوصل في مثال "سورة اقتربت" (٣) .

قال سيبويه: "الدليل على ذلك إذا قلت: "هذه هود" أنك تريد: "سورة هود" مثل قولك: "هذه الرحمن" ، فلولا أنك تريد "سورة الرحمن" لم تقل "هذه" ، فإن جعلت "هوداً" و"توحاً" اسماً للسورة لم تصرفها، فقلت: "هذه هود يا هذا"، بغير تنوين، و"قرأت هود يا هذا"، ونوح يا هذا، وإنما لم تصرفه ؛ لأن السورة مؤنثة، وهى معرفة، فصار "هود" و"نوح" اسمين لمؤنثين ، وهما معرفتان .  
وتقول إذا أردت اسم السورة: "هذه تبة يا هذا" فإذا وقفت قلت: "هذه تبة"؛ لأن "تاء التأنيث" في الفعل إذا صارت في الاسم صارت "هاء" ، وكذلك تقول "هذه إقتربه" فتقف بالهاء وتقطع و"الألف" ، لأنك قد أخرجتها من الأفعال إلى الأسماء.

وإن أردت الحكاية قلت: هذه " اقتربت الساعة" و" تبت يدا أبى لهب" (٤) .

## ٤- التسمية بالحروف وما أشبهها :

الحروف إذا أخبر عنها في نفسها ، فإنك حينئذ قد جعلتها معلماً أو سمى بها — ذكراً كان أو أنثى — فإنك تعاملها — نحوياً — معاملة ما ذكرناه من ألقاب على تقدير التذكير أو التأنيث

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧، ٧٨ والتأنيث في اللغة ص ٢٨ .

(٢) سورة يوسف من الآية : ٨٢ .

(٣) ينظر التأنيث في اللغة ص ٢٨ .

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣، والكتاب ٢٥٦/٣، ٢٥٧ .



وحيثُذ فإن لنا فيها وجهين :

التأنيث على تأويل بل كلمة ، والتذكير على تأويل حرف ، فإذا سميت بها مذكراً صرفته ، وإن سميت به مؤنثاً عوملت معاملة ألقاب الإناث من حيث الصرف والمنع من الصرف كأن تسمى امرأة " إن " أو " ليت " ، فتصرف لصرف " هند " ، والأرجح والأقيس أن تمنع لمنع " هند " من الصرف <sup>(١)</sup> .

وزعم سيبويه : أنك إذا أردت بها تسمية الحرف لم يكن بدمن أن تعرب ألا ترى أنك لو سميت بـ " ضرب " ولا ضمير فيه لم يكن لك بد من أن تعرب ؟

والقول في هذا ما قاله سيبويه ، ودليله قول الشاعر

لَيْتَ هَـمَّعَرِي وَأَيِّنَ مَيَّي لَيْتَ

إِن لَيْتَ وَأَيِّنَ لَيْتَ وَأَيِّنَ لَيْتَ <sup>(٢)</sup>

والشاهد فيه : تضعيف " لو " حين جعلت اسماً وأخبر عنها ، لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين ، والواو في " لو " لا تتحرك ، فضوعفت لتحتمل بالتضعيف الحركة ، وأراد " بلو " هنا التي للتمنى <sup>(٣)</sup> .

ومما جاء فيه الواو وقبله مضموم : " هو " ، فلو سميت به ثقلت ، فقلت : هذا هو وتدع الهاء مضمومة ، لأن أصلها الضم تقول : هما وهم وهن ومما جاء وقبله مكسور : " هي " ، فإن سميت به رجلاً ثقلت كما ثقلت هو وإن سميت مؤنثاً بهو لم تصرفه لأنه مذكر <sup>(٤)</sup> .

ما كان من المؤنث على أربعة أحرف سمي به مذكر

اعلم أن ما كان على أربعة أحرف، وكان مؤنثاً أصلاً في المؤنث ، أو مشتقاً للمؤنث، سميت به مذكراً لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

وذلك نحو: "عناق" و"عقرب" و"عنكبوت" و"صعود" و"هبوط" وذلك نحو: "حدور"، فإذا

سميت بشئ من هذا مذكراً لم تصرفه في المعرفة؛ وصرفته في النكرة .

وكذلك " ثلاث " التي العدد؛ وكذلك "ثمان" التي للعدد، تقول: "قد جاءت ثلث يا هذا"، بغير

(١) ينظر التأنيث في اللغة العربية ص ٣٢٨ .

(٢) البيت من بحر " الخفيف " قائلة أبو زبيد الطائي وهو في الكتاب ٢٦١/٣ ، والمقتضب ٢٣٥/١ ، ٣٣ ٣٢/٤ ، وشرح المفصل ٥٧/١ ، ٣٠/٦ ، والخزانة ٣١٩/٣ يعني أن أكثر التمني يكذب صاحبه ولعنيه ولا يبلغ فيه مراده

(٣) ينظر الكتاب ٢٦١/٣ ، ٢٦٢ ح (٤) .

(٤) ينظر الكتاب ٢٦٢/٣ .

تتوين إذا كان اسماً لرجل .

فأما ما كان من صفات المؤنث نحو: "طالق" و"طامث" ؛ فإذا سميت به رجلاً انصرف؛ لأنك سميت بلفظ مذكر وصف به مؤنث قال الخليل: المؤنث الذي يوصف بالمذكر بمنزلة شئ، كأنك قلت " شئ طالق " قال والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم: "رجل ربعه" وامرأة ربعه<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه في أسماء الرياح في "الشمال" و"الجنوب" و"الدبور" و"القبول" و"الصبا" إنها تستعمل صفات أكثر مما تستعمل أسماء فإذا سميت رجلاً "شمالاً" أو "دبوراً" أو "جنوباً" ، لم تصرفه على هذا الوجه قال الشاعر ، وهو الأعشى .

لَهَا جَرَسٌ كَحَفِيضِ الْحَصَا

دِصٌّ أَدَفَ بِاللَّيْلِ لِ رِيحاً دَبُوراً<sup>(٢)</sup>

وقال النابغة :

عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجُنُوبِ مَعَ الصَّابَا

وَأَسْوَحَمُ دَانَ مَزْنُهُ مُتَّصِراً<sup>(٣)</sup>

قيل : الحصاد : نبت

فأما ما كان على ثلاثة أحرف سميت به مذكراً ، فذلك مصروف كائناً ما كان : عجمياً كان أو مؤنثاً ، إلا ما ذكرنا من المعدول نحو: "عمر" أو فُعِلَ نحو "دُلَّ" ، فإن هذا النحو لا ينصرف ، كما ذكرناه فيما مضى<sup>(٤)</sup> .

الخلاصة :

(١) ينظر الكتاب ٢٣٦/٣ ، ٢٣٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤ .

(٢) البيت من بحر " التقارب " وهو في ديوان الأعشى ص ٩٩ ، والكتاب ٢٣٨/٣ ، والمخصص لابن سيده ٨٤/٩ ، ١٥١/١٦ واللسان " دبر " ، والكامل للمبرد ٥٨/٣ ، ٦٠ ، الزجل : صوت فيه كالبحّة ، والحفيف : صوت الريح في اليبس والشاهد : في جعله الدبور وصفا للريح ، فعلى هذا إذا سمي به مذكر انصرف في المعرفة والنكرة ، لأنه صفة مذكورة وصف بها مؤنث كطاهر وحائض ، ومن جعل الدبور اسماً للريح ولم يصفها به وسمى به مذكراً لم يصرف ، لأنه بمنزلة عقرب وعناق ونحوهما من أسماء المؤنث .

(٣) البيت من بحر " الطويل " وهو في ديوان النابغة ص ٧٣ ولسان العرب مادة " سحم " وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ .

(٤) البيت من بحر " الطويل " وهو في ديوان النابغة ص ٧٣ ولسان العرب مادة " سحم " وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ .

اكتفى بهذا القدر من المسميات التي تكون بين المنع والصراف ، لأنها كثيرة ذكرت  
المهم منها كثير التداول ، وذكرت جميعها في كتاب سيبويه الجزء الثالث وفي ما ينصرف وما لا  
ينصرف للزجاج .

## الخاتمة

أو ما أهدى إليه البحث:

قام هذا البحث على دراسة تحليلية نحوية لـ " ما لا ينصرف " وتطبيقية على ديوان الحادرة مستقياً مادته من كتب اللغويين والنحاة والديوان .  
ومن خلال البحث أظهرت الدراسة النتائج الآتية :

١- أن الحادرة شاعر من شعراء الجاهلية نسب إلى ذبيان ، وإلى غطفان ، وإلى ثعلبة، ونسبته إلى ذبيان هي الأشهر والأغلب ، فهو إذن من شعراء قيس .  
٢- مكانة الحادرة بين الشعراء .

كان حسان بن ثابت إذا قيل له : تنوشدت الأشعار في موضع كذا وكذا يقول فهل أنشدت كلمة الحويدرة ( بكرت سمية غدوة فتمتعي )  
قال أبو عبيدة ، وهي من مختار الشعر أصمعية مفضلية، وهي موجودة في المفضليات ص٤٣ ، ٤٨ ، وهي أشهر قصائده .

٣- ومن البحث والدراسة لاحظت أن اللغويين والنحاة في كتبهم لم يستشهدوا كثيراً بشعر الحادرة، وهو على قلته كافٍ لمعرفة حكمهم عليه وبيان مكانته الفنية لديهم ، فبعضهم حرصوا على ذكره بين الشعراء القلائل، وبعضهم استشهد بشعره على سماحه اللفظ وسهولة مخارج حروفه ورواق فصاحته .

٤- من دراسة " ما ينصرف وما لا ينصرف " تبين لي أن المنصرف وغير المنصرف بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه ، ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: "الرجل" و"غلامك" و"صاحب الرجل" فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وكذلك التثنية والجمع على حدا ، ليس شئ من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمانة لترك صرفها .

ومن هنا يكون أقسام الأسماء ثلاثة أضرب منصرف وغير منصرف ، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف .

٥- أظهرت الدراسة أنه قد يطلق "الصرف" ويراد منه العدل وذلك في قول : " ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين إن مثني وثلاث ورباع مصروفه ، فليس ، مرادهم الصرف الحقيقي ، وإنما مرادهم من ذلك العدل فإنهم يسمون العدل صرفاً ولا مشاحة في الاصطلاح .

٦- اتضح لى من خلال الدراسة أن الاسم الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا مذكر الأصل، يجوز فيه الصرف وتركه، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه، وهو أولى، نظر إلى وجود السببين في الجملة، وهما العلمية والتأنيث، والزجاج يوجبه، أى المنع، وعلة بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف .

٧- أثبتت الدراسة أنه لا يكون أبداً في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع .

٨- وضحت الدراسة أنه يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة ، وشواهد كثيرة من أشعار العرب وفيه رد إلى الأصل، واختلف في منع صرف المنصرف للضرورة ، فأجازه الكوفيون، وبعض البصريين، ومنعه أكثر البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، وقال المبرد: "ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه".

٩- من دراسة وتطبيق "ما لا ينصرف" على ديوان الحادرة لاحظت أن الحادرة استخدم من الممنوع من الصرف.

١- ألف التأنيث الممدودة ، ولم يستخدم المقصورة .

٢- صيغة منتهى الجموع ، وكانت في ديوان الحادرة كثيرة .

٣- الوصفية ووزن الفعل .

٤- المعدول في العدد لم يستخدم إلا "ثلاث"

٥- العلمية وزيادة الألف والنون .

٦- العلمية والتأنيث وفيها برز اسم محبوبته "سُمِيَّة" وقد لاحظت أن الحادرة استخدم في العلم المؤنث المختوم بالتاء ، ولم يستخدم الزائد على ثلاثة أحرف (كـ زينب وسعاد) ولم يستخدم الثلاثى محرك الوسط كـ (سقر ولظى) واستخدم الثلاثى ساكن الوسط كـ " هند " وقد علمت أن المنع فيه أولى من الصرف.

٧- العلم الموازن للفعل وخاصة وزن " أفعل " و" يفعل " وبذلك أكون قد تعرفت على معجم

الشاعر النحوى .

هذا آخر ما عهدنا كتابته في الممنوع من الصرف، وقد ذكرت في كشف فروع أصولاً

يُسْتَعَان بها على غيرها.

وأقول لمن وجد خطأ :

اصفح بفضلك عما فيه من زلل

واسـتـتره فـالـحر لـلعـورات سـتـار

جعله الله خالصاً لوجهه ونفع به وتقبله إنه هو السميع العليم والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين.

## فهرس المصادر والمراجع

\* القرآن الكريم

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلس (ت ٧٤٥هـ) تحقيق / د/رجب عثمان محمد الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- ٢- أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨هـ) قاموس لغوى ط: دار الشعب بالقاهرة .
- ٣- الأشباه والنظائر في النحو للشيخ جلال الدين السيوطي ، ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- ٤- الاشتقاق لأبى بكر محمد بن دريد (٢٣٣ - ٣٣١) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط: الثالثة، الناشر:مكتبة الخانجي بمصر.
- ٥- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني م (٨٥٢هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ط : دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .
- ٦- إصلاح اللسن وتقويم الملائف بتحقيق شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق / عبد المنعم هريدى بدون طبعة وتاريخ .
- ٧- الأصمعيات : اختيار الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب - ٢١٦هـ) تحقيق أ. عبد السلام محمد هارون ط: دار المعارف بمصر .
- ٨- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق / عبد الحسين الفتلى ط: مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م) .
- ٩- الأضداد لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ١٠- إعراب القرآن للنحاس م (٣٣٨هـ) تحقيق/ عبد المنعم خليل إبراهيم .
- ١١- الأعلام لخير الدين الزركلى ط: بيروت - لبنان التاسعة ١٩٩٠م .
- ١٢- الأغاني لأبى الفرج الأصفهاني على بن الحسين ٣٥٦هـ ط: دار الكتب ١٩٧٦م.
- ١٣- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي تحقيق / د/ محمود يوسف فجال ط:
- ١٤- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق : د/ حمدى عبد الفتاح خليل ط: الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ١٥- الاقتضاب لابن السيد ط/ بيروت ١٩٥١ .

- ١٦- ألقاب الشعراء - لمحمد بن حبيب من سلسلة نواذر المخطوطات تحقيق عبد السلام هارون .
- ١٧- الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله بن الشجرى م (٥٤٢هـ) ط/ دار المعرفة بيروت - طبعة أخرى من الكتاب المذكور تحقيق / محمود الطناحي - مكتبة الخاتجي بالقاهرة .
- ١٨- الإتيان في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن سعيد الأتباري النحوى (٥١٣ - ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا - بيروت (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- ١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف : جمال الدين بن هشام - تأليف - محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا - بيروت (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- ٢٠- الإيضاح شرح المفصل تحقيق / موسى نبال العليلى .
- ٢١- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسى ط: دار الفكر - بيروت .
- ٢٢- التأنيث في اللغة العربية د/ إبراهيم إبراهيم بركات .
- ٢٣- تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى .
- ٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق / محمد كامل بركات (١٩٦٧) .
- ٢٥- تهذيب إصلاح المنطق لأبي زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزي (٤٢١هـ - ٥٠١هـ) تحقيق / فوزى عبد العزيز مسعود ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م .
- ٢٦- تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي تحقيق/الأب لويس شيخو اليسوعى.
- ٢٧- جمهرة أشعار العرب تأليف أبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى ط: دار صادر بيروت .
- ٢٨- حاشية الخضرى على شرح الألفية لابن عقيل ط: الأخيرة (١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م) مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٢٩- حاشية الصبان (١٢٠٦هـ) على شرح الاشمونى (٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) ط: عيسى البابى الحلبي .
- ٣٠- حاشية ياسين على التصريح ط: الأزهرية .
- ٣١- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق / مصطفى إمام .
- ٣٢- خديجة أم المؤمنين : تأليف عبد المنعم محمد عمر ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب



- ٣٣- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب للإمام الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (م ١٠٩٣هـ) تحقيق / عبد السلام هارون نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٣٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني م (٣٩٢هـ) تحقيق / علي محمد النجار .
- ٣٥- دراسات في العروض والقافية - أحمد محمد الشيخ - دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط: الأولى (١٣٩٤هـ - ١٩٨٥م) .
- ٣٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف محمد عبد الخالق عزيمة ط: الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م) ط: مطبعة السعادة .
- ٣٧- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح د/ محمد محمد حسين ط/ السابعة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) مؤسسة الرسالة .
- ٣٨- ديوان الحادرة ط: دار صادر بيروت .
- ٣٩- ديوان العجاج ط: دار الشروق بيروت .
- ٤٠- ديوان الفرزدق تحقيق/ عبد الله إسماعيل الصاوي ط: الصاوي بمصر ١٩٣٦م .
- ٤١- ديوان الفرزدق ط: دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤٢- ديوان الفرزدق ط: دار صادر بيروت ١٩٦٨م .
- ٤٣- ديوان النابغة الذبياني تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط: دار المعارف بالقاهرة .
- ٤٤- ديوان الهذليين ط: دار الكتب المصرية (١٩٦٥م) .
- ٤٥- ديوان امرئ القيس تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ط: دار المعارف بمصر ١٩٩٤م .
- ٤٦- ديوان جرير ط: دار صادر بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- ٤٧- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري شرح د/ يوسف عيد ط: دار الجيل بيروت الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
- ٤٨- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ط: دار صادر بيروت .
- ٤٩- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ) تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي ط: السابعة (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) ط: دار المعارف .
- ٥٠- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية تأليف الشيخ أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي م (٣٢٢هـ) علق عليه حسين بن فيض الله الهمداني .
- ٥١- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق/حسن هندواي ط: دار القلم دمشق (١٩٨٥م) .

- ٥٢- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحبد الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش م (٧٧٨هـ) تح/ على محمد فاخر وآخرين ط/ دار السلام الأولى (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- ٥٣- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى م (٩٠٥هـ) على شرح ابن هشام لألفية ابن مالك المسمى بأوضح المسالك تح/ محمد باسل عيون السود ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٥٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك تح/ عبد المنعم هريدى ط: جامعة أم القرى ١٩٨٢ م .
- ٥٥- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش م (٦٤٣هـ) ط: عالم الكتب بيروت.
- ٥٦- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى م (٤٢١هـ) نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ط: لجنة التأليف بالقاهرة .
- ٥٧- شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبأدى النحوى (٦٨٦هـ) ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٥٨- شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارس تأليف عبد الله بن برى م (٥٨٢هـ) تح/ عيد مصطفى درويش ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- ٥٩- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى م (٣٦٨هـ) تح.د/ رمضان عبد التواب وآخرين ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦م) .
- ٦٠- الشعر والشعراء لابن قتيبة م (٢٧٦هـ) تح/ الشيخ أحمد محمد شاكر ط: القاهرة دار المعارف (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .
- ٦١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف أبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهري م (٣٩٣هـ) تح.د/ إميل بديع يعقوب وزميله ط: دار الكتب العلمية بيروت لبنان الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ٦٢- ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيللى تح/ السيد إبراهيم محمد ط: دار الأندلس بيروت لبنان .
- ٦٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف السيد محمود شكرى الألوسى البغدادى شرحه محمد بهجة الأثرى البغدادى ط: الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) دار الآفاق العربية .
- ٦٤- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى م (٢٣١هـ) شرح محمود محمد شاكر ط: دار المعارف ، ونفس المرجع ط: المدنى بدون تاريخ .

- ٦٥- العلل في النحو لأبى الحسن محمد بن عبد الله المعروف (بالوراق) ت(٣٨١هـ) تح/ مها مازن المبارك ط: دار الفكر المعاصر بيروت لبنان(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ٦٦- فتح البارى شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ط: دار المعرفة.
- ٦٧- الفريدة في شرح القصيدة التى أنشأها سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان (٤٩٤هـ - ٥٦٩هـ) في عوى الإعراب تح.د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ط: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) مطبعة المدنى .
- ٦٨- فيض نشر الإتنسراح من روض طى الاقتراح تأليف أبى عبد الله محمد بن الطيب الفارسى(١١١٠ - ١١٧٠هـ) وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله للسىوطى م(٩١١هـ) تح.د/ محمود يوسف فجال ط: الأولى(١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ط: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات المتحدة - دى .
- ٦٩- القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى م(٨١٧هـ) ط: مصطفى البابى الحلبي .
- ٧٠- القلب والإبدال الكتاب الأول من مجموع الكنز اللغوى في اللسن العربى تح/ أوغست هفتر .
- ٧١- الكافى في العروض والقوافى للخطيب التبريزى تح/ الحسانى حسن عبد الله الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ط: الرابعة (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .
- ٧٢- الكامل لأبى العباس المبرد م(٢٨٥هـ) تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ط: دار نهضة مصر .
- ٧٣- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية تأليف الشيخ أبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى م(٣٢٢هـ) علق عليه حسين بن فيض الله الهمدانى .
- ٧٤- كتاب سيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر م(١٨٠هـ) تح/ عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
- ٧٥- كشف المشكل في النحو لعلى بن سليمان الحيدره اليمنى ت(٥٩٩هـ) تح.د/ هادى عطية مطر .
- ٧٦- لحن العوام - تأليف أبى بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدى (٣١٦ - ٣٧٩هـ) ط: الثانية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
- ٧٧- لسان العرب لابن منظور ط: جديدة ملونه تصحيح / أمين أحمد عبد الوهاب وزميله ط:

- دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان .
- ٧٨- لسان العرب لابن منظور م (٧١١هـ) ط: دار المعارف القاهرة .
- ٧٩- اللع في العربية تأليف أبى الفتح عثمان بن جنى تح/ حامد المؤمن ط: عالم الكتب الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- ٨٠- المؤلف والمختلف للآمدى م (٣٧٠هـ) تح/ عبد الستار فراج ط: مصر ١٩٦١م .
- ٨١- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرزاق الفيروانى م (٤١٢هـ) تح/ المنجى الكعبى / الدار التونسية ١٩٧١م .
- ٨٢- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبى إسحاق الزجاج م (٢٣٠ - ٣١١هـ) تح.د/ هدى محمود قراعة ط: الثانية (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
- ٨٣- مجاز القرآن لأبى عبيدة ت (٢١١هـ) تح/ د. محمد فؤاد سركين ط: القاهرة مطبعة السعادة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م
- ٨٤- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى تح/ على النجدى وآخرين ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م .
- ٨٥- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ط مكتبة المتنبى - القاهرة.
- ٨٦- المخصص لأبى الحسن بن إسماعيل النحوى اللغوى الأندلسى المعروف بابن سيده م (٤٥٨هـ) تح/ لجنة إحياء التراث العربى منشورات دار الأفاق الجديد بيروت.
- ٨٧- المزهرفي علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تح/ محمد أحمد جاد المولى وأصحابه ط: عيسى البابى الحلبي ١٩٨٦م.
- ٨٨- معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي تح/ عبد الأمير أمين الورد ط: عالم الكتب الأولى ١٣٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٨٩- معانى القرآن للفراء م (٢٠٧هـ) تح/ أحمد يوسف وأصحابه ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٩٠- معانى القرآن وإعرابه للزجاج م (٣١١هـ) تح/ عبد الجليل عبده شلبي ط: عالم الكتب الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- ٩١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع تأليف أبى عبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى م (٤٨٧هـ) تح/ مصطفى السقا الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ط: الثالثة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- ٩٢- معنى اللبيب عن كتب الأعراب للإمام جمال الدين بن هشام تح/ محمد محى الدين عبد

- الحميد - مكتبة صبيح بالقاهرة .
- ٩٣- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تح/محمد سيد كيلاني ط: دار المعرفة - بيروت .
- ٩٤- المفضليات ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر تح/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط: دار المعارف السابعة (١٣٦١هـ - ١٩٤٢م) .
- ٩٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المسمى بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود بن أحمد م(٨٥٥هـ) .
- ٩٦- المقتضب لأبي العباس المبرد م(٢٨٥هـ) تح/الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٩٧- المقرب لابن عصفور تح/أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ط: العراق وزارة الأوقاف ١٩٨٦ م .
- ٩٨- المنتخب في محاسن أشعار العرب المنسق للثعالبي تح.د/ عادل سليمان جمال .
- ٩٩- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنى م(٢٤٩هـ) تح/ إبراهيم مصطفى وزميله ط: مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .
- ١٠٠- الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر للمرزبانى م(٣٨٤هـ) تح/ على محمد البجاوى ط: دار الفكر .
- ١٠١- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للسيد أحمد الهاشمى تح.أ.د/ حسبي عبد الجليل يوسف الناشر مكتبة الآداب الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ١٠٢- نثر الجواهر النحوية بنشر الصفحات المطوية من أرجوزة الدرّة الألفية في علم العربية لابن عبد المعطى صنعة د/ عبد المنعم أحمد هريدى.م.د/ أسماء عبد المنعم هريدى .
- ١٠٣- النحو الوافى تأليف أ.د/ عباس حسن ط: الثالثة عشرة ط: دار المعارف .
- ١٠٤- نشأة النحو .
- ١٠٥- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصارى تح.د/ محمد عبد القادر أحمد ط: دار الشروق بالقاهرة وبيروت ١٩٨١م الأولى .
- ١٠٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى تح/أحمد شمس الدين ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الأولى(١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .